

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

العنوان:

دور حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة

الأسواق المالية

(دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الدكتور:

يدو محمد

إعداد الطالب:

حميدي أحمد سعيد

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

العنوان:

دور حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة

الأسواق المالية

(دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

حميدي أحمد سعيد

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	حنيش الحاج
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	يدو محمد
عضوا مناقشا	المركز الجامعي تيبازة	أستاذ	بوعافية رشيد
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ محاضر أ	بوجطو حكيم
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ محاضر أ	بوعرار أحمد شمس الدين
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ	براق عيسى

السنة الجامعية: 2019/2018



إهداء

إلى الذي نصحني حين أخطأت وأخذ بيدي حين عثرت ومسح على رأسي حين أحسنت، معلمي
في هذه الحياة وحبيبي، إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وجعل قبره روضة من
رياض الجنة.

إلى التي بين يديها كبرت وترعرعت، وبين ضلوعها اختبأت، وفي دفيء قلبها احتفيت، ومن عطائها
الزكي ارتويت، إلى أمي أمي أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها وأعطاهها تمام
الصحة والعافية.

إلى التي أكرمني الله بها عندما كتبها من نصيبي، إلى التي كانت لي سنداً ووقفت بجانبتي، إلى
التي كانت كالشعلة التي أضاءت لي دربي، إلى رفيقة العمر زوجتي الغالية.

إلى بناتي هديل ووصال وشهد وحفصة ومها، إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء كل باسمه وكل من مقامه

أهدي ثمرة هذا الجهد

شكر وتقدير

أولا الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني، وما توفيقه إلا بالله.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور يدو محمد، والذي أحمد الله على قبوله الإشراف على هذا العمل حيث كان نعم المشرف ونعم المؤطر، ولم يبخل علي بمجهوداته وبنصائحه القيمة التي أثرت هذه الأطروحة من كل الجوانب.

أتقدم كذلك بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذه الأطروحة، وأخص بالذكر زملائي وزميلاتي الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2، وخاصة دفعة 2011 تخصص محاسبة وتدقيق، كما لا أنسى كذلك زملائي وزميلاتي في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

وفي الأخير أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي المساعدة وسقط سهوا من قائمة الأشخاص الواجب شكرهم، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

الملخص:

هدف هذه الدراسة هو إبراز مساهمة مفهوم حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال أدائها الداخلية والخارجية، وكيف ينعكس ذلك على كفاءة الأسواق المالية من خلال الالتزام بمبادئها الست والتي تضمن الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، والتي على أساسها يتخذ مستخدمو القوائم المالية قراراتهم. وخلصت الدراسة إلى أن إرساء مبادئ حوكمة الشركات يساهم في الزيادة في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في الكشوف المالية، وزيادة مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات، بالإضافة إلى أنه يساهم في حل مشكلة الوكالة بين المسيرين والمساهمين، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على كفاءة الأسواق المالية. إلا أن الدور الرقابي والتنظيمي الذي تقوم به حوكمة الشركات في الجزائر لا يرقى إلى مستوى التطلعات المرجوة نظرا لضعف أداء البورصة وعدم استجابتها للمعلومات المحاسبية من جهة ، والطابع العائلي للشركات الذي يميز البيئة الاقتصادية في الجزائر من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، كفاءة الأسواق المالية، المعلومات المحاسبية، معايير التدقيق الدولية، معايير المحاسبة الدولية، البورصة.

قائمة المحتويات:

IV.....	إهداء
V	شكر وتقدير
VI.....	الملخص:
VII	قائمة المحتويات:
XI.....	قائمة الجداول:
XIV	قائمة الأشكال:
XV.....	قائمة الملاحق:
XVI.....	تعريف المختصرات:
1.....	مقدمة:

الفصل الأول:

13.....	التأصيل المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات
14	تمهيد:
15	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
15.....	المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات
21.....	المطلب الثاني: تطور حوكمة الشركات
24.....	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
29	المبحث الثاني: متطلبات تطبيق حوكمة الشركات
29.....	المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات
42.....	المطلب الثاني: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات
48.....	المطلب الثالث: وضع أهداف إستراتيجية للحوكمة
52	المبحث الثالث: مقومات تطبيق متطلبات حوكمة الشركات
53.....	المطلب الأول: المحددات الأساسية لحوكمة الشركات وخصائصها

المطلب الثاني : الأطراف المعنية بحوكمة الشركات	61
المطلب الثالث: العناصر والخصائص الأساسية للتطبيق السليم لحوكمة الشركات	65
خلاصة الفصل:	79

الفصل الثاني:

تحليل وأهمية حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية 80

تمهيد:	81
المبحث الأول: ماهية جودة المعلومة المحاسبية	82
المطلب الأول: تعريف المعلومة المحاسبية	82
المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية	87
المطلب الثالث: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية ومعاييرها	93
المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	98
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح ومقوماته	98
المطلب الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	104
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح	119
المبحث الثالث: دور أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية	122
المطلب الأول: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:	123
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي	132
المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي	136
المطلب الرابع: دور لجان التدقيق	140
خلاصة الفصل:	147

الفصل الثالث:

أثر حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية 148

تمهيد:	149
المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية	150
المطلب الأول: مفهوم الأوراق المالية	150
المطلب الثاني: تعريف الأسواق المالية	157
المطلب الثالث: دور وأهمية الأسواق المالية	162

المبحث الثاني: كفاءة الأسواق المالية	167
المطلب الأول: مفهوم وشروط وأنواع كفاءة الأسواق المالية	167
المطلب الثاني: مقومات ومستويات كفاءة الأسواق المالية	171
المبحث الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة الأسواق المالية	175
المطلب الأول: زيادة كفاءة نظام المعلومات المحاسبي	176
المطلب الثاني: تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية	179
المطلب الثالث: تفعيل دور الهيئات المشرفة على السوق المالية	182
خلاصة الفصل:	185

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة

المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر -	186
تمهيد:	187
المبحث الأول: حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وأثرهما على بورصة الجزائر	188
المطلب الأول: الحوكمة في الجزائر	188
المطلب الثاني: جودة المعلومة المحاسبية في الجزائر	193
المطلب الثالث: تحليل وقراءة في حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية في الجزائر	197
المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر في ظل حوكمة الشركات	202
المطلب الأول: التعريف ببورصة الجزائر	202
المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر والقيم المنقولة المتداولة فيها	207
المطلب الثالث: شروط الإدراج في البورصة وآلية التداول فيها	213
المطلب الرابع: تقييم وتحليل أداء بورصة الجزائر	218
المبحث الثالث : الإطار العملي للدراسة الميدانية	228
المطلب الأول: التحليل الأولي لبيانات الاستبيان	228
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	237
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	261
خلاصة الفصل:	266
الخاتمة	268

274 قائمة المراجع

282 قائمة الملاحق

329 الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف شارو CHARREAU لأدوات حوكمة الشركات	76
2	مهام مجلس الإدارة المتعلقة بقيادة الشركة	124
3	مهام مجلس الإدارة المرتبطة بمراقبة الشركة ومبادئ الحكومة	126
4	المواضيع الأساسية للحكم الراشد في الجزائر	191
5	الشركات المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر	218
6	القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة لبعض الدول العربية (الثلاثي الأخير 2017)	220
7	حجم التداول في البورصة لبعض الدول العربية (الثلاثي الأخير 2017)	221
8	عبارات محاور الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي	230
9	معامل الثبات والصدق للاستبيان	232
10	مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية	233
11	دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية	233

234	مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر	12
235	معامل الثبات سبيرمان براون SPEARMAN-BROWN ومعامل التجزئة النصفية GUTTMAN SPLIT-HALF	13
236	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	14
237	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	15
239	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	16
241	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	17
242	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	18
244	آراء أفراد العينة حول دور مجلس الإدارة	19
246	آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي	20
247	آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الخارجي	21
248	آراء أفراد العينة حول دور لجان التدقيق	22
249	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الأول لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	23

250	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	24
252	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	25
253	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	26
254	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	27
256	آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ السادس لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي	28
258	آراء أفراد العينة حول مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة بورصة الجزائر	29
261	تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الأولى من الدراسة الاستبائية	30
262	تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الثانية من الدراسة الاستبائية	31
263	تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية	32

	الثالثة من الدراسة الاستبائية	
--	-------------------------------	--

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	55
2	خصائص حوكمة الشركات	60
3	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	64
4	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	83
5	معايير جودة المعلومات المحاسبية	97
6	أهم أنواع الأوراق المالية	155
7	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم	208
8	عملية شراء أو بيع السندات في بورصة الجزائر	216
9	نموذج الدراسة الميدانية	229

237	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	10
238	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	11
240	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	12
242	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	13
243	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	14

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبيان باللغة العربية	282
2	الاستبيان باللغة الفرنسية	300
3	نتائج برنامج SPSS	314

تعريف المختصرات:

الاختصار	معنى الاختصار	الاختصار باللغة العربية
OCDE	l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين الأمريكي
ISA	International Auditing Standards	معايير التدقيق الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SVM	La Société des Valeurs Mobilières	شركة القيم المنقولة
BVM	La Bourse des Valeurs Mobilières	بورصة القيم المنقولة
COSOB	La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظم عمليات البورصة ومراقبتها
SGBVM	La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières	شركة تسيير بورصة القيم
IOB	Les Intermédiaires en Opérations de Bourse	الوسطاء في عمليات البورصة
TCC	Teneurs de Comptes Conservateurs	ماسكي الحسابات حافضي السندات
ISIN	International Securities Identification Number	الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية
OPCVM	Organismes de Placement Collectif des Valeurs Mobilières	هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن نظام تعالج فيه المدخلات والتي هي عبارة عن جميع الوثائق والمستندات والأدلة الموضوعية التي تعبر على الأحداث الاقتصادية والمالية للشركات بهدف المساعدة في اتخاذ القرار، هذه المعالجة تتمثل في تجميع وتبويب وتلخيص هذه المدخلات وترجمتها إلى أرقام في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المعروفة، وهذا بغية الوصول إلى مخرجات النظام والتي تكون في شكل مجموعة من التقارير والقوائم المالية، حيث تحتوي هذه الأخيرة على المعلومات المحاسبية التي تهدف وتوسعى المحاسبة كنظام إلى توفيرها للجهات التي يمكن أن تستفيد منها سواء كانت هذه الجهات داخلية مثل المسيرين أم خارجية مثل المستثمرين والدائنين والمقرضين.

ومع تطور الحياة الاقتصادية في العقود الأخيرة حيث أصبحت اقتصاديات دول العالم متداخلة ومتراصة مع بعضها البعض، ومع كبر حجم الشركات واتساعها في أكثر من بلد، أصبح لهذه المعلومة المحاسبية أهمية كبرى خاصة بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية، ولهذا كان من الضروري أن تكون هذه المعلومة معبرة بصورة صادقة وتعكس الوضعية الحقيقية للشركة، لأن أي خلل في ذلك يؤدي إلى قوائم مالية مضللة تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المالية. ولعل المتتبع لجل الأزمات المالية التي شهدتها العالم من بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا يجد أن بدايتها كانت في الأسواق المالية حيث ساهمت المعلومات المحاسبية المغشوشة والمضللة بشكل كبير فيها، ونأخذ على سبيل المثال الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 1929 والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في بورصة وول ستريت بنيويورك، حيث انخفضت فيها قيمة الأسهم آنذاك بنسبة كبيرة من قيمتها الحقيقية الشيء الذي أدى إلى انهيار البورصة، وهذا ما أدى

إلى أزمة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي والذي أثر بدوره على اقتصاديات الدول الرأسمالية الأخرى وسبب لها اضطرابات مالية كبيرة.

هذه الوضعية التي عرفها الاقتصاد العالمي تشبه تماما لعبة الدومينو فإذا سقطت قطعة واحدة منها تلتها جميع القطع الأخرى نظرا لترابط وتداخل اقتصاديات الدول مع بعضها البعض كما ذكرنا، وهذا ما لوحظ مثله في العشريتين الأخيرتين، فأزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 والأزمة المالية سنة 2008 أثرت على الاقتصاد العالمي ككل.

ولمعالجة هذه الاختلالات التي ذكرناها جاء مفهوم حوكمة الشركات وزاد الاهتمام بها أكثر مع تزايد حدة الأزمات التي ميزت ولازمت المجتمع الرأسمالي، فالحوكمة الآن أصبحت ضرورة لا بد منها لتصحيح هذه الوضعية من خلال نقطتين أساسيتين: الأولى هي معالجة ضعف الرقابة على المسيرين في الشركات الكبرى المسعرة في البورصة الذين يقدمون معلومات محاسبية مغلوطة سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة مما يؤدي إلى قوائم مالية مضللة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمرين، وهذا ما حدث في كبرى الشركات في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، وعدد من الشركات الكبرى في العالم سنة 2001 مثل شركة انرون enron للطاقة وشركة وورلد كوم للاتصالات world com وانهيار شركة ارثر اندرسون arthur anderson التي تعتبر في حينها من أكبر شركات المحاسبة والتدقيق في العالم نتيجة تورطها في التستر على شركة انرون وممارسة التضليل في المعلومات المحاسبية. والنقطة الثانية هي معالجة كفاءة الأسواق المالية من خلال إلزام هذه الشركات بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة مثل ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أول دولة تبنت هذا المفهوم ثم بعد ذلك أوروبا ثم باقي دول العالم، حيث سنت الهيئات المشرفة على الأسواق المالية في الولايات المتحدة عدة قوانين ألزمت فيها الشركات المدرجة في الأسواق المالية بالتقيد وتطبيق هذه القواعد والمبادئ التي جاءت بها

الحوكمة بهدف الوصول إلى معلومة مالية صادقة وشفافة، تعكس الصورة الحقيقية لهذه الشركات وللد من التضليل في القوائم المالية.

إشكالية الدراسة:

ظهر مصطلح حوكمة الشركات بصورة جلية في الثمانينات، وانتشر خاصة مع بداية القرن الواحد العشرين بسبب الأزمة العالمية التي واجهها الاقتصاد العالمي سنة 2008 والتي كان سببها الرئيسي هو عدم ظهور القوائم المالية بصورتها الحقيقية الصادقة مما أثر سلبا على الأسواق المالية العالمية. وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية والرفع من كفاءة بورصة الجزائر ؟

ويتم ذلك بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المتطلبات للتطبيق السليم لحوكمة الشركات ؟
2. ما هو دور حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية ؟
3. كيف تساهم حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية ؟
4. ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من التضليل في القوائم المالية في الجزائر وكيف ينعكس ذلك على كفاءة بورصة الأوراق المالية ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. حوكمة الشركات مصطلح حديث له دور مهم في شفافية ومصادقية القوائم المالية.
2. حوكمة الشركات تؤدي إلى جودة في المعلومة المحاسبية ومستوى الإفصاح.

3. تؤدي حوكمة الشركات إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية.

4. تساهم حوكمة الشركات في الجزائر في تحسين مستوى كفاءة البورصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وتبيين المبادئ التي تقوم عليها.
- إبراز أهمية التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات وكيف ينعكس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.
- التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة الأسواق المالية.
- توضيح مساهمة حوكمة الشركات في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية.
- تبيين الدور الذي تؤديه مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وفي تحسين كفاءة الأسواق المالية، مع إسقاط ذلك على البيئة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أهمية الحوكمة ذاتها والتي لها دور رقابي على المسيرين من جهة ودور تنظيمي على الأسواق المالية من جهة أخرى، حيث تعتبر موضوع حديث يهتم برفع مستوى الشفافية وجودة المعلومة المحاسبية في الشركات، مما يعزز العلاقة والثقة بين الأطراف ذوي المصالح ويضمن حقوقهم، الشيء الذي ينعكس بالإيجاب على استقرار الأسواق المالية، كما يهتم الموضوع في إبراز أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية وخاصة الجزائرية.

منهج البحث:

اعتمدنا في سبيل الوصول إلى أهداف البحث على ما يأتي:

1. المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على تحديد الخلفية النظرية لطبيعة حوكمة لشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تؤدي بدورها إلى الحد من التلاعب بالتقارير المالية المنشورة وبالتالي تحسين كفاءة الأسواق المالية، وذلك بالاستفادة من الكتب والمؤلفات والمراجع والبحوث والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالبحث.
2. مع الأسلوب الاستقرائي المتمثل في الدراسة الميدانية على الواقع العملي في الجزائر، من خلال دراسة البورصة ميدانيا ومدى تأثير قواعد الحوكمة عليها، واستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبيان) التي تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تختبر فرضيات البحث وتوزيعها على مجموعة من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، والمسؤولين والمديرين الماليين في بعض الشركات الجزائرية، والأكاديميين الجامعيين ذوي الخبرة والصلة بموضوع البحث، وبعد جمع الإجابات سنقوم بتحليلها باستخدام برنامج SPSS للوصول إلى نتائج وتوصيات تتعلق بأهداف البحث.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة بن عيسى عبد الرحمان سنة 2009، وكانت تحت عنوان: دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية (دراسة نظرية تطبيقية)، وهي مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: مالية ومحاسبة، من جامعة يحي فارس بالمدينة، وطرحت هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى يمكن لحوكمة الشركات توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها رفع كفاءة السوق المالي؟ حيث خلص الباحث إلى أن الفضائح المالية التي هزت الأسواق المالية والتي أدت إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين فيها، يرجع بالأساس إلى مشكلة الوكالة بين المسيرين والمساهمين، حيث كان ذلك سببا في عدم تماثل المعلومات في السوق وعدم المساواة بين المساهمين بالإضافة إلى عدم المصادقية القوائم المالية، هذه الوضعية أدت إلى عزوف المستثمرين

والمعاملين في السوق المالي عن الاستثمارات المالية وتفضيل الاستثمارات العينية أو حتى التفضيل النقدي مما يؤثر على درجة التداول ما يعني التأثير على درجة كفاءتها، ولتصحيح هذه الوضعية جاءت مبادئ حوكمة الشركات لإعادة الثقة في المعلومات وبالتالي رفع درجة الكفاءة في الأسواق المالية.

ثانيا: دراسة كرمية نسرين سنة 2010، وكانت تحت عنوان: أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات (دراسة استبائية)، وهي مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق، من جامعة الجزائر3، حيث كانت الإشكالية الرئيسية تدور حول كيفية تأثير الالتزام الأخلاقي للمراجع على تفعيل حوكمة الشركات، وخلصت الدراسة إلى أن مهنة المراجعة لها دور كبير في تفعيل حوكمة الشركات باعتبارها تخدم جميع الأطراف أصحاب المصالح، لما توفره من مصداقية وشفافية وإفصاح تمكن من اتخاذ القرارات الصائبة من طرف مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال التزام المنتمين لمهنة المراجعة بأخلاقيات المهنة من قواعد سلوك وآداب.

ثالثا: دراسة جبار محفوظ سنة 2012، وكانت تحت عنوان: استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004)، وهي عبارة عن مقال تم نشره في مجلة العلوم الإنسانية في العدد 37 من شهر جوان سنة 2012، حاول من خلاله الباحث استعراض عملية الإفصاح المالي والمحاسبي مركزا على المعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية ودورها في تحقيق التوحيد المحاسبي كما تتطلبه الأسواق المالية، وكيف يؤثر الإفصاح على تحسين كفاءتها، وقام الباحث أيضا بدراسة على بورصة الجزائر لمعرفة مدى استجابة المستثمرين فيها للمعلومات المحاسبية، حيث أن الكفاءة تعني السرعة في توصيل المعلومات للمعاملين في البورصة وبصورة عادلة، وخلص في الأخير إلى أن الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية تستوعب

المعلومات الواردة إليها بسرعة سواء كانت سارة أو غير ذلك، حيث يستفيد منها المستثمرون في الوقت المناسب وبطريقة عادلة ومتساوية، عكس عن ما هو موجود في بورصة الجزائر حيث أظهرت الاختبارات التي قام بها الباحث عدم استجابة البورصة لجل المعلومات المحاسبية محل الاختبار مما يؤكد عدم كفاءتها.

رابعاً: دراسة بوسعدية هشام سنة 2014، وكانت تحت عنوان:

La gouvernance d'entreprise et le control du dirigeants : cas de

l'entreprise publique algérienne. وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير من جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، والتي أشارت إلى أن حوكمة الشركات هي الترتيبات المؤسسية والسلوكية المنظمة للعلاقة بين المسيرين وأصحاب المصالح فيها، حيث خلصت الدراسة إلى أن الهدف الجوهرى لحوكمة الشركات هو حماية مصالح المساهمين، وخلق توازن في تضارب المصالح بين جميع أصحاب المصالح وخاصة بين المساهمين والمسيرين، مما يعني أن حماية هؤلاء في المؤسسات العامة تؤدي إلى حماية مصالح المجتمع الوطني ككل.

خامساً: دراسة عابي خليفة سنة 2015 وكانت تحت عنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق

جودة خدمات المراجعة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، والتي سعت إلى تحليل أثر اعتماد آليات حوكمة الشركات في دعم وتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، من خلال تحليل هذا الأثر من وجهة نظر المدققين الخارجيين وكذلك جميع الفئات المستفيدة من خدماتهم والمتفاعلة معهم في ظل آليات حوكمة الشركات وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين التطبيق السليم لحوكمة

الشركات وبين جودة المراجعة، حيث تعمل آليات الحوكمة المتمثلة في دور مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة إلى تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.

سادسا: دراسة بكيجل عبد القادر سنة 2016 وكانت تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، وهي أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: مالية ومحاسبة، من جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، حيث تناولت هذه الأطروحة ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي منذ تطبيقه في سنة 2010 على بورصة الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن لنجاح أي بورصة لابد من توافر بعض الشروط من بينها التزام المؤسسات المدرجة في البورصة بضوابط الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، باعتبارها من أهم مبادئ حوكمة الشركات، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين في البورصة، حيث وبناء على منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز تبين أن مستوى الشفافية والإفصاح ارتفع من 19.9% إلى 29.59% نتيجة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

سابعا: دراسة زبيدي البشير سنة 2016 وكانت تحت عنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال) وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يؤدي إلى تحقيق الجودة في المعلومات الموجودة في التقارير المالية ويؤدي أيضا إلى تحسين الأداء المالي للشركات وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة وأكدته من خلال دراسة استبائية في مجمع صيدال على عينة تتكون من المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة

والموظفين في جميع الفروع وكذلك المساهمين والمستثمرين، حيث توصل الباحث إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة أدى إلى جودة المعلومات وتحسين أغلبية مؤشرات الأداء المالي وبنسب متفاوتة في هذا المجموع.

ثامنا: دراسة نساب عائشة سنة 2017 وكانت تحت عنوان: مدى قدرة التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين (دراسة حالة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر)، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية من جامعة البليدة 2 ، والتي تم إعدادها بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يسهم التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال الإسهام في حل مشكلة الخلل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين؟ حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن تبني الشركات للتدقيق الخارجي في ظل احترام معايير التدقيق المهنية الدولية يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة وعالية في إرساء مبادئ الحوكمة بها وحل مشكلة الخلل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين حيث يتم ذلك بدرجة متفاوتة إذ تفوق مقدرة المدقق الخارجي في الشركات الخاصة في تفعيل تطبيقات الحوكمة مقدرة المدقق الخارجي في الشركات العمومية.

تاسعا: دراسة لخضر لعروس سنة 2017 وكانت تحت عنوان: دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: بنوك ومالية ومحاسبة من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، حيث بينت هذه الدراسة بالتفصيل أشكال الغش المحاسبي وتقنياته وأساليبه وكيف تسهم آليات الحوكمة في مكافحته وخاصة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي عانت كثيرا من هذه الظاهرة، وما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفعيل هذه الآليات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) ومكافحة الغش المحاسبي والمالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أنه إذا زادت فعالية دور هذه الآليات نقص انتشار الغش وتوسعه والعكس صحيح.

وما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة تحاول إبراز العلاقة بين المتغير المستقل وهو: حوكمة الشركات والمتغيرين التابعين وهما: جودة المعلومة المحاسبية كمتغير تابع أول، وكفاءة الأسواق المالية كمتغير تابع ثاني، وكيف تساهم آليات الحوكمة سواء الداخلية كانت أو الخارجية في مصداقية القوائم المالية من خلال جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه القوائم، وكيف ينعكس ذلك على كفاءة السوق المالي، حيث قمنا بدراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة التي تبنتها الجزائر فيما يتعلق بميثاق الحكم الراشد للشركات وكذلك فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق. حيث لا يمكن الحصول على سوق مالي كفء إلا من خلال معلومات محاسبية ذات جودة تعزز الثقة لدى المستثمرين والاستقرار في السوق، ولا يتم ذلك إلا بإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وفرضها بقوة القانون.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، حيث من بينها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، فالأسباب الذاتية هي الرغبة الشخصية في الإطلاع على موضوع حوكمة الشركات والتي لها علاقة بالمعلومات المحاسبية والسوق المالي، كون هذا المصطلح حديث نوعا ما في الجزائر، ومن جملة الأسباب الذاتية أيضا أن هذا الموضوع له صلة وثيقة بتخصص المحاسبة والتدقيق والذي هو تخصصنا. أما الأسباب الموضوعية فكانت محاولة المساهمة في معرفة الأسباب التي

تعيق تطور كفاءة بورصة الجزائر رغم الاصلاحات الكبيرة والمعتبرة التي تبنتها الجزائر في مجال حوكمة الشركات والمحاسبة والتدقيق منذ سنة 2010.

حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدود مكانية وحدود زمنية:

الحدود المكانية: الوقوف على مصطلح حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية، وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه في تطور بورصة الجزائر.

الحدود الزمنية: حاولنا أن نتناول هذا الموضوع منذ نشأة مفهوم حوكمة الشركات في ثلاثينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا، أما في الجزائر فتطرقنا إلى هذا الموضوع من خلال ميثاق الحكم الراشد الذي صدر عن وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالتنسيق مع منتدى رؤساء المؤسسات، وحاولنا إبراز تأثير هذا الميثاق على بورصة الجزائر منذ صدوره سنة 2009.

خطة الدراسة وهيكلتها:

تم تقسيم هذه الأطروحة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم ونشأة ومبادئ وأدوات حوكمة الشركات ومحدداتها، وكيف تم تبني هذا المفهوم في مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

الفصل الثاني: تحليل وأهمية حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية، حيث تناولنا ماهية المعلومة المحاسبية وخصائصها وما هي معايير جودتها، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وقواعده وأهدافه وأهميته، ثم بعد ذلك بينا أثر حوكمة الشركات

على جودة المعلومة المحاسبية ومستوى الإفصاح من خلال أدواتها الداخلية والخارجية (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق).

الفصل الثالث: أثر حوكمة الشركات على الأسواق المالية، وبعد أن تطرقنا إلى مفهوم الأسواق المالية والدور الذي تلعبه في الاقتصاد وأهميتها، تناولنا بعد ذلك كفاءتها، حيث قمنا بتعريف مقومات ومستويات وشروط هذه الكفاءة، وكيف تؤثر مبادئ حوكمة الشركات على تعزيز وتحسين كفاءة الأسواق المالية بصفة عامة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر، حيث وبعد تحليلنا وتقييمنا لأداء بورصة الجزائر، خاصة في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2010، قمنا بدراسة استبائية والتي تم إعداد محاورها الأساسية بناء على أهداف الدراسة، للوصول في الأخير إلى الإجابة على الأسئلة الفرعية وبالتالي اختبار الفرضيات المعتمدة.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات أثناء قيامنا بإعداد هذه الأطروحة، ففي الجانب النظري عانينا من عدم وجود مراجع تطرقت لواقع الحوكمة في الجزائر باستثناء بعض المذكرات والأطروحات، وفيما يخص الجانب التطبيقي لاحظنا بطء تجاوب بعض أفراد عينة الدراسة في الاستبيان، وهذا راجع ربما لحداثة الموضوع وعدم الإلمام به من طرف البعض، بالإضافة إلى صعوبة توزيع الاستبيانات حيث الدخول الصعب لمقابلة المسؤولين في بعض المؤسسات أصبح من المشاكل الراهنة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والفكري لحوكمة الشركات

تمهيد:

مصطلح حوكمة الشركات أو حاكمية الشركات كما يسميها البعض، أو الحكم الراشد للشركة كما يسميها البعض الآخر مثل ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ظهر مع ظهور الأزمات التي عرفتھا البلدان الصناعية المتطورة ليكرس المزيد من الشفافية والصرامة في تسيير وإدارة ومراقبة الشركات، وهذا بغرض العمل على استمرارية وتطوير الشركة من خلال مراعاة مصالح الأطراف الفاعلة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، فالشركات في العصر الحديث تعمل في محيط متكامل حيث تتفاعل فيه جميع هذه الأطراف مع بعضها البعض، فالشركة متمثلة في المساهمين والمديرين والعمال وباقي الأطراف الداخلية الأخرى ليست بمعزل عن الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية والزبائن والموردين وغيرها من الأطراف الخارجية التي تؤثر وتتأثر بعلاقتها معها. ولهذا جاء مفهوم حوكمة الشركة لتحسين أداء الشركة مع بيئتها والرفع من مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها قوائمها المالية مما يؤدي في الأخير إلى التأثير الإيجابي للشركة في هذه البيئة، وتحقيق إستراتيجية طويلة الأمد وضمان استدامة في نشاط الشركة. ولهذا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على جميع الجوانب المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات، لأن حالات الفشل التي مرت بها العديد من الشركات والتي تسببت في خلق الأزمات المالية العالمية كان مردھا إلى المشاكل الناجمة عن عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الحوكمة.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بالمشاكل التي نشأت بين الأطراف الفاعلة في الشركات وخاصة بين المسيرين والمساهمين، حيث أدى هذا إلى حدوث أزمات كبيرة في الشركات الكبرى ومنه إلى الأسواق المالية، فجاء هذا المفهوم لفك التعارض وتضارب المصالح بين هذه الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

إن مصطلح حوكمة الشركات «la gouvernance d'entreprise» بالفرنسية أو «The corporate governance» بالإنجليزية يهتم بتوزيع السلطات بين مختلف الأطراف المكونة للشركة، وخلق توازن بين تضارب مصالح هذه الأطراف، وخاصة بين المساهمين والمسيرين. إن هذا المصطلح لم يظهر ولم ينتشر إلا في سنة 1980 رغم أن هذه الفكرة هي انعكاس لأفكار قديمة، وبصورة واضحة وجلية مع ظهور كتاب للمفكرين بيرل و مينز Berl et Means بعنوان: «The modern corporation and private property» الشركة المعاصرة و الملكية الخاصة، هذا الكتاب ظهر في سنة 1932 والذي يعتبر بمثابة البذرة الأولى لفكرة حوكمة الشركات و يعد المصدر الأول والرئيسي لهذه الفكرة القائمة على أساس أن المسيرين يمكن أن يستفيدوا من ضعف المساهمين في مجال التسيير والإدارة والقانون ويحتكرون بذلك جميع السلطات لديهم ويكون لهم بذلك نفوذ معتبر في الشركة. وهذا لأنه في بداية الثلاثينات كما اليوم لاحظ هذين المفكرين ميزة عدم الاستقرار التي لازمت المجتمعات الرأسمالية وهذا من خلال العجز الكبير والواضح في التسيير لكبرى الشركات في العالم.¹

¹Véronique Magnier, La gouvernance des sociétés cotées face à la crise, pour une meilleure protection de l'intérêt social, lextenso éditions, paris 2010, p 4.

ميزة عدم الاستقرار هذه سببها الرئيسي في نظر بيرل و مينز Berl et Means عدم وجود السبل التي من شأنها أن تقيد تصرفات ونفوذ المسيرين للحد من المشاكل التي يتسبب فيها هؤلاء من جهة، وللحفاظ على مصالح المساهمين من جهة أخرى، ففصل الملكية ونقصد بذلك المساهمين عن الإدارة ونقصد بذلك المسيرين التي تميزت بها الشركات حديثا تعتبر المشكلة الجوهرية التي جاءت من أجلها الحوكمة.¹

فمصطلح الحوكمة بصفة عامة نقصد به الحكم الرشيد أو الراشد، أي الحكم الذي تتميز فيه الدولة بالديمقراطية والشفافية والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، أما حوكمة الشركات فيعني أيضا الشفافية والمساواة والعدالة بين الأطراف الفاعلة والمعنية في الشركة، فحوكمة الشركات بالمفهوم الواسع الذي يتبناه الباحثون في هذا الموضوع يقصد به مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين. فهي الإدارة الرشيدة للشركات التي تهتم بتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتتضمن أيضا مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة على الشركة.²

¹ Véronique Magnier, OP-CIT, p 5.

² أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى 2012، ص 81.

هذا المصطلح أي «الحوكمة» حديث في اللغة العربية، حيث تم اعتماده من طرف مجمع اللغة العربية سنة 2003 ليكون بذلك الترجمة للمصطلح الإنجليزي GOVERNANCE، ولقد أجمع جل المختصين أن الترجمة صحيحة مبنى ومعنى، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها، واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثروة المصطلحية للغة العربية. ولعل من أبرز التعاريف لحوكمة الشركات نجد تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:

l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques

(OCDE)، حيث تعرفها بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وهي أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع الأهداف المرسومة من قبل الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء، كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.¹

ويعرفها شارو Charreau بأنها تشمل مجموعة الميكانيزمات والآليات التنظيمية التي تؤدي إلى الحد من سلطات المسيرين و إلى التأثير في قراراتهم، فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة لتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2015، ص24.

الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع

ككل.¹

وتعرف بأنها مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار بها الشركات ويتحكم فيها طبقاً لها وذلك بهدف تحقيق توازن سليم بين الملكية والإدارة وبين الأداء والالتزام، ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تناولت حوكمة الشركات، حيث نستنتج أنه هناك اتجاهان

هما:²

أولاً: الاتجاه التنظيمي:

1. حيث أن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام، والنظام هو مجموعة من المكونات

المترابطة وبينها علاقات تفاعلية منظمة وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى بغرض بلوغ

هدف أو مجموعة أهداف محددة ومرتبطة بالشركة.

2. حوكمة الشركات هي مجموعة من العلاقات المترابطة مع بعضها البعض والتي توضح

العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات الخارجية الأخرى.

3. حوكمة الشركات تهتم بمصالح جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة حيث توفر

ضمان الشفافية وعدم التلاعب في إدارة الشركة أو اتخاذ قرارات لمصلحة طرف على

حساب طرف آخر.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية الدولية المعاصرة والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، طبعة 2007، ص 17.

² وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 26.

ثانيا: الاتجاه الرقابي:

1. حيث أن حوكمة الشركات تهتم بمراقبة أداء إدارة الشركة ونظامها الإداري وعدم تضارب

المصالح بين الإدارة ومجلس الإدارة.

2. تهتم حوكمة الشركات أيضا برقابة مجلس الإدارة والإفصاح عن جميع المعاملات ذات

العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة والإفصاح عنها وكذلك الإفصاح عن

مكافآت ورواتب كبار المسؤولين التنفيذيين لجميع المساهمين.

3. الرقابة على أداء الشركة التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتأكد من التطبيق السليم

لجميع القرارات التشغيلية والمالية التي تصب في مصلحة الشركة وليس في مصلحة

أحد أعضاء مجلس الإدارة.

لقد فسرت نظريات الحوكمة ضرورة وجودها بالشركات من أجل تشخيص ومعالجة النقائص ما بين

الملاك والمتعاملين الآخرين أو المسيرين، حيث عرفت حوكمة الشركات عدة نظريات نوجزها فيما

يلي:

أولا: نظرية الوكالة (Jensen & Mekling, 1976)

تقوم نظرية الوكالة بدراسة العلاقة بين الملاك (المساهمين) أو الطرف الموكل، وبين المديرين

(المسيرين) أو الطرف الوكيل، ويمكن تلخيص أهم مبادئها كما يلي:¹

1. هناك اختلاف وتضارب في المصالح بين الملاك والمسيرين أي بين الطرف الموكل

والطرف الوكيل.

¹ بريش عبد القادر، بلقط يوسف، حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية

الراهنة، مداخل في إطار اليوم الدراسي حول تحديات الحوكمة وضرورة الابتكار، جامعة جامعة العربي بن

مهدي - أم البواقي، أفريل 2016، ص6.

2. تكمن الإشكالية بين الطرف الموكل والطرف الوكيل في عدم تماثل المعلومات.
 3. يقوم الملاك بتخصيص وسائل لمراقبة المسيرين من أجل التحكم في المعلومات.
 4. ينجم عن مساعي التحكم في المعلومة إلى زيادة التكاليف.
- قدمت النظرية بعض الحلول للتقليل من عدم تماثل المعلومات من بينها:

- التكتيف من عمليات التدقيق الخارجي.
- إضفاء الشفافية في تسيير الشركات.
- تحسين العلاقة بين أصحاب الشركات والمتعاملين معها.

ثانياً: نظرية الأطراف ذات العلاقة (Williamson Oliver & Coase Ronald)

تسمى أيضاً بتكلفة الصفقات، تطرقت هذه النظرية إلى العلاقات التعاقدية التي تربط بين كل الأطراف ذات العلاقة من مساهمين ودائنين وأجراء وموردين ومسيرين، وعلى ضوء ذلك يتم توصيف الشركة كسلسلة مترابطة من المصالح المتعاونة والمتنافسة، والتي يمكن من خلالها تحقيق القيمة ، بينما أثبت كوز (Coase) في سنة 1937 أن الشركة موجودة كبديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة.

يمكن القول أن دور حوكمة الشركات بناء على هذه النظرية يتجلى في العمل على تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف بما يضمن بقاء الشركة وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال توفير الآليات والهيكل التنظيمية التي من شأنها تحقيق الضبط المطلوب، وكذلك توفير خطط وبرامج الحوافز والمكافآت التي تمكن المديرين من العمل للوفاء بأهداف كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة¹.

¹ بريش عبد القادر، بلقط يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ثالثا: نظرية الولاية الأمينة (Shleifer & Vishng 1989)

يبين محتوى نظرية الولاية الأمينة أو كما تسمى بتجدر المسيرين أن المسير يلجأ لوضع إستراتيجية تحميه وتحفظ حقوقه عن طريق استغلال نفوذه بشبكة العلاقات مع الموردين والعملاء، وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، فهو يعمل على تقادي خطر الاستبعاد ويعمل على تعزيز ما يعرف بالمظلات الذهبية والتي تعني موافقة الشركة على تعويض العاملين للمديرين التنفيذيين بمكافآت ومزايا إذا تم تمكينهم بشكل غير مناسب في وظائفهم عند دمج الشركة مع شركة أخرى أو بيعها، هذا التصرف يهدف إلى تعظيم وظيفة المنفعة وبالتالي تعظيم المصلحة الشخصية.

قدمت هذه النظرية معالجة لمشكلة تجدر المديرين من خلال العمل على تطبيق رقابة على كل تصرفات الإدارة عن قرب من خلال الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية¹.

المطلب الثاني: تطور حوكمة الشركات

لقد عرفت حوكمة الشركات منذ نشأتها إلى اليوم عدة أشكال أو نماذج نلخص أهمها في ما يلي:

أولا: نموذج السلطة الإدارية: Le Mangérialisme

إن كتاب بيرل ومينز «the modern corporation and private property» على الرغم من أنه نشر في عام 1932، لا يزال مرجعا ومصدرا رئيسيا في الأدبيات الاقتصادية حول حوكمة الشركات. حيث يبين هذا الكتاب كيف أدى ارتفاع السيولة في سوق الأوراق المالية تدريجيا إلى إعادة هيكلة علاقات القوة والسلطة داخل الشركات المدرجة في البورصة، هذه السيولة وتشتيت رأس المال على المساهمين أدى إلى تقليل قدرة ورغبة هؤلاء في التدخل في الشؤون الداخلية للشركة،

¹ بريش عبد القادر، بلقط يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 8.

فالمساهم الذي يملك حصة ضئيلة في رأس المال يجد نفسه يبذل مجهودات كبيرة في سبيل فرض آرائه وأكثر بكثير من العائد المتوقع، ومن هذا المنطلق نشأ مفهوم فصل الملكية عن الرقابة الذي أدى إلى تركيز السلطة في أيدي المسيرين الذين أسماهم بيرل ومينز الأمرء الجدد « new princes » حيث وجدوا أنفسهم يتربعون على عرش أكبر الإمبراطوريات الاقتصادية بدون أي سلطة أو ملكية حقيقية. لقي هذا الطرح تأييدا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الصعيد السياسي انضم بيرل إلى فريق عمل أمر بتشكيله الرئيس الأمريكي روزفلت والذي كانت أطروحته في هذا الشأن مستمدة من أفكار بيرل ومينز الرامية إلى الحد من نفوذ وسلطة المسيرين، وأمر روزفلت بإعادة هيكلة بورصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها فيما يسمى بالصفقة الجديدة New Deal وكان هذا في سنة 1933 التي تولى فيها الحكم. رغم أن هناك من المفكرين الاقتصاديين من عارض هذه الفكرة واعتبر أن تركيز السلطات في يد المسيرين هو أمر قانوني وشرعي لأن العلاقة بين المساهمين والمسيرين هي علاقة تعاقدية تحكمها قوانين معينة وأن حملة الأسهم هم من يرغبون في السيولة وينبذون الرقابة، وخلاصة القول هو أن بيرل ومينز اعتبرا أن حوكمة الشركات لا يجب أن تعمل على تعزيز سلطة المساهمين و لكن يجب أن تساهم في تأطير سلطة المسيرين أو السلطة الإدارية للوصول إلى المصلحة الجماعية وتم العمل بهذا المبدأ إلى غاية سنة 1970.¹

ثانيا: نموذج سلطة المساهمين: Le Modèle Actionnarial de Gouvernance

في سنة 1970 الموقف الفكري انعكس جذريا وحاول إعادة إعطاء تفسير جديد لمبدأ فصل الملكية عن الرقابة حيث تم التركيز على تأكيد مشروعية سلطة المساهمين وأن السلطة الإدارية في الشركات لا يمكنها إلا أن تكون في خدمة حملة الأسهم، ورغم أنه قد تم سن العديد من القوانين

¹ Véronique Magnier, OPCIT, p 5.

لحد من نفوذ المسيرين إلا أن هذه القوانين لم تتجح في هذا الهدف وباءت كلها بالفشل وبقي المساهمون دائما تحت سلطة المسيرين، هذا لأن تأثير قوى السوق للأوراق المالية كان كبير جدا، ومن هذا المنطلق عرفت حوكمة الشركات تطورات كبيرة كانت متماشية مع المشاكل التي واجهتها الشركات الكبرى، حيث كان آخر نموذج لها يرتكز على خلق توازن بين سوق الأوراق المالية وتضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركات، ويتم ذلك بتحقيق مصالح الملاك والمساهمين بتمكينهم من الحصول على المعلومة الشفافة والصادقة بسهولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق تفعيل دور البورصة وجعلها عنصرا أساسيا يقوم بدور الرقابة لتحقيق جودة الخدمة للشركات، هذا النموذج عرف نجاحا متناميا في الفكر المالي الأكاديمي وسمي بفرضية كفاءة السوق المالي الإعلامي¹ (l'Hypothèse d'Efficienne Informationnelle du Marché Boursier HEIM).

هذا النموذج لحوكمة الشركات جاء لإرجاع وإصلاح الثقة التي فقدت في التسيير وتعزيز سلطة المساهمين وهذا لا يتم إلا من خلال عنصرين أساسيين:

1. تفعيل دور السوق المالي:

ويتم ذلك من خلال تفعيل آليات البورصة وجعلها نشطة وتنافسية حيث يعتبر السوق هنا فضاء للتقييم ويقوم بدور، الأول رقابي على الشركات من خلال تقييم أداء المسيرين وجعل مسارهم المهني مهدد في حال انخفاض قيمة الأوراق المالية في البورصة والثاني معالجة المعلومات بصورة فعالة، وبالتالي فالسيولة التي كانت في نظر بيرل ومينز تعد مشكلة، أصبحت الآن بهذه الطريقة هي الحل، وبهذه الآلية يمكن الحد من نفوذ المسيرين و تأطير تصرفاتهم لخدمة مصالح جميع الأطراف الفاعلة في الشركة.²

¹ Véronique Magnier, OPCIT, p 7.

² Idem.

2. تعزيز استقلالية مجلس الإدارة:

يلعب مجلس الإدارة دوراً مهماً في تقليص الهوة في الفصل بين الملكية والرقابة، فكلما كان مجلس الإدارة مستقل عن الإدارة التنفيذية كلما زاد ذلك في الرقابة على تصرفات المديرين وتعزيز سلطة المساهمين، والعكس كذلك، وهذا ما سعت إليه الحوكمة في هذا الشكل الجديد. وبخصوص تركيبة مجالس الإدارة نلاحظ أن تطور استقلاليته كان واضحاً، حيث أصبحت الآن ثلاثة أرباع مجالس الإدارة للشركات المقيدة في البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية مستقلة في حين كانت 50% في سنة 1990 و 20% في سنة 1960.¹

وبخلاصة القول أن حوكمة الشركات كانت دائماً في تطور مستمر تبعاً لتطور الأزمات العالمية والتي كان سببها الإختلالات والفضائح المالية لكبرى الشركات، وهذا ما جعل الحوكمة تعرف أشكالاً متعددة تتماشى مع الحلول المقترحة لمعالجة هذه الإختلالات.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تعنى حوكمة الشركات بأهمية كبيرة للعديد من الأطراف متمثلة في:

أولاً: أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية الحوكمة في كونها تتعلق بالتوجيه الاستراتيجي للشركة، من خلال توجيه مجلس الإدارة للقيام بالخطوط العريضة و الوصول للأهداف المسطرة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات المصلحة في الشركة، ففي إطار الحوكمة مجلس الإدارة ملزم بمتابعة تحقيق أهداف الشركة والمديرون ملزمون بتوفير معلومات محاسبية صحيحة وشفافة من شأنها أن تؤدي إلى نجاح تحقيق هذه

¹ Véronique Magnier, OPCIT, p 8.

الأهداف¹. برزت أهمية حوكمة الشركات بشكل جلي منذ انفجار الأزمات والاضطرابات المالية الأخيرة وخاصة في سنة 2001 التي مست كبرى الشركات في العالم و التي أثرت بدورها على الأسواق المالية، حيث كانت هناك أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة، والتي تعود أسبابها إلى ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب وأصدقاء غير صحيحة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مضللة، هذا وقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية²:

1. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب

لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.

2. تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة

في ظل استحداث أدوات و آليات مالية جديدة، و حدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع

لمستثمر رئيسي.

3. التأكد من كفاءة تطبيق البرامج المسطرة وحسن توجيه الحصيلة منها والاستخدام الأمثل

لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

¹ Kurt F Reding et autres **Manuel d'audit interne** améliorer l'efficacité de la gouvernance du contrôle interne et du mangement des risques, groupes Eyrolles, Paris 2015, p 130.

² زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثامن يومي 08/07 ديسمبر 2010 «الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق»، جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي، ص ص 8-9.

4. توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
 5. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية و مالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
 6. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية، وتحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بأعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. كما تتجلى أيضا أهمية الحوكمة فيما يلي¹:

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده وباستمراره.
2. تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكافة العاملين في الشركات.

¹ مصطفى حسن بسيوني السعدي، الشفافية والإصلاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حول حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2009، ص 148.

3. سلامة الشركة من وجود أخطاء متعمدة.
4. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن عن طريق استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث الأخطاء وبالتالي يجنب الشركة أو المؤسسة تكاليف وأعباء هذا الحدث.
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.
6. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة من ومناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات

من خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات ونشأتها التاريخية يمكن استنتاج الأهداف التي جاءت من أجلها والتي نلخصها في¹:

1. حماية حقوق المساهمين سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبت ملكيتهم للأسهم، تقديم المعلومات لهم بكل شفافية وفي الوقت المناسب، ضمان حقهم في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على حصة من الأرباح السنوية.

¹ بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة البليدة، ماي 2011، ص 8 ملف متوفر على الرابط: <http://iefpedia.com/arab/27465>، تاريخ الإطلاع: 2016/11/04 على الساعة: 18:08.

2. تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة. وذلك بالاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء داخل أو خارج المؤسسة.
3. حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث يتطلب ذلك زرع روح الولاء والانتماء للمتعاملين مع المؤسسة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.
4. توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال، ونقصد بهذا توفير المعلومات المفيدة والدقيقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل المؤسسة.
5. خلق توازن بين تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة في الشركة وخاصة بين المساهمين والمديرين، ووضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب هذه المصالح والتصرفات الغير المقبولة على المستوى المادي أو الأخلاقي أو على مستوى الأداء.
6. وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها.
7. وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات والمهام الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين للشركة.
8. تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.
9. تعزيز أداء الشركات من خلال إنشاء وتبني نظام حوافز يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، والعائد على الأصول والأرباح الإنتاجية على المدى الطويل، ومن جهة أخرى أيضا تعمل الحوكمة على تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل هؤلاء المديرين على موارد الشركة، وتحد بذلك من ما يسمى بمشكل الوكالة التي

تتجم دائما عن ميول المسيرين لخدمة مصالحهم الخاصة وبالتالي هدر كبير لموارد المؤسسة.

المبحث الثاني: متطلبات تطبيق حوكمة الشركات

من المتطلبات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات هو إرساء وتعزيز مبادئها، حيث هناك عدة منظمات تناولت موضوع الحوكمة مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC ولجنة بازل، ولعل من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ولهذا سنركز في هذا المبحث على المبادئ التي جاءت بها هذه الأخيرة، وكذلك نتطرق إلى الإطار التشريعي والأهداف الإستراتيجية لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

أولاً: مبادئ حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE:

تعتبر المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فيما يخص موضوع الحوكمة من بين أهم المبادئ التي تناولت هذا الموضوع، والتي لاقت قبولا واستحسانا من قبل جميع الدول، حيث قامت هذه المنظمة بإصدار خمسة مبادئ أساسية سنة 1999، وبعد ذلك أصبحت ستة ضمن آخر تعديل والذي كان في سنة 2004، ولهذا ركزنا في بحثنا هذا على المبادئ التي أصدرتها هذه المنظمة، ويمكننا أن نستعرض هذه المبادئ فيما يلي¹:

¹ OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

1. وضع أسس لنظام فعال حوكمة الشركات

يجب أن يعمل نظام حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة و بتطبيق القانون، وذلك من خلال النقاط التالية:¹

- يجب أن يتم إعداد نظام حوكمة الشركات مع الأخذ بالحسبان تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.
- إن التنظيمات التشريعية والقانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل أي بلد يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.
- إن توزيع المسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين في أي بلد يجب أن تكون واضحة وفي خدمة الجميع.
- الهيئات المكلفة و المسؤولة على الرقابة وتطبيق النصوص القانونية يجب أن تتمتع بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني و بطريقة موضوعية. ويجب أن تتخذ قراراتها في الوقت الذي تريده، وأن تكون شفافة وملائمة.

2. حقوق المساهمين

نظام حوكمة الشركات يجب أن يحمي حقوق المساهمين، ويسهل ممارسة مهامهم. ويتم ذلك بما يلي:²

1-2: يجب أن تتضمن حقوق المساهمين العناصر الأساسية التالية :

OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

² Idem.

- أن يستفيد المساهمون من الطرق الآمنة والموثوقة لتسجيل ملكية أسهمهم.
 - إمكانية التنازل أو تحويل ملكية الأسهم.
 - الحصول في الوقت الملائم على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة.
 - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
 - انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
 - المشاركة في أرباح الشركة.
- 2-2: المساهمون لهم كامل الحق وبشكل كاف في المشاركة في كل القرارات وإعلامهم بها والمتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة وخاصة فيما يخص:
- كل التعديلات في النظام الأساسي أوفي كل المستندات الأخرى المماثلة والمسيرة للشركة.
 - كل التراخيص المتعلقة بإصدار أسهم جديدة.
 - كل العمليات التي تحمل طابع استثنائي وخاصة التي يمكن أن تؤدي إلي بيع الشركة.
- 3-2: المساهمين لهم إمكانية المشاركة وبشكل كاف في التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بكل قواعد هذه الجمعية، وخاصة فيما يخص إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية.
- يجب أن يحصل المساهمون في الوقت الملائم على المعلومات الكافية والمتعلقة بمكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، بالإضافة إلى المعلومات الكاملة التي تخص القرارات التي يجب اتخاذها من طرف الجمعية العامة.
 - يجب أن يحصل المساهمون أيضا وفي حدود المعقول على إمكانية طرح أسئلة على مجلس الإدارة، بما فيها الأسئلة الخاصة بالمراجعة السنوية للحسابات والمنجزة من طرف

المراجعين الخارجيين، وإدراج نقاط مهمة في جدول أعمال الجمعيات العامة واقتراح الحلول المناسبة.

- تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الكبرى الخاصة بحوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويجب أن يحصل المساهمون على إسماع آرائهم بشأن سياسة مكافئات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. كما يجب أن تخضع مكونات هذه المكافئات والخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين.

- حق المساهمين في التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو الغيابي.

2-4: وجوب الإفصاح للجمهور عن هيكل رأس المال والنصوص القانونية المعمول بها في الشركة التي تسمح لبعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

2-5: الأسواق المالية يجب أن تقوم بوظائفها في الرقابة على الشركات بطريقة فعالة وشفافة. وذلك عن طريق:

- يجب التعريف بوضوح والإفصاح للجمهور عن القواعد والإجراءات المتعلقة بالحصول على المساهمات في شركة معينة في أسواق المال، بالإضافة إلى بعض العمليات الاستثنائية مثل الاندماج أو التنازل على أسهم مهمة في شركة ما، لكي يستطيع جميع المستثمرين معرفة حقوقهم وتمكينهم من حق الطعن. ويجب أن تتميز هذه المعاملات بأسعار شفافة وبشروط تراعي مبدأ المساواة لحماية حقوق كل المساهمين.

- القوانين المضادة لعمليات اقتناء الأسهم لا يجب أن تعفي الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة أو تحمل مسؤولياتهم.

2-6: يجب تسهيل ممارسة حقوق الملكية لجميع المساهمين بما في ذلك المستثمرون أو المساهمون المؤسسون للشركة بصفقتهم المالكين لرأس المال حيث:

- يجب على المستثمرين المؤسسين الذي يعملون في المجالات الائتمانية أن يفصحوا عن سياستهم المتعلقة بحوكمة الشركات والتصويت التي يطبقونها في الشركات التي يستثمرون فيها، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقهم في التصويت.
- يجب على المستثمرين المؤسسين الذي يعملون في المجالات المالية أو الائتمانية أن ينشروا المعلومات حول الطريقة التي يتم التعامل بها مع تضارب المصالح المهمة والتي قد تؤثر على ممارسة حقوقهم الرئيسية بصفقتهم المالكين القانونيين لرأس المال للشركات التي يستثمرون فيها.

2-7: المساهمون، وخاصة المستثمرون المؤسسون يجب أن تكون لهم فرصة تبادل الاستشارات في المسائل المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها في العقد التأسيسي، والمعرفة سابقا. مع التحفظ على بعض الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

3. المعاملة العادلة أو المتكافئة للمساهمين

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن معاملة متساوية ومتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة

انتهاك حقوقهم، كما يجب معاملة جميع المساهمين الحاملين لأسهم من نفس الفئة بطريقة عادلة ومتساوية، ويتم ذلك من خلال النقاط التالية:¹

- يجب أن يكون لكل فئة من المساهمين نفس حقوق التصويت، ولهم الحق في الحصول على كل المعلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكل فئة من فئات الأسهم قبل شرائها. كما ينبغي أن تخضع كل التعديلات في حقوق التصويت والتي تؤثر سلبيًا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.
- المساهمون ذوي حقوق الأقلية يجب أن يكونوا محميين من كل الممارسات الاستغلالية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين، مع توفير قوانين الطعن وسائل تعويضية فعالة.
- حق التصويت من جانب أمناء الحفظ أو المالك المسجل بالاتفاق مع المالك المستفيد.
- يجب إزالة كل المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.
- الخطوات والإجراءات المتبعة المتعلقة باجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن المعاملة المتساوية والمتكافئة لكل المساهمين. وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت للمساهمين.
- كما يجب منع كل معاملات الاستغلال الخاصة، ويجب على المديرين الرئيسيين للشركة بإعلام مجلس الإدارة على كل الفوائد المهمة التي يمكن تحصيلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إطار العمليات التي تهم وتؤثر على الشركة.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

¹ OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

إن أصحاب المصالح هم جميع الأطراف من ذوي العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والعاملين واتحادات العاملين المساهمين ومراقبي حسابات الشركة. ولهذا فإن نظام حوكمة الشركات يجب أن يعترف و يقر بحقوق مختلف أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح بالشركة لخلق الثروة والوظائف، وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا ويتم ذلك ب:¹

- الحقوق الخاصة بمختلف أصحاب المصالح يجب أن تحترم في إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات والتي يحميها القانون.
- عندما تكون هناك حماية لحقوق أصحاب المصالح بقوة القانون ينتج عن هذا إتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.
- يجب العمل على تطوير آليات وميكانيزمات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
- أصحاب المصالح يجب أن يحصلوا وفي الوقت المناسب وبصفة دورية على كل المعلومات الجيدة والكافية والصادقة في إطار حوكمة الشركات.
- أصحاب المصالح بما فيهم العاملين وعلى المستوى الفردي والجهات التي تمثلهم، يجب أن يتمكنوا بكل حرية بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.
- نظام حوكمة الشركات يجب أن يزود بإطار قانوني فعال وكفاء، وهذا لحماية حقوق الدائنين في حالة الإفلاس.

5. الشفافية والإفصاح عن المعلومات

¹ OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة، وخاصة فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة، النتائج المحققة،

المساهمات وحقوق الملكية، وأسلوب حوكمة هذه الشركة. ويتحقق هذا ب:¹

1-5: يجب أن لا يتضمن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية فقط ولكن يجب أن يشمل أيضا:

- النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال للشركة.
- أهداف الشركة.
- المساهمات الأساسية في رأس المال وحقوق التصويت.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وانتخابهم وعلاقتهم بمجالس الإدارة لشركات أخرى وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.
- المسائل الجوهرية التي تهم العاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- الهياكل والسياسات الخاصة بحوكمة الشركات وخاصة مضمون كل قانون أو إستراتيجية حوكمة الشركات محررة من طرف الشركة وكيفية تطبيقها و تنفيذها.

2-5: يجب إعداد هذه المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمعايير المعروفة دوليا، على المستوى

المحاسبي وعلى مستوى المعلومة المالية وغير المالية.

¹ OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

3-5: يجب إجراء مراجعة سنوية للحسابات من طرف مراجع مستقل، كفاء ومؤهل ومكلف بإعطاء رأي خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين، مبيّنا من خلال هذا الرأي أن القوائم المالية تعكس بصورة صادقة وفي كل المجالات المهمة الوضعية المالية والنتيجة السنوية للشركة.

4-5: يجب أن يكون المراجعون الخارجيين مسؤولون أمام المساهمين، وهم ملزمون أمام الشركة بمراجعة الحسابات بعناية كبيرة، وأن يقوموا بإعداد تقريرهم السنوي بكل مهنية وتقديمه للمساهمين.

5-5: طرق الإفصاح المتبعة يجب أن تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالحصول على المعلومات الكافية في الوقت الملائم وفق شروط تتسم بالمساواة والعدل بين جميع المستخدمين وبتكلفة ملائمة.

6-5: نظام حوكمة الشركات يجب أن يكون مدعم بتبني إستراتيجية فعالة تستند على محللين مختصين، شركات الاستثمار والوسطاء، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تخلو من تعارض المصالح التي قد تؤثر على نزاهة التحليل وتوصيات المحللين.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة

نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن رئاسة إستراتيجية للشركة، ورقابة فعالة على التسيير لمجلس الإدارة، بما في ذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين من خلال:¹

1-6: يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بحرص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

2-6: يجب على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية وعادلة.

¹ OCDE, principes de la gouvernance d'entreprises, 2004, disponible sur le site d'internet : <http://www.oecd.org>, consulté le : 21/07/2016 à 20 :07.

3-6: يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

4-6: يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك:

- توجيه استراتيجيه الشركة، مخططاتها الرئيسية، سياسة الخطر، ميزانياتها السنوية و برامج أنشطتها، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، إقتناءات والتنازلات عن الأسهم، اقتناء وتصفية الاستثمارات.
- متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة.
- اختيار المدراء الرئيسيين وتحديد مكافآتهم، ومتابعة أنشطتهم واستبدالهم عند الضرورة.
- الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتحديدها، مع مراعاة مصالح الشركة والمساهمين على المدى الطويل الأجل.
- توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الرقابة علي حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها.
- التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون.
- الإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.

5-6: يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة ويتم ذلك بما يلي:

- تكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد تحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل التقارير المالية، التعيينات، مكافآت المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- يجب على مجلس الإدارة أن يحدد بدقة ويفصح عن هدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.
- على أعضاء مجلس الإدارة تكريس وقت كافٍ لممارسة مسؤولياتهم.

6-6: لكي يتحمل أعضاء مجلس الإدارة جميع مسؤولياتهم يجب أن يحصلوا على جميع المعلومات الدقيقة والكافية، والتي يجب أن تتوفر لديهم في الوقت المناسب، لكي يقوموا بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه.

إن تطبيق هذه المبادئ سيؤدي حتما إلى حوكمة جيدة للشركات، فهي تهدف إلى إرساء ممارسة سليمة لقواعد الحوكمة وبالتالي الوصول إلى شركات مبنية على أسس صحيحة، وتعد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بحوكمة الشركات المرجع الرئيسي الذي لقي قبولا واستحسانا من قبل معظم الدول كما ذكرنا آنفا.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات من منظور مؤسسة التمويل الدولية IFC:

ركزت هذه المنظمة على الحوكمة في البنوك من خلال لجنة سميت بلجنة بازل والتي اهتمت بكيفية إرساء الرقابة المصرفية، حيث أصدرت مبادئ حوكمة الشركات وأولت اهتمام كبير للدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الإدارة، وكان آخر إصدار سنة 2015 وتمثلت في المبادئ التالية:¹

1. مسؤوليات مجلس الإدارة: يشرف مجلس الإدارة على إدارة البنك، ويتحمل المسؤولية الشاملة والكاملة بما في ذلك الموافقة على تنفيذ أهداف البنك وإستراتيجيته، كما يعمل على ترسيخ ثقافة البنك وتوفير إطار الحوكمة.

2. مؤهلات مجلس الإدارة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين فرديا وجماعيا، لكي يقوموا بدورهم الرقابي على أكمل وجه، ولكي يكونوا قادرين على ممارسة حكم سليم وموضوعي حول شؤون البنك.

3. هيكل مجلس الإدارة وممارساته: ينبغي أن يحدد مجلس الإدارة هيكل وممارسات الإدارة المناسبة لعمله، وأن يضع الوسائل التي يجب إتباعها ومراجعتها بشكل دوري لتحقيق الفعالية المستمرة.

4. الإدارة العليا تعمل تحت إشراف مجلس الإدارة: يجب على الإدارة العليا القيام بأنشطة البنك وإدارتها بطريقة تتفق مع إستراتيجية العمل ومدى الرغبة في المخاطرة، وغيرها من السياسات المعتمدة من قبل المجلس.

5. ضمان وجود إطار حوكمة واضح ومناسب لهيكل المجمع، حيث يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة في ذلك.

6. إدارة المخاطر: ينبغي أن يكون للبنوك وظيفة إدارة مخاطر فعالة ومستقلة.

¹ <http://www.bis.org/publ/bcbs294>. consulté le 18/08/2018 à 10:15.

7. تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها بشكل مستمر على مستوى البنك ككل.
8. التواصل مع المخاطر: حيث يتطلب وجود إطار فعال لإدارة المخاطر ووجود تواصل قوي داخل البنك حول المخاطر، من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
9. التدقيق الداخلي: يجب توفر وظيفة للتدقيق الداخلي بحيث تكون مستقلة وتتمتع بمكانة كافية ومؤهلات تمكنها من ضمان تدعيم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة وسلامة البنك على المدى الطويل.
10. التعويضات والمكافآت: يجب أن يتماشى هيكل التعويضات بشكل فعال مع الإدارة السليمة للمخاطر ويجب أن يعزز صحة البنك على المدى الطويل وسلوك المخاطرة المناسب.
11. الإفصاح والشفافية: يجب أن تكون حوكمة البنك شفافة ما يكفي للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين والمشاركين في السوق.
12. دور المشرفين: يجب على المشرفين توفير التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات بما في ذلك التقييم الشامل والمنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا.

ثالثاً: مبادئ حوكمة الشركات من منظور معهد التمويل الدولي IIF:

تتناول هذا المعهد مبادئ حوكمة الشركات في خمس مجالات رئيسية وهي:¹

1. حماية حقوق المساهمين.
2. هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة.
3. المحاسبة والمراجعة

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية 2007، ص 57.

4. الشفافية في هيكل الملكية والرقابة.

5. البيئة التنظيمية.

كما حدد الخطوط العريضة والإرشادية لتحقيق التطبيق العملي لهذه المبادئ في صورة مجموعة من الآليات يتم تطبيقها بما يتناسب مع الظروف البيئية الخاصة بكل دولة. وقد أمكن تصنيف هذه الآليات إلى:

- مجموعة آليات تنظيمية تختص بممارسات وسياسات الشركات.
- مجموعة آليات رقابية تختص بقواعد القيد بالبورصات المالية.
- مجموعة آليات قانونية تختص بقوانين الشركات والتأمين.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي لحوكمة الشركات

حتى يكون لحوكمة الشركات أثر ملموس على اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها لابد من توفر مجموعة من التشريعات التي نوردتها فيما يلي:

أولاً: حقوق الملكية و العلاقات السليمة مع أصحاب المصالح

1. حقوق الملكية:

أحد التشريعات الأساسية و الأكثر أهمية إنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق و لوضع إجراءات عمل حوكمة الشركات هو نظام حقوق الملكية، الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة ويضع معايير بسيطة و واضحة تحدد على وجه الدقة من يملك ماذا، و كيف يمكن تجميع أو تبادل هذه الحقوق (عن طريق العمليات التجارية مثلاً)، و معايير لتسجيل المعلومات مثل: الملاك القانونيين للعقار، وما إذا كان العقار مستخدماً لضمان قرض ...، بطريقة مرتبة زمنياً و ذات تكلفة معقولة،

أي قاعدة بيانات متكاملة و يمكن وصول الجمهور إليها كما أنه من الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين و الدائنين و أصحاب الأعمال و غيرهم¹.

2. العلاقات السليمة مع أصحاب المصالح:

يمكن لأعضاء القطاع الخاص مثل اتحاديات العمال والغرف التجارية أن يقوموا بدور هام في تشجيع حوكمة الشركات مثل ما هو الحال عليه في كثير من الدول المتقدمة، وذلك عن طريق وضع دساتير محلية للسلوك والممارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة والوضوح، والشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية، ومحاربة الفساد الاقتصادي، وقد عمل مركز المشروعات الدولية الخاصة و مازال يعمل مع العديد من منظمات القطاع الخاص حول العالم لوضع و تنفيذ مجموعات من أفضل الممارسات المحلية للأعمال².

كما أنه هناك فكرة خاطئة وهي أن هدف تحقيق الأرباح يتعارض مع رعاية شؤون أصحاب المصالح، وقد أظهرت بعض الشركات الأكثر نجاحا في العالم أن الأمر ليس بهذه الصورة على الإطلاق لكثير من الأسباب، منها أن العمل بوضوح ووفق قواعد مسؤولية بين الأطراف بغض النظر عن وضعيتهم في الشركة، والشفافية مع القابلية للمحاسبة اتجاه كل من المساهمين وأصحاب المصالح، يؤدي لأكثر من مجرد تحسين سمعة الشركة وجذب المستثمرين، إذ أنه يعطي للشركة ميزة تنافسية. وحقيقة الأمر أن الشركات تعتمد على أصحاب المصالح كي يقدموا لها على سبيل المثال سلسلة من المدخلات الأساسية مثل السلع والخدمات في شكل عمالة وأجزاء وتوريدات

¹ كرمية نسرين، دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014/2015 ص 180 نقلا عن جوناثان تشاركهام، "إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك"، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005، ص 25.

² كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وفقا لأسس متوقعة، ويؤدي توقف توريد تلك السلع والخدمات إلى إلحاق الضرر بقدرة الشركة على العمل وبيع منتجاتها وهذا ما لا يمكنها من البقاء وتحقيق الأرباح، ومن ثم فإن المحافظة على العلاقات الحسنة مع أصحاب المصالح يحقق أفضل مصلحة مشتركة في الأجل الطويل.¹

و باختصار فإن الشركات التي تتعامل بوضوح مع أصحاب المصالح وتضمهم معها في عملية اتخاذ القرار تقلل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام أصحاب المصالح لقوتهم في انتزاع الموارد من الشركة عن طريق تقاضيتهم لمبالغ باهظة مقابل بعض المدخلات المتخصصة، سواء كانت تلك المدخلات عبارة عن أجزاء أو قطع غيار أم كانت إعانة فنية، أو عن طريق الإخلال في الالتزام بالتعاقدات، و سيدرك أصحاب المصالح سريعا أن حقوقهم تعتمد في جزء منها على أداء الشركة وبالمثل فإن مديري الشركات و أصحابها سيدركون بسرعة أن أداء شركاتهم يعتمد جزئيا على العلاقات الجيدة مع أصحاب المصالح.

ثانيا: إجراءات الخصخصة والنظم الضريبية والقضائية والمحاسبية الشفافة

ونوجزها في النقاط التالية:²

1. إجراءات الخصخصة تتسم بالعدالة والشفافية:

الملاحظ أن الطريقة التي تتم بها خصخصة الشركات لا تؤثر في هيكل الملكية فحسب بل تعكس أيضا ثقافة الدولة الخاصة بالشركة ومن ثم فإن وجود قواعد وإجراءات واضحة المعالم ودقيقة وشفافة تنص على كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات يعتبر أمر أساسيا، ومن الممكن أن تؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة ومحيط الأعمال.

¹ كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² نفسه، ص 27.

2. نظم ضريبية واضحة وشفافة:

ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية وينبغي أن يجرى تنفيذها بصورة دائمة وبفاعلية وفي أوقات محددة.

3. وجود نظام قضائي مستقل:

يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد واحد من أهم قواعد الشركات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق، ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وصفها فيما سبق أو سيتم وصفها فيما يلي أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار و بعدالة، وفي هذا الصدد فإن الآليات المذكورة فيما يلي يمكن أن تساعد على تقوية ودعم الطاقات الإدارية الأساسية والقدرة على التنفيذ:

- اختيار هيئة الموظفين من بين العاملين ذوي المؤهلات الجيدة.
- تقديم وترقية الموظفين بناء على معايير مهنية قابلة للاختبار وموحدة.
- تقديم تدريب مهني للعاملين على أساس أحدث التكنولوجيات.
- دفع المرتبات المناسبة حتى يمكن جذب الأفراد المهنيين المؤهلين الأكفاء ولمنع تقاضي الرشاوى.

4. وجود نظام محاسبي شفاف:

تسمح النظم المحاسبية الشفافة بالحصول على قوائم مالية شفافة للشركة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، على أن يتم مراجعة هذه النظم على أساس معايير المحاسبة الدولية، ومعايير التدقيق الدولية، وهو ما يسمح بتسهيل عمليات المقارنة بين الشركات، مع ضرورة التزام الشركات بممارسة

قواعد سليمة للتسيير وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقديم التقارير، وهذا ما تتطلبه الأسواق المالية.

ثالثا: إصلاح الإدارات، والأجهزة الحكومية و إنشاء آليات للمشاركة¹

1. إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية:

يتم إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية التي أصبحت دون الكفاءة المطلوبة عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أدائها بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فورا وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليها.

2. إنشاء آليات المشاركة:

يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات وجود آليات للمشاركة وهذا بإصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة أو وضع قوانين ولوائح جديدة، لابد منها، وحتى يمكن ضمان أن يعمل هذا الإطار بجدية فانه يجب أن يكون لدى المواطنين فرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار وفي عملية وضع مختلف السياسات الحكومية و العمليات التشريعية.

رابعا: وجود قطاع مصرفي جيد

حيث يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية المطلقة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات ويوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها. ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمرا هاما بصفة خاصة في الدول النامية، حيث تقوم البنوك بتوفير معظم التمويل، فضلا عن هذا، فإن تحرير الأسواق المالية أدى

¹ كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

إلى تعريض البنوك لقدر أكبر من التذبذبات وإلى مخاطر انتمائية جديدة، وقد أثبتت أزمات شرق آسيا وروسيا أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية والهروب الضخم لرؤوس الأموال يمكن أن يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير، ولهذا فإن وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة في الوقت نفسه يعتبر أمراً حاسماً وعلى قدر كبير من الأهمية.¹

خامساً: وجود أسواق مالية سليمة

إن سوق الأوراق المالية الذي يتصف بالكفاءة في العمل يتطلب ما يلي:²

1. وجود قوانين تحكم كيفية إصدار الشركات للأسهم والسندات وتداولها، وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق وغيرهم ..
2. وجود متطلبات للقيد في بورصة الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.
3. وجود قوانين تحمي حقوق المساهمين الأقلية.
4. وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية وغيرها.

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² نفسه، ص 62.

المطلب الثالث: وضع أهداف إستراتيجية للحوكمة

ولا يتم ذلك إلا من خلال ضمان ثلاث نقاط رئيسية نوجزها في ما يلي:

أولاً: ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

إن ضمان كفاءة ونزاهة وشفافية أعضاء مجلس الإدارة يعني ضمان كفاءة أعضاء جميع اللجان المنبثقة عنه من لجان المكافآت ولجان التعيينات ولجان التدقيق، وهذا ما يؤدي بمجلس الإدارة إلى القيام بجميع مهامه على أكمل وجه.

فالمحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة الجيد والكفاء الذي يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يتم استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أهداف الشركة التي وافقوا عليها، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأسمالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة¹.

ويجب أن تكون هذه الكفاءة مقرونة بالاستقلالية، لأن استقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ من مشكلة الوكالة والتي تعتبر أمراً أساسياً في الشركات العامة والتي تتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة. وهكذا، فإن حوكمة الشركات تعني ببساطة وبصفة محددة أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة، وهذا هو السبب الأساسي في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكنه من تقنين قدرته في رقابة المديرين وفصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب، والوكلاء لا يمكنهم مراقبة أنفسهم بشكل

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 76.

جيد، كما أن المديرين الذين يعتقدون على حقوق الآخرين غالبا ما لا يقومون بفصل أنفسهم، ومجلس الإدارة الذي لا يمكنه أن يفصل المدير التنفيذي الرئيسي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب ليس بمجلس إدارة¹.

فمجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات، يجب أن يتكون من أعضاء أكفاء يمزجون بين الخبرة والمهارة، وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بعمله على أكمل وجه، يجب أن تتوفر على الأقل ثلاثة شروط هي:²

1. أن على الإداريين واجب القيام بالمهام الموكلة لهم وبتقاني.
2. أن يكون بوسعهم الوصول إلى المعلومات الدقيقة والحاسمة في الوقت المناسب.
3. ينبغي أن يتمتعوا بمهارات تكفل لهم ممارسة مسؤولياتهم.

ثانيا: ضمان كفاءة الملاءمة في الإدارة العليا

إن الإدارة العليا هي المسؤولة على إعداد القوائم المالية والتي يجب أن تكون صادقة وتعكس الصورة الحقيقية للشركة، وطبقا لميثاق الحكم الراشد في الجزائر فإنها تنصب من طرف مجلس الإدارة وتقوم بمهامها تحت إشرافه، حيث تعمل في إطار فريق تنفيذي يوضع تحت مسؤولية مدير عام ويساعده إدارات يشكلون أعضاء هذا الفريق التنفيذي. بالإضافة إلى وظائفها التقليدية المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه و الرقابة و التي تحدد الأطر التي تعمل فيها الإدارة العليا. هناك مجموعة أخرى من المهام التي تدعمها حوكمة الشركات و التي ليست مضبوطة و إنما

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 38.

تختلف من دولة لأخرى حسب خصائصها و من شركة لأخرى حسب طبيعتها و أهدافها، حيث نذكر منها الوظائف التالية:¹

1. اتخاذ القرارات التنفيذية حتى يجعل من السهل تنفيذها.
2. القيام بتتبع الظروف المحيطة بالشركة و قياس تأثيرها على الخطط الإستراتيجية و تنفيذها.
3. الاجتماع بالمديرين التنفيذيين و يقوم بعملية تنمية الأفكار الإستراتيجية من خلالهم و تصعيدها إلى مجلس الإدارة.
4. متابعة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
5. توقيع العقاب على أي تقصير أو إهمال في تنفيذ الخطط.
6. تقييم البيئة الداخلية و الخارجية و تحديد نقاط القوة و الضعف.
7. تطوير الخطط التشغيلية السنوية و الموازنات و تقديمها لمجلس الإدارة.
8. تسيير الشركة و تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
9. تطوير الخطط الإستراتيجية للشركة و تقديمها لمجلس إدارة الشركة من أجل المراجعة و الاعتماد أو لإحداث بعض التغييرات الضرورية.
10. اتخاذ الإدارة العليا مجموعة من الإجراءات التنظيمية ، الإدارية و المحاسبية من أجل تشغيل نظام الرقابة الداخلية و تحقيق أهدافه مثل تحديد اختصاصات الإدارات و الأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل و إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات

¹ كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش و التلاعب، كما يساعد هذا في حصول

إدارة الشركة على ما تريده من معلومات بسرعة.

11. قيام المدير التنفيذي بالتشاور مع مجلس الإدارة و خصوصا لجنة التعيينات

باختيار أعضاء أكفاء لإدارة الشركة و المشاركة في تصميم هيكل تنظيمي ملائم

لظروف الشركة.

12. إعداد القوائم المالية التي تعبر بأمانة و صدق عن المركز المالي للشركة و نتيجة

أعمالها.

13. تتبع الظروف المحيطة بالشركة و قياس تأثيرها على الخطط الإستراتيجية و

تنفيذها.

14. الاجتماع بالمديرين التنفيذيين و تنمية الأفكار الإستراتيجية من خلالها و رفعها

إلى مجلس الإدارة.

ثالثا: ضمان مراعاة الشفافية

إن الشركات مفتوحة على عدة أطراف: السلطات العمومية، الموردون، الزبائن، البنوك والمؤسسات

المالية، المستخدمون والشركات المنافسة، فهي تعمل ضمن محيط يفرض عليها إرساء مبدأ

الشفافية لجميع هذه الأطراف حتى يتسنى لها تحقيق استراتيجياتها، فبدون مراعاة الشفافية لا يمكنها

تأسيس علاقة دائمة مع هذه الأطراف مبنية على الثقة وبالتالي لا يمكنها ضمان البقاء.

وفي إطار حوكمة الشركات ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية للشركة. أما عن تلك

المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي، و كذا كل المعلومات التي

لها أثر مادي على تقييم الشركة. بالإضافة إلى الالتزامات القانونية، فإن الشركة ملزمة بنشر

المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة المذكورة سابقا كالمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، العمال، الأعضاء المشاركة في إطار الالتزامات التعاقدية أو بنية إبداء الشفافية الإرادية¹.
ويجب على الشركة أن تنتج في الوقت المناسب المعلومات المالية كاملة وصحيحة والتي قد يطلبها الشركاء الماليين، بحيث يسمح إطلاعهم على الفور بكل التغيرات التي قد تؤثر على العلاقات التي فيما بينهم، وتشكل المحاسبة في الشركات أداة مهمة للتسيير، حيث أن الانتقال إلى تبني معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي سيشكل التحدي الجديد الذي ستواجهه الشركات، مما يجعل منها أكثر شفافية و أكثر إقبال للمستثمرين وباقي المستخدمين لقوائمها المالية².

المبحث الثالث: مقومات تطبيق متطلبات حوكمة الشركات

إن أدوات حوكمة الشركات عديدة وسنتطرق إلى المهمة منها، وهناك عدة تصنيفات لها، ولم يتفق المفكرون الاقتصاديون على شكل معين، إلا أن الأغلبية صنفوها إلى أدوات داخلية وأخرى خارجية، فلقد بينت الأزمات التي ضربت الاقتصاديات العالمية أن هناك عجز واضح في أدوات الحوكمة للحد من تداعيات هذه الأزمات، هذا العجز ليس في أدوات الحوكمة في حد ذاتها ولكن في كيفية جعل هذه الأدوات منسجمة مع بعضها البعض، ومن خلال النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع الحوكمة نجد أن مشكل الوكالة يبقى دائما من بين أهم المعوقات التي تعيق عمل أدوات الحوكمة، إن نظام الحوكمة الفعال هو الذي يخلق توازن بين أطراف الوكالة لتعظيم قيمة الشركة، ولا يتم ذلك إلا من خلال توافر أدوات يمكن أن تتشكل داخل الشركة من جهة (أدوات داخلية) أو من خارج الشركة من جهة أخرى (أدوات خارجية).

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 46.

² نفسه، ص 47.

المطلب الأول: المحددات الأساسية لحوكمة الشركات وخصائصها

بالنسبة لمحددات حوكمة الشركات نلخصها فيما يلي:

أولاً: المحددات الأساسية

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حالة عدم توافر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر أمراً مشكوكاً فيه، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين أساسيتين: محدّدات خارجية وأخرى داخلية.¹

1. المحددات الخارجية:

وهذه المحددات تمثل البيئة والمناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضاً القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب والذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تنشرها، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

¹ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 22-23-24.

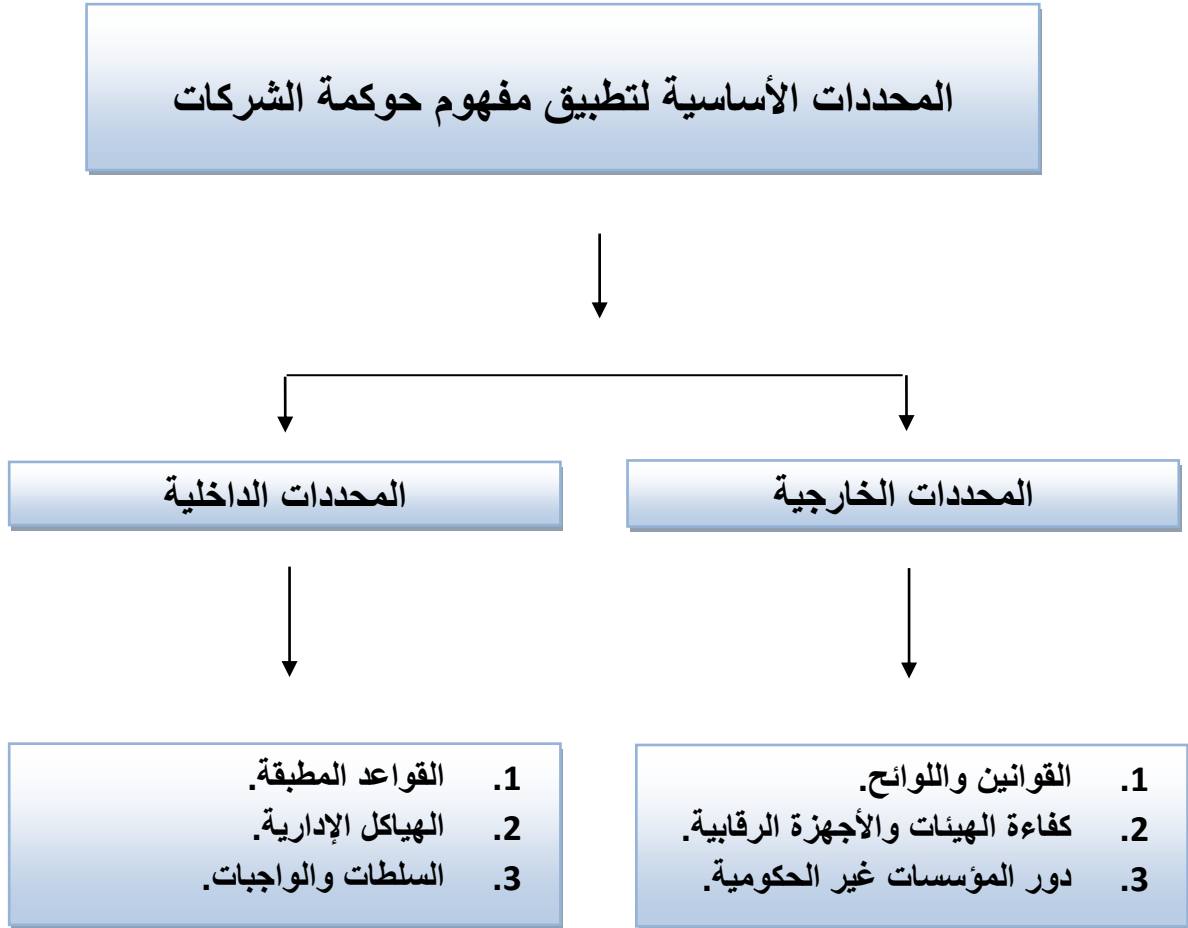
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة عالية. وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

2. المحددات الداخلية:

وهي تشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق المصالح لجميع المستثمرين على المدى الطويل.

ويجب أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أم خارجية، هي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات ويضم على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي ودرجة المنافسة في أسواق المنتج وأسواق العوامل الإنتاجية، ويعتمد إطار حوكمة الشركات أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سمعتها ونجاحها في الأجل الطويل.

ونوضح علاقة هذه المحددات مع بعضها البعض من خلال الشكل التالي:



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، الدار

الجامعية، مصر 2009، ص22.

شكل رقم 01: المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

ثانياً: خصائص الحوكمة

لحوكمة الشركات جملة من الخصائص يجب أن تتوفر بغية الوصول إلى حوكمة جيدة ورشيقة نلخصها فيما يلي:

1. الانضباط: ومعناه إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا لا يتحقق إلا من

خلال النقاط التالية:¹

- بيانات واضحة للجمهور.
 - الالتزام بالأعمال الرئيسية المحدد بوضوح.
 - التقدير السليم بحقوق الملكية.
 - وجود الحافز لدى الإدارة لتحقيق أعلى سعر للسهم.
2. الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وفي الوقت المناسب بعيداً عن الغموض والتضليل، كما تعني أيضاً العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات، وتتحقق هذه الشفافية من خلال ما يلي:²

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
- نشر التقرير السنوي في موعده.
- الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها.
- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 23.

² نفسه، ص 23.

- أن يكون للمؤسسة موقع على شبكة الانترنت، وتقوم بتحديث المعلومات عليه كلما دعت الحاجة لذلك.

فالشفافية تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، وبأن تكون متاحة لكافة الشركات وكذا وضوحها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف. بحيث تكون المعلومات في متناول المعنيين بها وتكون كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسة، وبالتالي فإن للمعلومات الشفافة ثلاث مكونات هي إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة للجميع، وأن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع أي أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرار معين، وأخيراً إمكانية الاعتماد عليها، بمعنى أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة¹.

3. الاستقلالية: وتعني أنه لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، وتتحقق من خلال:²

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا.
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

4. المساءلة: وهي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم أمام

جميع المساهمين، عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما، وتشمل المساءلة جانبين

¹ سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016، ص 18.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

هما التقييم ثم الثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه ويتحقق ذلك من خلال:¹

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.
- التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم.
- التحقيق الفوري في حالة سوء إساءة الإدارة.
- وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

5. المسؤولية: وتعني أن تكون هناك مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة، وتتحمل جميع هذه الأطراف مسؤولياتها وتكون على إدراك تام بالقوانين واللوائح المنظمة للشركة، ويتحقق هذا من خلال:²

- وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.
- وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.

- الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.
- عدم قيام مجلس الإدارة بالإشراف بدور تنفيذي.

6. العدالة: تعرف العدالة على أنها الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون.³

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² نفسه، ص 23.

³ سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ويجب احترام وحماية حقوق مختلف الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة، ويتم ذلك من

خلال:¹

- المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.
- المعاملة المتساوية والعادلة لكافة الموظفين.
- حماية حقوق المساهمين.
- إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم.

7. المسؤولية الاجتماعية: ويقصد بها النظر إلى الشركة كمواطن جيد، ويتحقق هذا من

خلال:²

- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي.
- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.

فالمسؤولية الاجتماعية هي إدراك حقوق كل الأطراف المهمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح

والقوانين، كما تعني أيضا أن تتعهد الشركة بحماية مصالح المساهمين، وتؤكد على معاملتها

المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.³

ونلخص خصائص حوكمة الشركات في الشكل التالي:

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² نفسه، ص 23.

³ سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 19.



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)، الدار الجامعية،

الإسكندرية، الطبعة الثانية 2007، ص 25.

شكل رقم 02: خصائص حوكمة الشركات

المطلب الثاني : الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:

أولاً: المساهمون

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة¹.

وهناك من يطلق عليهم صفة السلطة السيادية «le pouvoir souverain» لأن هذه السلطة تعمل على ضمان استمرارية المؤسسة من خلال التوجيه وإعطاء الشرعية للقائمين على القرار.²

ثانياً: مجلس الإدارة

هو الذي يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² Pierre Yves, référentiel pour une gouvernance raisonnable des entreprises française, Middle Next et institut français de gouverne,ent des entreprises, France, 2^{eme} édition, Mai 2015, p 16.

أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما¹:

1. واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.
 2. واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.
- ويمثل مجلس الإدارة ما يسمى بالسلطة الرقابية أو الإشرافية «le pouvoir de surveillance» لأنه يقوم بدور رقابي ويضمن أن ممارسات السلطة التنفيذية تتوافق مع المصلحة العامة للشركة، ويسعى جاهدا لديمومتها وأدائها المستدام، كما يقوم أيضا برسم السياسات العامة للشركة.

ثالثا: الإدارة

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.²

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² نفسه، ص 21.

ويطلق على الإدارة صفة السلطة التنفيذية «le pouvoir exécutif» لأنها هي التي تحدد الاستراتيجيات وتنفيذ القرارات التشغيلية ضمن إطار شرعي ووفق الصلاحيات الممنوحة.¹

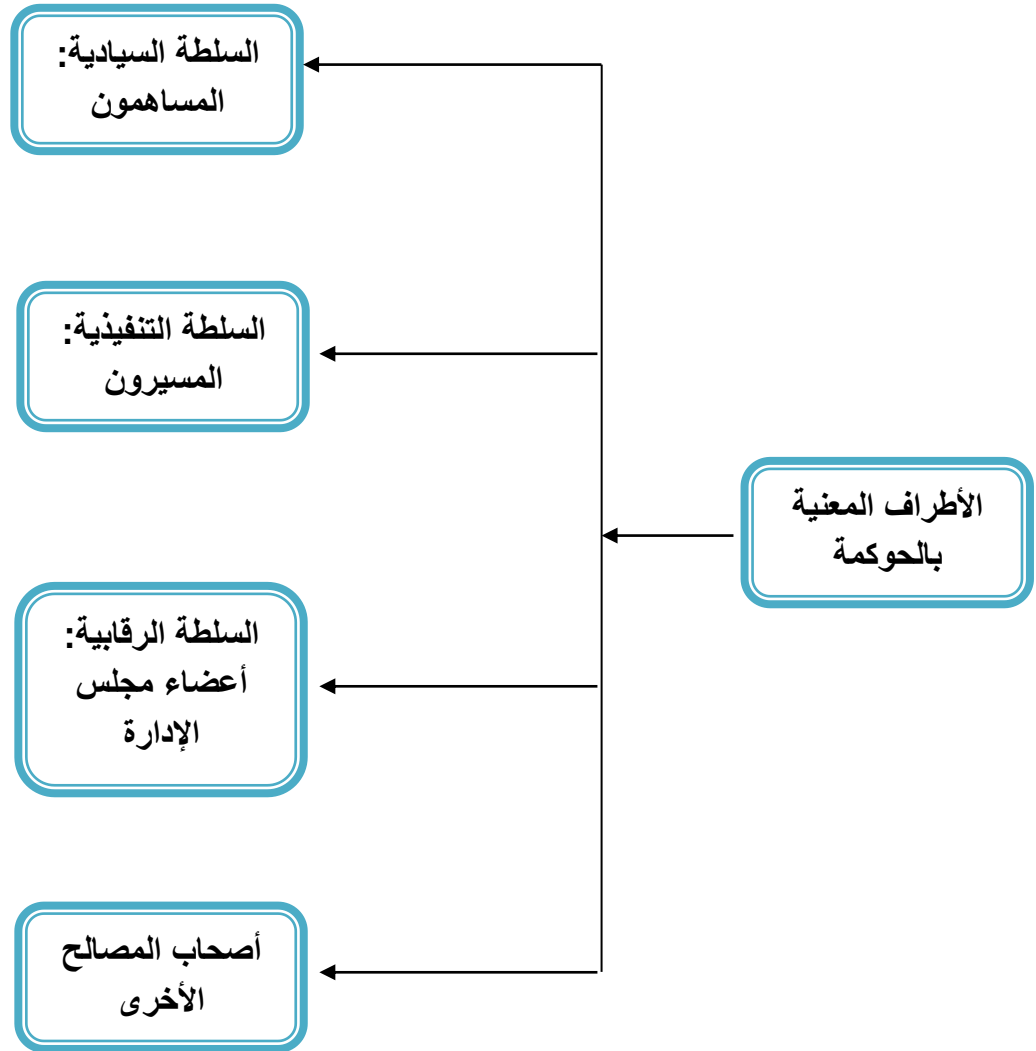
رابعاً: أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.²

ويمكن تلخيص كل ما سبق ذكره بخصوص الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في الشكل التالي:

¹ Pierre Yves, OP.cit, p 17.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 28.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

شكل رقم 03: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

المطلب الثالث: العناصر والخصائص الأساسية للتطبيق السليم لحوكمة الشركات

هناك جملة من الآليات والأدوات للتطبيق السليم لحوكمة الشركات، نقسمها إلى أدوات داخلية وأدوات خارجية

أولاً: الأدوات الداخلية

من بين الأدوات الرئيسية الداخلية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات نجد:

1. مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو مجموعة من الأعضاء يختارهم الملاك من حملة الأسهم العادية من جمهور أو مؤسسين أو شركات أو مؤسسات مالية ليقوموا مقامهم في الرقابة على إدارة الشركة. وطبقاً لنظرية الوكالة فإن العلاقة بين الملاك ومجلس الإدارة هي علاقة حيث الملاك يمثلون فيها الطرف الموكل ومجلس الإدارة يمثل الطرف الوكيل، والعلاقة بين مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين هي علاقة مجلس الإدارة يمثل فيها الطرف الموكل، والمدراء التنفيذيين أو المسيرين يمثلون الطرف الوكيل.¹ إن أعضاء مجلس الإدارة يمارسون وظيفة رقابية على المسيرين لجميع العمليات التجارية والداخلية للشركة بوسيلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في إقصاء وعزل المسيرين في حالة عدم توفر الكفاءة لهؤلاء أو في حالة ارتكاب أخطاء جسيمة، والثانية تتمثل في استخدام سياسة مكافآت تشجيعية في شكل منح وعلاوات في الحالة العكسية. إن فعالية مجلس الإدارة في ممارسة وظيفته هذه لا تتم إلا بوجود تعاون بين أعضاء المجلس، وحضور الأعضاء المستقلين، حيث أن نسبة استقلالية مجلس الإدارة تلعب دوراً مهماً في انجاز هذه المهمة على أكمل وجه.²

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² Véronique Magnier, OPCIT, pp 212,213.

وتتبقى عن مجلس الإدارة عدة لجان منها لجنة المراجعة التي تعتبر حلقة وصل بين الشركة والمراجعين الخارجيين وغالبا ما تتكون من أعضاء من مجلس الإدارة الغير التنفيذيين، حيث تقوم بمناقشة عمل المراجعين الخارجيين بغرض فحص القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية، وهناك لجنة المكافآت تقوم بتحديد الرواتب والحوافز والمكافآت التي تراها مناسبة لمستوى الأداء، كما هناك أيضا لجنة التعيينات وهي مسؤولة على اختيار الموظفين للمناصب الشاغرة في مجلس الإدارة طبقا للمؤهلات المطلوبة والتي تراها مناسبة وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة.

2. حق التصويت:

إن حق التصويت الممنوح للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يسمح لهم من جهة باختيار أفضل المرشحين الذين يضمنون لهم تعظيم منافعهم وتعظيم قيمة الشركة، ومن جهة أخرى يستطيع المساهمون من خلال هذا الحق أيضا إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للعزل عندما لا يتحملون كامل مسؤولياتهم ولا يؤدون مهامهم بطريقة مرضية. ولهذا يعتبر حق التصويت أداة من الأدوات الداخلية التي تقوم بتأديب أعضاء مجلس الإدارة والتقليل من مخاطر انتهازياتهم، كما يساهم هذا الحق أيضا في تمكين المساهمين من المشاركة في التغيرات التي تمس الشركة، حيث يحميهم من التعديلات التي يمكن أن تؤثر مثلا على حصتهم من الأرباح أو نسبة رقابتهم على الشركة.¹

3. التدقيق الداخلي:

عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي IIA التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي يعطي للشركة ضمان على درجة تحكمها في عملياتها، ويقدم لها النصائح لتحسينها ويساهم في خلق

¹ Véronique Magnier, OPCIT, p 212.

القيمة المضافة.¹ ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج وظيفتين أساسيتين للتدقيق الداخلي، أولاً هي أداة تقييم ورقابة تساعد الشركة لبلوغ أهدافها بطريقة منهجية وموضوعية، وثانياً هي أداة يقدم من خلالها المدقق الداخلي النصائح الضرورية لتصحيح الاختلالات إن وجدت.

لقد ورد في المعيار 2130 من معايير التدقيق الداخلي الذي يؤكد وبصفة جلية على ضرورة مساهمة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات أن المدقق الداخلي يجب أن يقوم بتقييم سير حوكمة الشركة وأن يقدم النصائح والإرشادات الملائمة، بحيث يتم تحقيق الأهداف التالية:²

- العمل على رقي القواعد الأخلاقية والقيم في الشركة.
 - ضمان التسيير الفعال لأداء الشركة.
 - التواصل الجيد بين مختلف المصالح، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة.
 - توفير المعلومات الصادقة والموثوقة لمجلس الإدارة، للمدققين وللمسيرين.
- وينص هذا المعيار على ما يلي: «التدقيق الداخلي يجب أن يساهم في سير حوكمة الشركة لتقييمها وتحسينها والتي من خلالها يمكن أن نعرف ونبلغ القيم والأهداف، ونتابع تحقيق هذه الأهداف، ونحافظ على هذه القيم:

- A1: 2130 المدقق الداخلي يجب أن يعيد النظر في كل عمليات ومشروعات الشركة ليضمن تمسكهم وارتباطهم الوثيق بقيم الشركة.
- C2: 2130 أهداف مهمة المجلس يجب أن تكون مترابطة ومنسجمة مع القيم والأهداف

العامة للشركة».³

¹ Elisabeth Bertin, Audit interne, enjeux et pratiques à l'international, EYROLLES, France 2007, p 149.

² Idem, p 151.

³ www.ifaci.com, consulté le : 01/08/2016 à 15 :05.

إذا قمنا بنظرة دقيقة للحوكمة والتدقيق الداخلي نجد أن المشكلة الجوهرية بينهما هي خطر عدم تحلي المدقق الداخلي بالموضوعية بسبب نقص استقلاليته في وظيفته، لأنه غالباً ما يرتبط بسلم إداري ويكون بذلك دائماً تحت سلطة الإدارة، وهذا ما يؤثر في تقريره، الذي يمكن أن يتضمن نقاط تكون في صالح الإدارة على حساب المساهمين أو يمكن أن يكون العكس، مما قد يؤدي إلى بروز تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين، ولهذا يجب أن يمارس المدقق الداخلي مهمته بصفة مستقلة وموضوعية وأن يبذل كل جهده وعنايته لتحقيق ذلك.¹

4. الإدارة العليا

تمثل الإدارة العليا أعلى الهيكل التنظيمي وهي تمثل السلطة التنفيذية، و تعتبر المسؤول الأول عن إعداد المعلومات المالية، حيث تعمل على تنفيذ سياسات و استراتيجيات مجلس الإدارة. وهناك ألقاب مختلفة يتم إطلاقها على الشخص الذي يتولى الإدارة التنفيذية مثل: المدير العام الرئيسي، عضو مجلس الإدارة المنتدب، المسؤول التنفيذي أو المسؤول التنفيذي الرئيسي، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بتعيينهم كما يخضعون للمساءلة من طرف أعضاء المجلس ويتمتع المديرون بالسلطة المفوضة لهم من جانب أعضاء مجلس الإدارة لإدارة أجزاء من الشركة، و قد يتولى أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية الإدارية أيضاً، خاصة في المراحل المبكرة لعمل الشركة، و هم في ذات الوقت مسؤولون عن عمليات أو وظائف محددة، كما أنهم أيضاً جزء من العملية الجماعية لاتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.²

بالإضافة إلى وظائف الإدارة العليا التقليدية المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه و الرقابة و التي تحدد الأطر التي تعمل فيها الإدارة العليا هناك مجموعة أخرى من المهام التي تدعمها حوكمة

¹ Elisabeth Bertin et autres, OP.CITE, p 153.

² كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الشركات و التي ليست مضبوطة و إنما تختلف من دولة لأخرى حسب خصائصها ومن شركة

لأخرى حسب طبيعتها و أهدافها، حيث نذكر منها الوظائف التالية:¹

- اتخاذ القرارات التنفيذية حتى يجعل من السهل تنفيذها.
- يقوم بتتبع الظروف المحيطة بالشركة و قياس تأثيرها على الخطط الإستراتيجية و تنفيذها.
- الاجتماع بالمديرين التنفيذيين و يقوم بعملية تنمية الأفكار الإستراتيجية من خلالهم و تصعيدها إلى مجلس الإدارة.
- متابعة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
- توقيع العقاب على أي تقصير أو إهمال في تنفيذ الخطط.
- تقييم البيئة الداخلية و الخارجية و تحديد نقاط القوة و الضعف.
- تطوير الخطط التشغيلية السنوية و الموازنات و تقديمها لمجلس الإدارة.
- تسيير الشركة و تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- تطوير الخطط الإستراتيجية للشركة و تقديمها لمجلس إدارة الشركة من أجل المراجعة والاعتماد أو لإحداث بعض التغييرات الضرورية.
- اتخاذ الإدارة العليا مجموعة من الإجراءات التنظيمية ، الإدارية و المحاسبية من أجل تشغيل نظام الرقابة الداخلية و تحقيق أهدافه مثل تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل وإصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش و التلاعب، كما يساعد هذا في حصول إدارة الشركة على ما تريده من معلومات بسرعة.

¹ كرمية نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 181، نقلا عن أحمد ماهر، " دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص، 43.

- قيام المدير التنفيذي بالتشاور مع مجلس الإدارة و خصوصا لجنة التعيينات باختيار أعضاء أكفاء لإدارة الشركة و المشاركة في تصميم هيكل تنظيمي ملائم لظروف الشركة.
- إعداد القوائم المالية التي تعبر بأمانة و صدق عن المركز المالي للشركة و نتيجة أعمالها.
- تتبع الظروف المحيطة بالشركة و قياس تأثيرها على الخطط الإستراتيجية و تنفيذها.
- الاجتماع بالمديرين التنفيذيين و تنمية الأفكار الإستراتيجية من خلالهم و رفعها إلى مجلس الإدارة.

ثانيا: الأدوات الخارجية

هناك العديد من الأدوات الخارجية لحوكمة الشركات تتعلق معظمها بالسوق والقانون نذكر الأهم منها في العناصر التالية:

1. سوق السلع والخدمات:

إن سوق السلع والخدمات يولد منافسة بين الشركات تجعل المسيرين مجبرين على تعظيم قيمة الشركة في ظل هذه المنافسة، لأن نجاح أي شركة مرتبط بسعر ونوعية السلعة في السوق. وإذا استمر المسيريون والمساهمون في تحقيق إستراتيجية ملائمة، يستطيعون بذلك فرض سعر ونوعية للسلعة تمكنهم من السيطرة أو الهيمنة على المنافسة في السوق، وعلى سبيل المثال إذا أدت سياسة أو إستراتيجية الشركة إلى إنتاج سلعة أو خدمة ناقصة فإن المستهلكين سوف يختارون سلع أو خدمات لشركات منافسة أخرى، وبالتالي هذا يؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى إلى الإفلاس، ولهذا على المسيرين والمساهمين أن لا ينظروا إلى شركتهم بمعزل عن الشركات الأخرى، ومن هذا

المنطلق يمكن القول بأن سوق السلع والخدمات توجه تصرفات المديرين والمساهمين في الصالح العام للشركة.¹

2. سوق العمل للمديرين:

إن سوق العمل يشكل نوعين من الضغط الذي يحد من تصرفات المديرين ويجعلهم يمارسون عملهم بطريقة ملائمة، النوع الأول من الضغط يتمثل في سمعة المدير في سوق العمل، فأي تصرف خاطئ يؤدي إلى زعزعة سمعته، لأن السمعة ومصداقية المديرين مهمة جدا في سوق العمل حيث تمكنهم من تقلد مناصب سامية في الشركات وبالتالي يحصلون على أعلى الأجور. سمعة المدير شديدة وسريعة التأثير ويمكن أن تصل إلى مستويات دنيا، لأنه يتم تقييمها من طرف المستخدم، حيث يحصل هذا الأخير على المعلومات التي تتعلق بإمكانيات وكفاءة ومؤهلات المدير من آخر مستخدم كان يعمل لديه، ولهذا نجد أن المديرين يعملون جاهدين لأن لا تتأثر سمعتهم في سوق العمل.

النوع الثاني من الضغط يتمثل في الانضباط الذي تفرضه المنافسة بين المديرين فيما بينهم، حيث يعمل هؤلاء كل ما بوسعهم لبلوغ أسمى المناصب في الشركة، هذه المنافسة تولد نظام رقابة داخلي وخفي بين المديرين. فمثلا عندما يريد أي مدير أن يحصل على ترقية كبيرة ليظهر بمنصب سامي في الشركة يجب عليه أن يعمل بانضباط كبير ليتجنب الإقصاء، وهذا لأن الطامحين لهذا المنصب يراقبونه وهم أيضا ينافسون على هذا المنصب.²

¹ Véronique Magnier, OP-CIT, p 209.

² Idem, p 210.

3. السوق المالي:

يمثل السوق المالي في نظر أغلب المفكرين أداة من الأدوات الأساسية للحوكمة والتي تعمل على ضمان حماية حقوق المساهمين، وذلك لأن سعر الأوراق المالية في السوق الكفاء يعكس في كل لحظة المعلومات العامة والشاملة على المؤسسة، ففي هذا السوق سعر الأسهم يشمل تكاليف الوكالة التي تنتج عن الصراعات وتضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين وبين المساهمين أنفسهم، ولهذا دائما ما تكون هناك علاقة عكسية بين تكاليف الوكالة وسعر الأسهم، فكلما ارتفعت حدة الصراع بين هذه الأطراف ارتفعت تكاليف الوكالة وانخفض بذلك سعر الأسهم، مما يؤدي انخفاض قيمة الشركة في السوق وتتأثر بذلك قدرات التمويل وتبدأ الشركة في الانحدار، ولتقادي كل هذه المشاكل يجد المسكرون والمساهمون أنفسهم مجبرون على الحد من تصرفاتهم الانتهازية وعلى تبني إستراتيجية ملائمة تعمل على قابلية استمرارية الشركة أطول مدة ممكنة. حيث يعمل المساهمون في حال انخفاض قيمة الأسهم إلى البحث عن مسيرين أكفاء كبديل عن المسيرين الذين فشلوا في زيادة قيمة الشركة، وبهذه الطريقة يشكل السوق المالي وسيلة رقابة وضغط على المسيرين.¹

4. المحيط القانوني والتنظيمي:

إن القانون يخفض خطر انتهازية المسيرين والمساهمين المهيمنين على الشركة، فهو الذي ينظم القواعد التي توطر وتوجه هؤلاء. فعلى سبيل المثال التشريعات والقوانين الخاصة بالشركات هي التي تعمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين وتحد من تعسف المساهمين المسيطرين، وهي التي تحدد واجبات المسيرين التي يجب أن يلتزموا بها من واجب الأمانة والعناية والحيطه والحذر، وبالإضافة إلى القوانين الخاصة بالشركات هناك قوانين وتشريعات تصدرها هيئات قانونية أخرى

¹ Véronique Magnier, OP-CIT, p p 210-211.

مثل الهيئات القانونية التي تنظم سوق الأوراق المالية والتي أصبحت في الآونة الأخيرة تولي أهمية كبير لحوكمة الشركات.¹

إن الجدل القائم في حوكمة الشركات كان دائم التركيز على الجانب المالي، حيث تبحث على كل السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى جودة في التقارير المالية ومعلومات محاسبية ذات مصداقية، ولهذا جاءت معظم القوانين الخاصة بالحوكمة لخدمة هذا الهدف وعلى سبيل المثال جاء في سنة 2002 قانون ساربنس أوكسلي SARBANES-OXLEY الخاص بالحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الإجراءات والقوانين الجديدة حيث فرض على الشركات زيادة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعمل على تعزيز وتقوية المراجعة الداخلية تحت فرضية أن هناك علاقة قوية بين هذه الأخيرة وجودة المعلومة المالية وحوكمة الشركات.²

5. التدقيق الخارجي:

إن المدقق الخارجي يقوم كما هو معروف بتدقيق القوائم المالية ويبيدي رأي فني محايد وموضوعي فيها، حيث يجيب على السؤال الجوهرى التالي: هل أعدت هذه القوائم المالية وفقا للمرجعية المحاسبية والقوانين المعمول بها أم لا؟ ولهذا تكون مسؤوليته كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية ويكون تقريره محط اهتمام جميع المستثمرين في السوق المالي. ولتأدية مهمته بفعالية يقوم بتفحص تقرير المراجع الداخلي ويتحاور معه ويتناقش معه على كل المعلومات الحساسة والتي يمكن أن تجلب انتباهه، كالنقاط السلبية الواردة في تقرير المراجع الداخلي مثل العجز الذي يمكن أن ينشأ في النتيجة.³

¹ Véronique Magnier, OPCIT, p p 211-212.

² Elisabeth Bertin et autres, OP.CITE, p 163.

³ Jacques Renard et Sophie Nussbaumer, audit interne et contrôle de gestion, Eyrolles, France 2011, p 131.

وهذا ما نص عليه معيار التدقيق الدولي ISA رقم 200 الهدف والمبادئ العامة لمراجعة القوائم المالية: «إن هدف مراجعة القوائم المالية هو السماح للمراجع بأن يبدي رأي في القوائم المالية ما إذا أعدت في كل المراحل الهامة وفقا للمرجعية المحاسبية المطبقة. إن المراجعة تعتبر مهمة ضمان». فالمراجع الخارجي هنا يعتبر عنصر لا يستهان به في خلق التوازن بين المشكلة الجوهرية المتمثلة في المسيرين/المساهمين، من خلال علاقة الوكالة التي تتضمن العناصر التالية:

1. هناك العديد من الموكلين الذين يولكون المراجع الخارجي والذي يعتبر الطرف الوكيل.
2. هذا الوكيل له مهمة مراقبة قانونية ومصادقية وشفافية وموثوقية المعلومة المالية والمحاسبية المعدة والمنشورة من طرف وكيل آخر والمتمثل في المسيرين.
3. المراجع الخارجي لا يأخذ أجرا من طرف الموكلين ولكن يأخذ أتعابا من طرف الشركة

محل المراجعة.

ومن هذا المنطلق يشكل تقرير المراجع الخارجي مؤشر فعال بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لأنه يبين ظروف سير عمله في أداء مهمته، وما هي النتائج التي خلص إليها فيما المعلومة المحاسبية والمالية.¹

ويجب أن يكون المدقق الخارجي مستقلا، حيث تعتبر استقلاليته شيئا أساسيا في إعداد القوائم المالية، نظرا لأنه إذا لم يكن مستقلا فسوف يكون تقريره غير موضوعي، وبالتالي يؤثر على ثقة متخذي القرارات وأصحاب المصالح في صحة وسلامة القوائم المالية التي تنشرها الشركات وفي هذه الحالة تظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة التدقيق في التأكيد على استقلالية المدقق من أي ضغوط من قبل الإدارة التنفيذية أثناء تأدية مهامه. ومن بين الأشياء التي يمكن أن

¹ Elisabeth Bertin et autres, OP.CITE, p p 163/164.

تؤثر على استقلالية المدقق هو قيامه بأعمال أخرى في الشركة غير أعمال التدقيق مثل أعمال استشارة أو خبرة محاسبية أو تدريب بعض الموظفين، تقوم الشركة محل التدقيق بتكليفه بها مقابل حصوله على أتعاب إضافية على هذه الخدمات التي يمكن أن تؤدي إلى تحيز المدقق إلى إدارة الشركة على حساب المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى، لأن المدقق وخاصة في ظل ظروف المنافسة بينه وبين باقي المدققين القادرين على تقديم مثل هذا النوع من الخدمات، يكون في وضع يسمح له بتقديم تنازلات إلى الإدارة قد تؤثر على استقلاليته مقابل قيام الإدارة بترشيحه للقيام بمثل هذه الخدمات. وهذا مثل ما حدث مع شركة أنرون الأمريكية التي دفعت مبلغ 25 مليون دولار إلى شركة آرثر أندرسون مقابل خدمات التدقيق الخارجية العادية، ومبلغ 27 مليون دولار لنفس الشركة لقيامها بتقديم خدمات أخرى غير التدقيق الخارجي، ومن هنا ثار الجدل والشكوك حول تأثير هذا النوع من الخدمات على استقلالية المدقق الخارجي، وثبت بعد ذلك تواطؤ شركة التدقيق الخارجي آرثر أندرسون مع شركة أنرون في ممارسة التضليل في القوائم المالية. وعليه قامت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية الدولية بالتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق في الحفاظ على استقلالية وفاعلية ونزاهة المدقق الخارجي في تأدية مهامه.¹

ثالثاً: تصنيفات أخرى لأدوات حوكمة الشركات

بالإضافة إلى التصنيف التقليدي لأدوات الحوكمة والمتمثلة في الأدوات الخارجية وعلى رأسها الأسواق والأدوات الداخلية وعلى رأسها مجلس الإدارة والإدارة العليا، يعتبر تصنيف شارو CHARREAUX من أهم التصنيفات لأدوات حوكمة الشركات حيث يصنفها حسب معايير

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 205.204.203.

معيار الخصوصية وغير الخصوصية ومعيار العمدية والتلقائية (أدوات مقصودة) أو العفوية أو غير العمدية (أدوات غير مقصودة) ونلخص هذا في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف شارو CHARREAU لأدوات حوكمة الشركات

الأدوات الخاصة	الأدوات غير الخاصة	
• الرقابة المباشرة للمساهمين (الجمعية العامة). • مجلس الإدارة. • أنظمة المكافآت التحفيزية. • الهيكل التنظيمي. • المراجعون الداخليون. • لجان الشركة. • النقابات الداخلية.	• المحيط القانوني والتنظيمي (قوانين الشركات، قانون العمل، القانون الاجتماعي، قانون الإفلاس...). • النقابات الوطنية. • المراجعون الخارجيون. • جمعيات المستهلكين.	الأدوات المقصودة

• أسواق السلع والخدمات. • السوق المالي. • الوساطة المالية. • القروض بين الشركات. • سوق العمل. • السوق السياسي. • سوق رأس المال الاجتماعي. • المحيط الاجتماعي. • المحيط الإعلامي. • ثقافة الأعمال. • سوق التكوين.	• شبكة الثقة غير الرسمية. • الرقابة المتبادلة للمسيرين. • ثقافة الشركة. • السمعة أمام الموظفين (احترام التعهدات).	الأدوات التلقائية أو الغير المقصودة
--	--	--

Source : Gérard Charreaux, vers une théorie du gouvernement des entreprises, p 9, document accessible en ligne sur : <http://leg.u-bourgogne.fr/wp/0960501>, PDF, consulté le : 05/08/2016 à 09 :41.

ونقصد بالأداة ذات الخصوصية كل أداة خاصة بالشركة وتكون محددة للسلطات التقديرية للمسيرين، بمعنى أن هناك هيمنة مطلقة لمسيرى الشركة من خلال هذه الأداة، وتعتبر الأدوات مقصودة تلك التي لا تفترض إلا أن تقدم من طرف المسيرين طبقا للسلم الإداري أو السلم الهرمي للشركة، فالطبيعة الإرادية هي جملة القواعد والإجراءات الرسمية للشركة والإطار القانوني

والتنظيمي الذي يبين ويحدد سلطات المسيرين. فعلى سبيل المثال بالنسبة لشارو CHAREAUX فإن مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين تمثل أداة مقصودة وذات خصوصية حيث وضعت للسيطرة على المسيرين ومراقبتهم، وهناك أيضا أدوات ذات خصوصية ولكن غير مقصودة مثل السمعة الداخلية للشركة وثقافتها حيث تشكل هاتين الأخيرتين هيكلية لا شكلية تعمل على توجيه المسيرين.¹

¹ Wafae Nada NEJJAR, contribution a l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière : cas des entreprises du SBF 120, thèse pour obtenir le grade de : Docteur de l'université d'Orléans, France, avril 2011, pp 109-110.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن حوكمة الشركات ظهرت بالأساس لتحل المشكلة الناتجة عن نظرية الوكالة، من خلال خلق توازن بين تعارض المصالح للأطراف الفاعلة في الشركة والتي لها مصلحة في استمراريتها وديمومتها، وخاصة بين المساهمين والمديرين، ولهذا برزت أهمية الحوكمة في الحد والتقليل من المشاكل التي نتجت عن هذه النظرية أي الفصل بين الملكية والتي نقصد بها المساهمين والإدارة ونقصد بها المديرين، حيث يعتبر بيرل ومينز أول من تناول هذا الموضوع في بداية ثلاثينيات القرن الماضي وأكد بعد ذلك الاقتصاديان جونسون وميكلي في عام 1976، وهذا ما نلاحظه في جل الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاديات وأسواق المال العالمية، فغياب الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات أدى إلى فقدان الثقة بين المساهمين والمديرين والذي أثر بدوره على تدهور قيمة الأسهم في الشركة، مما أدى بالمساهمين إلى سحب استثماراتهم بسبب شكوكهم في التقارير المالية التي تصدرها هذه الشركات، وترتب عن هذا الوضع انهيار شركات بالكامل مثل ما حدث مع شركة انرون الأمريكية سنة 2001 والتي كانت تعمل في قطاع الطاقة، وذلك طبعا بالتواطؤ مع بعض مكاتب التدقيق، فلقد ساهمت شركة آرثر أندرسون والتي تعتبر من أكبر شركات التدقيق في العالم في التضليل في القوائم المالية لشركة أنرون والتستر على ذلك وهذا بغرض الحفاظ على قيمة الأسهم التي كانت تشر على غير حقيقتها. ولهذا نجد في وقتنا الحالي معظم الدول تدعم مفهوم حوكمة الشركات من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تؤكد الالتزام بمبادئ الحوكمة، لتحقيق وضمان مصداقية المعلومات المنشورة وزيادة الشفافية والعدالة.

الفصل الثاني:

تحليل وأهمية حوكمة الشركات في تفعيل جودة
المعلومة المحاسبية

تمهيد:

في ظل التطور والعولمة الذين أثرا في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، حيث أصبح للمعلومات المحاسبية دور كبير في استقرار الأسواق المالية العالمية، وخير دليل على ذلك انفجار الأزمات المالية في الآونة الأخيرة والتي كانت في أغلبها بسبب تقديم معلومات محاسبية مغلوطة وفي بعض الأحيان عدم الإفصاح عنها، الشيء الذي أدى إلى زعزعة ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات التي تقدمها الشركات، وكان مصدر انعدام الثقة هو ممارسة بعض الشركات لسياسة التضليل في القوائم المالية وعدم الالتزام بمبادئ الإفصاح المتعارف عليها وإخفاء المعلومات التي ترى بأنها تؤثر على أسعار أسهمها، وبالتالي يتخذ المستثمرون قراراتهم بناء على معلومات مغشوشة، هذه الوضعية أدت بالهيئات المشرفة على أسواق المال إلى عدم القدرة على السيطرة على ميزة عدم الاستقرار التي ميزت هذه الأسواق، ولهذا تم اقتراح العديد من الإصلاحات لتوفير بيئة قانونية وتنظيمية فعالة تعمل على إلزام الشركات بضرورة التقيد بها، للحصول على الضمان الأكيد الذي يجعل جميع هذه الشركات تنشر معلومات تعبر عن الصورة الصادقة للشركة والإفصاح عنها بكل شفافية، ولعل أهم هذه الإصلاحات على المستوى الدولي نجد قانون ساربانس أوكسلي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002 الذي قام بإصلاحات واسعة في قوانين حوكمة الشركات والأسواق المالية، ولأن هناك علاقة مباشرة بين المعلومات المحاسبية والأسواق المالية سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية المعلومة المحاسبية من خلال تبيان مفهومها وخصائصها ومعايير جودتها في المبحث الأول، وكيف يتم الإفصاح عن هذه المعلومات وما هي مقومات وأهداف

وأهمية الإفصاح في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث والأخير سنحاول التطرق إلى علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية ومعايير جودتها ومتطلبات الإفصاح عنها.

المبحث الأول: ماهية جودة المعلومة المحاسبية

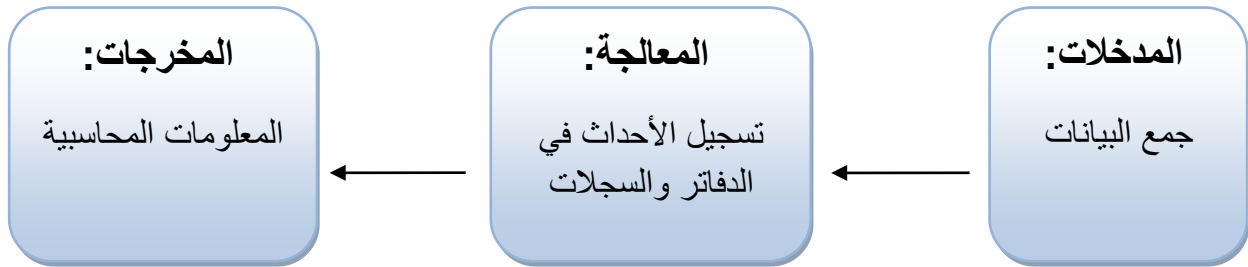
تكتسي المعلومة المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الأطراف، يطلق عليهم في الغالب تسمية مستخدمي المعلومة المحاسبية، لأن قراراتهم تتخذ بعد الاستفادة من هذه المعلومات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومة المحاسبية وما هي معايير جودتها، وكيف تؤثر في قرارات مستخدميها سواء كانوا داخليين أم خارجيين، وما هي الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها لكي تؤدي الغرض الذي أنشئت لأجله.

المطلب الأول: تعريف المعلومة المحاسبية

المعلومة المحاسبية هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة عالية ومفيدة في اتخاذ القرارات، وبالتالي وبكل اختصار فإن المعلومة المحاسبية تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي تنتج عن المعالجة المحاسبية لمدخلات النظام والتي تتمثل بدورها في البيانات المحاسبية.¹

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ونستطيع أن نوجز هذا في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

شكل رقم 04: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

إن المدخلات هي جميع البيانات المحاسبية التي تم جمعها وتنظيمها والمعبرة عن كل الأحداث الاقتصادية والمالية، وهي المادة الخام لإنتاج المعلومات ومثال ذلك الفواتير، الصكوك، الوثائق البنكية، سندات الطلب، سندات الاستلام والتسليم، الوثائق الداخلية الأخرى المتعلقة بالقروض مثلاً، ويتم بعد ذلك تشغيل هذه البيانات ومعالجتها طبقاً للمرجعية المحاسبية المعمول بها حيث تسجل جميع الأحداث والمعاملات حسب الترتيب الزمني الخاص بها في اليومية العامة أو اليومية المساعدة، وتوضع بعد ذلك في حسابات شاملة للوصول في الأخير إلى الهدف الأساسي وهو المخرجات التي تحتوي على القوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في متناول مستخدميها.

فالبيانات هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات المحاسبية، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وتعبّر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات

الاقتصادية التي تمارسها الشركات، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام، أو حقائق أو أوزان أو أشكال مجتمعة مع بعضها البعض أو كلها.¹

ولهذا نجد أن للمعلومة المحاسبية أهمية بالغة للعديد من هؤلاء مثل:²

أولاً: المساهمون

إن المساهمين في الشركات يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار سواء بسحب أو زيادة مساهماتهم فيها، ولهذا فإن المساهمين يعتمدون بدرجة كبيرة على كل المعلومات التي تنشرها الشركات في القوائم المالية من أجل تقييم الذمة المالية من جهة، وتقييم الأداء في المستقبل من جهة أخرى. إن محافظي الحسابات يقدمون كل سنة تقرير تفصيلي لجميع المساهمين حول مصداقية وصحة الحسابات السنوية وهذا ما ينتج عنه اطمئنان هؤلاء في اتخاذ قرار الاستثمار.

ثانياً: المديرون

تمثل المعلومة المحاسبية بالنسبة للمديرين وسيلة تسيير لأنها تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركة، فمثلاً يستطيع هؤلاء انطلاقاً من المعلومات المحاسبية الواردة في الميزانية معرفة المركز المالي أو الوضعية المالية الحقيقية للشركة، ومن جدول النتائج معرفة النتيجة هل هناك ربح أو خسارة، وبالتالي يتم اتخاذ القرارات اللازمة حسب الوضعية الموجودة.

¹ عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية - ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017، ص 84.

² Jean Jacques Friedrich, comptabilité générale et gestion des entreprises, Hachette Livre, Paris, 6eme édition, 2010, pp 5-6.

ثالثا: الزبائن

يهتم الزبائن بالوضع المالية للشركة والتي تمثل لهم مورد، وذلك لضمان التمويل الدائم واستمرارية خدمات ما بعد البيع، لأن أي انقطاع في التمويل يمكن أن يتسبب في خلق اضطرابات في نشاط الزبائن وربما حتى الإفلاس.

رابعا: أصحاب الحقوق: البنوك، الموردون، المقرضون

يستغل هؤلاء المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار بشأن منح القروض للشركة، تمديد آجال الدفع، أو اكتتاب القروض. فالمعلومات تسمح لهم بتقييم توفر السيولة والقدرة على السداد للشركة ومنه يمكن معرفة قدراتها في مواجهة التزاماتها وسداد ديونها.

خامسا: الأجراء

يهتم الأجراء العاملين في الشركة بالوضع المالية الحالية بغرض الاستفادة من المكافآت والعلاوات أو الاستفادة من جزء من الأرباح الموزعة. بالإضافة إلى بعض المعلومات الخاصة بالتوقعات والتنبؤات المستقبلية لأداء الشركة والتي من خلالها يحدد هؤلاء مستقبلهم فيها، ويساعدتهم هذا في تقييم شركتهم على توفير فرص التوظيف والمكافآت ومنافع التقاعد.

سادسا: الإدارة الجبائية والهيئات الاجتماعية

الإدارة الجبائية تستخدم المعلومات المحاسبية الواردة في الرزمة الجبائية والمصرح بها من طرف الشركة في نهاية كل سنة لتحديد قيمة الضريبة المستحقة الدفع، إن أعوان الإدارة الجبائية في حاجة دائمة للمعلومة المحاسبية وذلك لأجراء الرقابة المعمقة ومقارنة ما هو مصرح به بالوثائق المحاسبية المستخدمة في إعداد الرزمة الجبائية. ونفس الأمر بالنسبة للهيئات الاجتماعية: صندوق

الضمان الاجتماعي، صندوق التقاعد، صندوق التأمين على البطالة...، يستخدمون المعلومات المحاسبية في تفحص حقيقة قواعد حساب الاشتراكات المصرح بها من طرف الشركات المكلفة.

سابع: المحاكم التجارية

إن القانون التجاري يلزم جميع الشركات الخاضعة له بمسك المحاسبة العامة لتقديم المعلومات المحاسبية كدليل أمام المحكمة التجارية في حالة قيام نزاع قضائي، بالإضافة إلى بعض السجلات والدفاتر المؤشر على جميع صفحاتها من طرف المحكمة تستخدم أيضا لهذا الغرض، تعدها الشركة بعناية خاصة وبدون أي شطب.

ثامنا: المختصين في الإحصاء

إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركات تشكل مصدر ممتاز للقائمين بالمحاسبة الوطنية والمسؤولين على إعداد الوضعية الشاملة الاقتصادية، حيث تمكن الأخصائيين في الإحصاء من إجراء التوقعات الخاصة بالحالة العامة للبلد وذلك من خلال نظام موحد تلتزم به جميع هذه الشركات.

وتكتسي المعلومة المحاسبية أهمية بالغة بالنسبة لأطراف أخرى كالهيئات التي تشرف على الأسواق المالية وخاصة فيما يخص الشركات المقيدة في البورصة، بالإضافة إلى المحللين الماليين الذين يتم استشارتهم في تقييم الأسهم التي تصدرها هذه الشركات، ويقومون بدراسة الوضعية المالية بغرض إعطاء رأي موضوعي في القيمة الحقيقية للأسهم، حيث يعملون أيضا كوسطاء ماليين في البورصة لتقديم النصائح والإرشادات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ القرارات المناسبة.¹

وفي الأخير يمكننا القول أن المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية (الإيرادات، التكاليف، النتائج، رأس المال...) وغير الكمية (معلومات غير قابلة للقياس مثل: تدابير اتخذت من قبل

¹ Jean Jacques Friedrich, OP-CIT, p 7.

المسيرين خاصة باستبدال بعض التثبيات) والتي تعكس صورة الشركة للجمهور فهي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم تشغيلها ومعالجتها ضمن نظام المعلومات المحاسبي للوصول إلى القوائم المالية.

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية

لقد ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ومفيدة في اتخاذ القرارات، وتتمثل هذه الخصائص في:

أولاً: الملاءمة: La pertinence:

يقصد بملاءمة المعلومة المحاسبية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين، إذ تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة، وعادة ما تكون ملاءمة المعلومة المحاسبية مرتبطة بطبيعتها وأهميتها النسبية.¹ فلا تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة إلا إذا قامت بدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة وبقدرة الشركة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فالمعلومات المحاسبية التي تعرض الوضع الحالي للشركة تمكن مستخدم المعلومات من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ

¹ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر 2010، ص 13.

بالمستقبل. حيث يهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وقدرة الشركة على دفع توزيع الأرباح، وبالتالي معرفة التوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية¹. ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ثلاث مكونات أساسية لكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة وهي:²

1. القيمة التنبؤية:

لقد عرف المجلس المذكور القيمة التنبؤية : تصبح المعلومات المحاسبية ملائمة للمستخدمين عندما تساعد على عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وعليه تصبح البيانات المحاسبية ملائمة إن ساعدت بالتنبؤ بالأهداف والأحداث المستقبلية، وهذه صعبة التطبيق لأن التنبؤات لا تعتمد على المعلومات المحاسبية فقط وإنما تعتمد على معلومات أخرى، قد تكون ذات تأثير أكبر من المعلومات المحاسبية مثل المعلومات الإدارية والبيئية وغيرها، فإذا ما تجاهلت شركة ما عوامل بيئية معينة كاحتمال ظهور منتج جديد منافس أو احتمال تأسيس شركات أخرى منافسه أو احتمال صدور قوانين جديدة قد تحد أو تعرقل استمرارية الشركة في عملها. ولذلك يصعب التنبؤ بالأهداف لأن من سمات النظام الاقتصادي الحر هو عدم التأكد من الأحداث المستقبلية. وبالتالي تطرح إشكالية ما نسبة ما تلعبه المعلومات المحاسبية مقارنة بالمعلومات الأخرى في اتخاذ القرارات لأن المسألة الأهم هو أنه في بيئة عدم التأكد فإن أهداف المستثمرين تصبح عرضة للتغيير كلما أمكنهم الحصول على معلومات جديدة قد تكون محاسبية أو غير محاسبية. ولهذا نظرا للتعقيدات في بيئة الأعمال في ظل المنافسة الشديدة وعدم التأكد في الوقت

¹ كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 90، 2011، ص 114.

² اسماعيل خليل، ريان نعم، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30، 2012، ص ص 291، 292.

الحاضر والنقص في الفهم للعلاقات بين مقاييس الماضي والمستقبل للأهداف والأحداث وصعوبة صياغة نماذج كمية أو وصفية لاتخاذ القرارات يجعل من خاصية القابلية على التنبؤ صعوبة التطبيق نوعاً ما.

2. القيمة الإسترجاعية:

إن المعلومات عن نتائج قرارات قد تم اتخاذها هي عادة المدخلات لعمل قرارات تالية وهذه النوعية من المعلومات عادة ما يطلق عليها بالقيمة الإسترجاعية حيث تختص هذه الأخيرة بتأكيد أو تصحيح التوقعات المسبقة لمتخذي القرارات. فالمعلومات المحاسبية من الناحية النظرية وباعتبارها تمتلك خاصية القيمة الإسترجاعية تقدم خدمات هامة للمستثمرين لأنها تمكنهم من تعديل استراتيجياتهم بمرور الزمن في سبيل بقاء نشاطهم مستمرا ومستقرا إلى حد ما.

3. التوقيت المناسب:

إن المعلومات المحاسبية لا تكون مناسبة إلا إذا قدمت في الوقت المناسب وهذا يعني أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لمتخذي القرارات يجب أن تكون متاحة لهم في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.

إن التوقيت المناسب لا يضمن الملاءمة ولكن الملاءمة لا يمكن أن تكون بدون التوقيت المناسب، لذلك يعتبر التوقيت المناسب محدد هام لمعدي القوائم المالية في إعداد ونشر القوائم المالية المطلوب تقديمها بأسرع ما يمكن حتى تضمن توصيل المعلومات الجارية إلى المستخدمين ويشمل التوقيت المناسب أيضاً تقديم القوائم المالية في فترات دورية متكررة حتى تظهر التغيرات في الوضع المالي للشركة، فعندما لا توفر القوائم المالية السنوية المعدة في نهاية كل سنة مالية معلومات ملائمة للمستخدمين، فعندئذ يصبح من الضروري تقديم تلك القوائم في فترات دورية أقل من سنة.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو التاريخ الذي يجب أن تقدم فيه المعلومات المحاسبية حتى لا تفقد قيمتها أو قدرتها على اتخاذ القرارات؟ هل يجب تقديمها خلال شهر مثلا أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر بعد انتهاء السنة المالية؟ والإجابة هي أن الشركات مختلفة من حيث الحجم فمنها الصغيرة ومنها المتوسطة ومنها الكبيرة التي قد يمتد نشاطها خارج حدود بلدانها، كما أنها تختلف من ناحية أنشطتها، لذلك فعند تقديم قوائم مالية لشركة كبيرة بعد ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية قد تعتبر ملائمة بينما هذا التاريخ قد يكون غير مناسب لشركة متوسطة.

ثانيا: الموثوقية: La fiabilité

تتعلق خاصة الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، حيث إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.¹

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** الموثوقية في الإطار التصوري في الفقرة 31 والمعيار الدولي للمحاسبة **IAS1** في الفقرة 17،60 و 99 على أنها المعلومات المحاسبية الخالية من الخطأ والتحيز حيث تزداد درجة الموثوقية خاصة مع الإجراءات المتخذة أثناء عملية التدقيق.² فمستخدمو المعلومات المحاسبية يفضلون على أن هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرز ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرز إمكان الاعتماد عليها حيث

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبة المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، فيفري 2014، ص 330.

² Micheline Friédérich et Georges Langlois, comptabilité approfondie, édition Foucher, France, 6^{eme} édition, 2013, p 71.

يجب أن تعبر عن الواقع بصدق، كما يجب أن تكون خاصية الثقة بالمعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية.¹

إن درجة الموثوقية من الناحية العملية لا يمكن تحديدها بشكل محدد لأنها شيء نسبي، ولكن يمكن القول أن درجة الموثوقية تكون عالية إذا كانت نسبة الخطأ والتحيز في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ذات درجة ضعيفة وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية²:

4. **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في الشركة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.

5. **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المحاسبية بصدق العمليات المالية الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، يجب أن يتم عرضها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط.

6. **الحياد:** تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المحاسبية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى. أو لتحقيق غرض معين أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سبق ذكره، ص 114.

7. **الحيطة والحذر:** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية

لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الأصول

والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للالتزامات والمصروفات.

8. **الإكتمال:** حتى تتحقق صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن

تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها

خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة.

ثالثاً: القابلية للمقارنة: La comparabilité

يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن ومن حيث

الحجم، فالمقارنة من حيث الزمن تعني دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس الشركة، بينما يقصد

بالمقارنة من حيث الحجم أخذ مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب

ثم مقارنتها مع بعضها البعض.¹

لذلك أوضح مجلس معايير المحاسبة الأمريكية في البيان رقم 2 أن فائدة المعلومات المحاسبية

تتعاظم وتزداد بصورة كبيرة كلما كان عرضها بأسلوب يمكن المستخدمين من مقارنة شركة مع

شركة أو شركات أخرى وهذا ما يسمى بالتوحيد المحاسبي، أو مقارنة نتائج سنوات متعددة لنفس

الشركة وهذا ما يسمى بالاتساق أو الثبات، فالتوحيد المحاسبي يعني به أن الشركات التي تمارس

نفس النشاط مثل الفنادق الكبرى أو الشركات النفطية أو البنوك أو شركات الطيران تقوم بتقديم

قوائم مالية متماثلة وموحدة، حيث يتم استخدام نفس الإجراءات والمفاهيم والطرق المحاسبية وطرق

القياس والتبويب وطرق الإفصاح. أما الاتساق أو الثبات فنعني به استخدام نفس الإجراءات وطرق

¹ جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

القياس على فقرات معينة في القوائم المالية لشركة معينة من فترة محاسبية لأخرى، وكلا المصطلحين يمكنان من إجراء المقارنة في المعلومات المحاسبية.¹

رابعاً: القابلية للفهم: L'intelligibilité

تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر فيهم أو لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي، وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبياً.²

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إلا إذا كانت مفهومة لمن يستخدمها وتتوقف إمكانية فهمها على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافتهم من ناحية أخرى.³

المطلب الثالث: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية ومعاييرها

إن جودة المعلومات المحاسبية تعني الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، كما يقصد بها أيضاً ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.⁴

¹ اسماعيل خليل، ريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص 297.

² جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

⁴ أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 60.

فمفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني مدى توفر الخصائص التي يجب أن تتضمنها هذه المعلومات من ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة وقابلية للفهم لتحقيق الغرض الأساسي والذي يتمثل في منفعة المستخدمين للمعلومات ومتخذي القرارات، فكلما كانت نسبة هذه الخصائص كبيرة في المعلومات المحاسبية كلما أدى ذلك إلى جودتها، ولهذا يبدو جليا أن جودة المعلومات المحاسبية هو أمر نسبي يرتبط بشكل رئيسي بالخصائص النوعية التي تتصف بها هذه المعلومات.

ولقد تعددت مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين على أنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب، في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها تعني مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، في حين يرى البعض أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، أما البعض الآخر فقد عرف الجودة على أنها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة الشركات، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة.¹

ونلخص كل هذا في أن جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها هي قدرتها في توجيه قرارات المستثمرين، فهي ترتبط بشكل أساسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك المعلومات.

¹ رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 682.

ولضمان مستوى معين من الجودة في المعلومات المحاسبية يجب إعدادها طبقاً لمجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في مختلف الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية من خلال سن تشريعات وقوانين منظمة لعمل المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها ويعتبر قانون Sarbanes-oxley لسنة 2002 من أهم القوانين التي تهدف إلى توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية، حيث تضمن تأسيس مجلس للرقابة المحاسبية يتولى مراقبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتحقق من المخالفات المحاسبية والمالية، كما يقوم المجلس بمهمة متابعة شركات التدقيق، كما وضع القانون متطلبات متشددة للإفصاح في الشركات.

ثانياً: معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، فالمعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها رفع كفاءة الشركات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية وكذلك دور المساهمين مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وللأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

¹ أحلام عكسة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ثالثاً: معايير مهنية

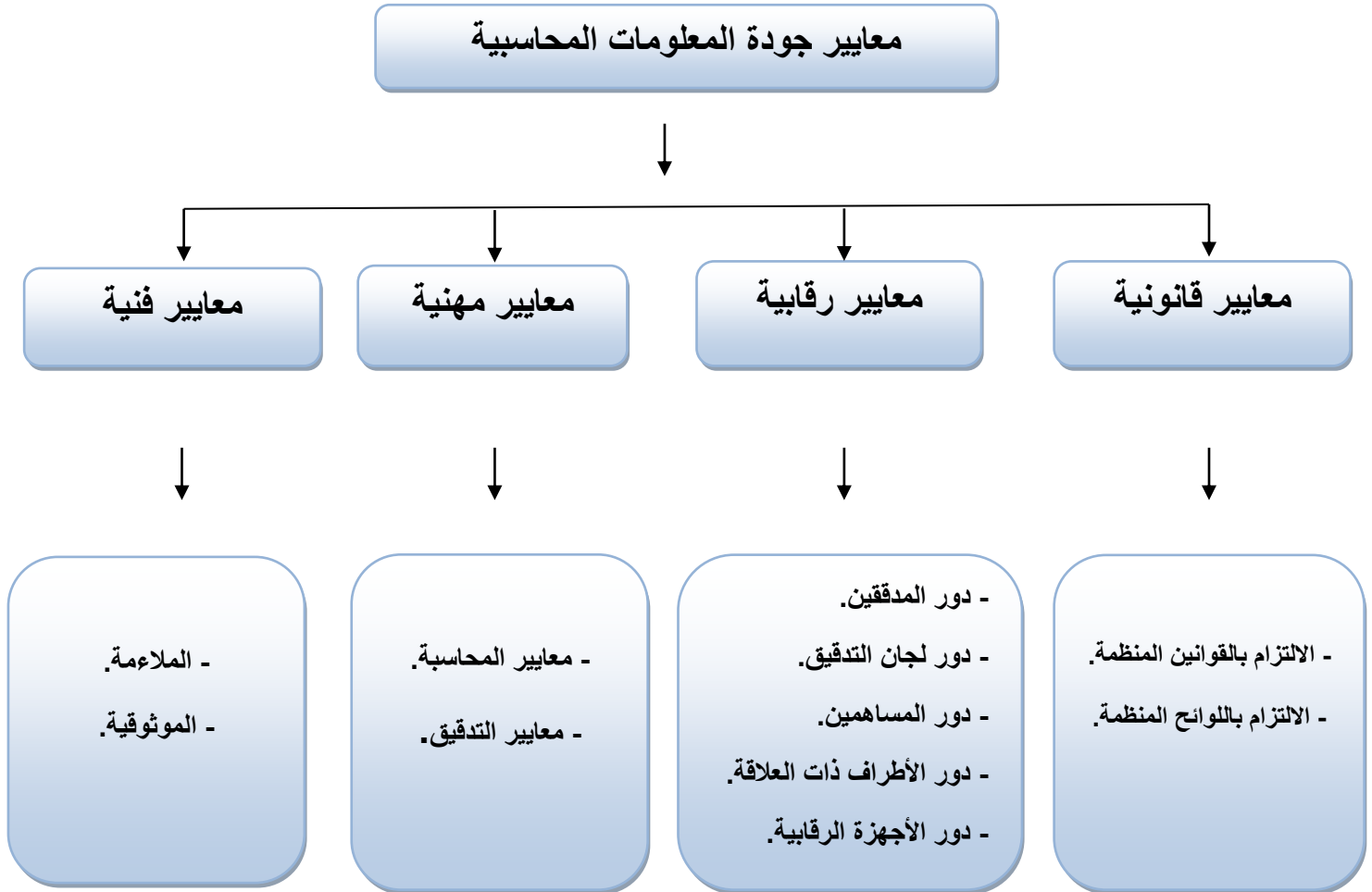
تتمثل بالالتزام بمبادئ معايير المحاسبة والتدقيق، حيث أدت حاجة الملاك للاطمئنان على استثماراتهم ومساءلة الإدارة والتأكد من إعداد قوائم مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة إلى اهتمام الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير خاصة بالمحاسبة والتدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية.

رابعاً: معايير فنية

إن توفر معايير كالملاءمة والثقة وما تشتمل عليه من خصائص فرعية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 62.

الشكل رقم 05: معايير جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

لقد كان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية دائما الهدف المنشود لجميع التشريعات والقوانين والهيئات المختصة، وخاصة هيئات أسواق المال، فزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركات يؤدي إلى إقبال المساهمين والمستثمرين على الأسهم والسندات للشركات، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل هذه الأسواق واستقرارها. ولأن الإفصاح يعتبر من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات حاولنا أن نسلط الضوء في هذا المبحث على جميع الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح ومقوماته

يقصد بالإفصاح إيضاح جميع المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، بمعنى أن يكون الإفصاح عن المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المحاسبية أن تقصح عن جميع المعلومات أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، كما يقضي الإفصاح أيضا بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، ويبدو أن هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملا ومناسبا وعادلا، حيث يتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على الشركة خلال الفترة. فالإفصاح المحاسبي هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المحاسبية لغرض اتخاذ القرارات السليمة وهذا

يتطلب الإفصاح السليم عن المعلومات المحاسبية الملائمة، وضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات معلومات اقتصادية متعلقة بالشركة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك القوائم وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته.¹

ويعرف الإفصاح بشكل عام بأنه عرض وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعاليات الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة منها بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة الاستثمارية منها.² ويتردد كثيرا في الآونة الأخيرة مصطلح الإفصاح، وفي بعض الأحيان نجد مصطلح الشفافية ملازما له، والواقع أن هذين المصطلحين قد ظهرا وانتشرا بصورة كبيرة مع ظهور وانتشار قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، فلا إفصاح لا يعني إتباع الشركة سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة وتوفير البيانات والمعلومات والسماح بالإطلاع عليها فقط بل يمتد معناه إلى تعهد الشركة بتقديم هذه المعلومات وتوصيلها بصفة دورية إلى جميع المساهمين والجمهور لكي يستفيد منها الجميع، وأما الشفافية فتعني أن يضطلع الجميع بما فيهم المستثمرون سواء كانوا من داخل الدولة أو خارجها على كافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار في البورصة حتى يكونوا على علم ودراية بما يتم فيها بشكل واضح وصريح.³

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

² ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 29.

³ سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة في سلطنة عمان، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص ص، 95.96.

وبالتالي يمكننا القول بأن الإفصاح هو كشف جميع المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتي تهم مستخدميها وعدم التستر على أي منها لإعطاء صورة صادقة على الشركة.

ويرتكز الإفصاح على مجموعة من المقومات هي كالتالي:

أولاً: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

ورد في المعيار الدولي للمحاسبة رقم 01 بأنه لا يمكن للبيانات المالية أن تلبي احتياجات كافة المستخدمين من المعلومات، فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً وحيث أن توفير بيانات مالية تفي بحاجة المستثمرين مقدمي رأس المال فإنها تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تليها البيانات المالية، إن استخدام المعلومات في التقارير المالية لأطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمسؤولين عن البورصات والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الأسهم والمشرعين والصحافة المالية والنقابات العمالية والتجمعات التجارية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث. وعليه يجب تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية قبل تحديد الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، وأن هذه الجهات المستخدمة لهذه المعلومات سوف تساعد على تحديد خواص هذه المعلومات من حيث المحتوى ومن حيث الشكل، كما أن هذه المعلومات ستقف بجانب كبير على مدى الاستفادة منها من قبل مستخدميها من ذوي الكفاءة والخبرة في تفسيرها، حيث يمكن أن تكون هذه المعلومات ملائمة لاستخدامات جهة معينة وقد لا تكون غير ذلك بالنسبة لجهة أخرى لا تمتلك الخبرة والكفاءة لفهم تلك المعلومات. كما أن إعداد القوائم المالية بفرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة والخبرة في قراءة وتفسير المعلومات المحاسبية مما قد يضع معدي القوائم أمام خيارين رئيسيين: يتمثل الأول في إعداد هذه القوائم وفق نماذج متعددة

حسب تعدد احتياجات الفئات التي سوف تستخدمه وذلك يصعب تحقيقه من الناحية العملية حيث يكون مكلف جدا ويتعارض مع الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تشترط أن لا تزيد تكلفة المعلومة عن عائدها المتوقع، ويتمثل الخيار الثاني في إصدار تقرير مالي متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين ويصعب تطبيق هذا الخيار أيضا من الناحية العملية لأن التقارير المالية تصبح كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل. ولقد تم تمييز نوعين من مستخدمي القوائم المالية: النوع الأول متوسط الفطنة والنوع الثاني يعتبر مستخدم واعي، ولهذا أيدت لجنة الأوراق المالية SEC أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون في خدمة النوع الأول، أما هيئة معايير المحاسبة المالية FASB فقد اعتبرت أن المستثمر أو مستخدم القوائم المالية واع بكل تفاصيل هذه القوائم مما لا يستدعي زيادة في مستوى الإفصاح، أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نحا منحى أكثر شمولية في هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا بفئة معينة من الفئات المستخدمة للتقارير المالية بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسة المستخدمة لهذه التقارير وقد بني موقفه على هذا المفهوم. ولقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على أن المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة الفئات التي تحتل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئة الملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.¹

ثانيا: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

تحدد الأغراض الذي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية للجهة المستفيدة بشكل رئيسي، حيث يعتبر تحديد الأغراض من الجهة المعدة للتقارير المالية ذات أهمية بالغة في تحديد الغرض من

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

تلك المعلومات التي تعد للجهة المستفيدة، فمثلا بعض هذه المعلومات تعد لغرض تقديمها للبنوك أو المقرضين، ولهذا قد تكون ملائمة لجهة معينة وغير ملائمة لأخرى، فمن وجهة نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبة الأمريكية تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح والمعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذلك تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى، فقبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة لمستخدم معين يجب تحديد أولا الغرض الذي تستخدم فيه، إذ أن المعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لمستخدم آخر أو في غرض آخر.¹

ثالثا: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في: الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية كملاحظات وإيضاحات والتي تعتبر جزءا من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من المبادئ المحاسبية التي تحدد نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.²

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² نفسه، ص 86.

رابعاً: تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الكاملة في إعداد وعرض البيانات المالية، والإدارة تهتم بهذه المعلومات لأنها تمكنها من الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعد في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وكما جرى العرف يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة من البيانات المالية، ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق وأساليب يسهل فهمها كما يجب ترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة. وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة الشركة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقاً بالقوائم المالية الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو زيادة الإفصاح على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح.¹

خامساً: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المناسبة، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

ميزة التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيد فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة وتزول إذا أتت في غير وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، ولذلك حرصت جميع القوانين الخاصة بالشركات وفي الدول المختلفة وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق بأن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية المرحلية أو الربعية أو نصف السنوية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في هذه الأسواق المالية.¹

المطلب الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، تمثلت في المعيار رقم 01 تحت اسم عرض القوائم المالية والمعيار رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والمعيار رقم 30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07 حيث بدأ تطبيقه في الأول من جانفي سنة 2007. وقد تم وضع قواعد خاصة

¹ وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.¹

وتتمثل القواعد والأسس التي يجب مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور الهامة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في قوائم ذات هدف عام تهم فئات مستخدمي هذه المعلومات عن فترة مالية معينة في ما يلي:

أولاً: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

لقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم 01 إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات القوائم المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركات بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو هذه القوائم والمتمثلة في: الميزانية أو قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملحق.²

فإذا ما حاولنا تلخيص المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتضمنها الميزانية أو قائمة المركز المالي فنجد أن الميزانية يجب أن تميز بين ما هو متداول وبين ما هو غير متداول سواء تعلق الأمر بالأصول أو بالخصوم، وكحد أدنى ينبغي أن تتضمن الميزانية البنود التالية: الأراضي والمباني والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة أو المعنوية، الأصول المالية، الأصول البيولوجية، المخزونات، الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية

¹ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 361.

² نفسه، ص 364.

الحالية، الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية، عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وغير المدفوعة بالكامل، القيمة الاسمية لكل سهم. هذا بالإضافة إلى المعلومات الأخرى مثل: تصنيفات جزئية للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات الشركة كتحصيل التثبيتات والمعدات إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، أو مثلاً تصنيف المخزونات إلى مواد أولية ومنتجات قيد الإنجاز ومنتجات تامة حسب المعيار الدولي رقم 1.02¹

وأما بالنسبة لقائمة الدخل أو ما يسمى بقائمة حساب النتيجة فإنها يجب أن تتضمن جميع بنود الإيرادات والمصاريف المعترف بها في فترة معينة، ما لم تستثنى بنود محددة من الربح أو الخسارة للفترة الحالية، كذلك الناشئة عن تصويب أخطاء سابقة أو معالجة الأثر الناجم عن التغيير في السياسات المحاسبية أو معالجة فائض إعادة التقييم، أو معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع بالقيمة العادلة، أو ما ينتج عن تحويل القوائم المالية لعملة أجنبية أو نحو ذلك، وبصورة أوضح يجب أن تعرض قائمة الدخل المعلومات التالية: الإيرادات والتكاليف سواء كانت عادية أو مالية أو استثمارية أو استثنائية، المصاريف الضريبية، ربح أو خسارة الفترة. وفيما يخص قائمة التغيرات في الأموال الخاصة فيجب الإفصاح عن الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة، جميع بنود الإيرادات والمصاريف التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين، إجمالي المبلغ الموزع على حقوق المالكين والشركاء والأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفق مرجعية

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 364.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 08. وبالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فلقد تضمن المعيار الدولي للمحاسبة رقم 07 والمسمى ببيان التدفقات النقدية بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة والتي تتلخص في وجوب عرض جميع التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التي تقوم بها الشركة خلال الفترة حيث يجب أن تكون هذه التدفقات مبنية حسب طبيعة كل نشاط إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

ثانياً: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

أوردت الفقرة 5 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 وهو بعنوان السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء تعريفاً لهذه السياسات على أنها المبادئ المحددة والقواعد والأعراف والأحكام والممارسات المتبعة لدى المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية، ونظراً لتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة أن تختار من بينها السياسة التي ستستخدمها في معالجة ذات الموضوع، فإنها مطالبة بأن تختار السياسة الفضلى التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة، و يعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالاختلافات القائمة بين مختلف الدول بشأن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية، لذلك فهو يدعو إلى توحيد أسس وقواعد عرض المعلومات المحاسبية التي تنشر في هذه الدول، ورغم أن الشركات لها كامل الحرية في اختيار السياسة المحاسبية التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة، إلا أنه عند المفاضلة بين هذه السياسات لاختيار السياسة الأمثل ينبغي مراعاة الأمور التالية على وجه الخصوص عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية:²

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره ، ص 364.

² نفسه، ص ص 362-363 .

1. توخي الحذر في قياس نتائج العمليات عند إعداد القوائم المالية، بتجنب تكوين احتياطات سرية مما يؤثر سلباً على موثوقية هذه القوائم.
 2. تغليب الجوهر على الشكل وذلك بمراعاة المضمون الاقتصادي للعمليات والأحداث لدى عرضها وتقييمها وليس شكلها القانوني فقط.
 3. مراعاة الأهمية النسبية عند عرض المعلومات من خلال الإفصاح عن كل البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.
 4. يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد.
 5. يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير ومبرراته وكذلك الإفصاح عن تأثيره على نتيجة الدورة الحالية أو الدورات اللاحقة.
 6. يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة عند إعداد القوائم المالية.
- ومن بين السياسات المحاسبية التي ينبغي الإفصاح عنها: أسس القياس والتقييم المستخدمة مثل التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للتحقق، سياسة توحيد القوائم المالية، السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية مثل نوع سعر الصرف المستخدم هل هو سعر الصرف التاريخي أو سعر الإقفال، و السياسة المتبعة في ترجمة القوائم المالية مثل طريقة البنود المتداولة أو الطريقة الزمنية، السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإيجار و العقود طويلة الأجل، سياسات الإهلاك، سياسات تقييم المخزون و السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد.¹

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 362-363 .

فالإفصاح عن السياسات المحاسبية يعني رفع اللبس والغموض في القوائم المالية لأن هذه القوائم تعتمد على سياسات محاسبية تختلف من شركة لأخرى في الدولة الواحدة كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى، ولهذا فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يعتبر أمراً ضرورياً حتى يتسنى فهم القوائم بصورة صحيحة، ويساعد من يستخدمونها على استيعابها.¹

ثالثاً: الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

أوردنا في فقرة سابقة أن متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في القوائم المالية ذات الغرض العام، لكن المعايير المحاسبية الأخرى أوردت بعض التفاصيل المتعلقة بالإفصاح حول القضايا المحاسبية التي تتناولها هذه المعايير. وفيما يلي بعض القواعد الخاصة بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية نشير إليها بإيجاز:

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 الخاص بالمخزون: أوجب هذا المعيار أن تفصح القوائم

المالية عما يلي : الإفصاح عن المبلغ المسجل للمخزون بالقيمة العادلة، مطروحاً منها التكاليف حتى البيع، الإفصاح عن مبلغ أي انخفاض في قيمة المخزون، السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل من تكلفه البيع، القيمة الإجمالية المرحلة للمخزون و القيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمشروع، أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة و المعترف به كمصروف للفترة، الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون، والقيمة المرحلة للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.²

¹ محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص 15.

² محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

2. المعيار المحاسبي رقم 08 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية

والأخطاء: حسب هذه المعيار يجب على الشركات أن تفصح عن طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية والتأثير على الفترة الحالية ومقدار التعديل المتعلق بالفترة التي تسبق تلك المعروضة ووصف لكيفية تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية ووقت تطبيقه، وكذلك يجب الإفصاح عن طبيعة وحجم التغيير في التقديرات المحاسبية التي يكون لها تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون لها تأثير في الفترات المستقبلية، كما يجب أن تفصح الشركة أيضا عن طبيعة الخطأ المتعلق بالفترة السابقة ومقدار التصويب في بداية أول فترة سابقة معروضة ووصف لكيفية تصويب الخطأ ووقت تصويبه.¹

3. المعيار المحاسبي رقم 10 الأحداث اللاحقة بعد تاريخ إقفال الميزانية: يجب على

الشركات أن تفصح عن التاريخ الذي تم عنده إقرار القوائم المالية من أجل إصدارها، وفي حالة ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الإقفال فإنه يجب تحديث الإفصاحات في ضوء المعلومات الجديدة، وإذا كانت الأحداث غير المعدلة بعد هذا التاريخ على درجة من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح يؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي أو توضيح أنه لا يمكن إجراء هذا التقدير.²

4. المعيار المحاسبي رقم 11 عقود الإنشاء: يجب الإفصاح عن مبلغ العقد المعترف به

كإيراد في الفترة المالية والطرق المستخدمة في تحديد هذا الإيراد، والطرق المستخدمة في تحديد مرحلة إنجاز العقود تحت التنفيذ، كما يجب أن يتم الإفصاح عن العقود تحت التنفيذ

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

² نفسه، ص 375.

بحيث يتم تبين جميع التكاليف والأرباح المعترف بها مطروحا منها الدفعات المقدمة المستلمة ومبلغ الحجزات، والإفصاح عن المبلغ الإجمالي المستحق من العملاء عن عمل العقد كأصل، والمبلغ الإجمالي المستحق للعملاء عن عمل العقد كالالتزام.¹

5. المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل: يجب الإفصاح بشكل منفصل عن مكونات مصروف ودخل الضريبة، الإفصاح عن إجمالي الضريبة الجارية أو المؤجلة التي تعود لبنود حملت أو أضيفت لحساب حقوق المالكين، شرح العلاقة بين مصروف الضريبة و الربح المحاسبي عن طريق مطابقة ناتج ضرب الربح المحاسبي بمعدل الضريبة المطبقة، و مطابقة معدل الضريبة الفعلي مع معدل الضريبة المطبق، و الإفصاح عن أساس احتساب معدل الضريبة المطلق، الإفصاح عن مصروف الضريبة الذي يعود إلى مكسب أو خسارة العمليات غير المستمرة، والإفصاح عن مصروف الضريبة الذي يعود إلى الربح أو الخسارة من النشاطات العادية للعملية غير المستمرة لفترة، الإفصاح عن طبيعة ضريبة الدخل المحتملة التي قد تترتب على دفع أرباح الأسهم لمساهمي الشركة، و مبالغ ضرائب التي يمكن تحديدها عمليا، وأي ضريبة دخل محتملة لا يمكن تحديدها عمليا.²

6. المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) تقديم تقارير حول القطاعات: يجب على جميع الشركات الإفصاح عن إيراد كل قطاع تقدم عنه التقارير بحيث يظهر في التقارير إيراد القطاع من المبيعات إلى العملاء الخارجيين، وإيراد القطاع من المعاملات مع القطاعات الأخرى بشكل منفصل، والإفصاح عن نتيجة كل قطاع تقدم عنه التقارير، وعرض النتيجة

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 375.

² نفسه، ص 376.

من العمليات المستمرة بشكل منفصل عن النتيجة من العمليات المتوقفة، الإفصاح عن موجودات كل قطاع تقدم عنه التقارير، وإجمالي المبلغ المرحل لهذه الموجودات، و التكلفة المتكبدة خلال الفترة للحصول على موجودات القطاع التي يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة مالية، على أن يكون القياس المطلوب على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، و الإفصاح كذلك عن إجمالي مبلغ مصروف استهلاك و إطفاء موجودات القطاع للفترة، وبيان طبيعة ومبالغ إيرادات كل قطاع و مصروفاته بحيث يتم توضيح أداء كل قطاع تقدم عنه التقارير للفترة، وتقدم التقارير عن إيراد القطاع من العملاء الخارجيين لكل قطاع جغرافي يبلغ إيراده من المبيعات للعملاء الخارجيين 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات الشركة من المبيعات لجميع العملاء الخارجيين، وكذلك إجمالي المبلغ المرحل لموجودات القطاع، وإجمالي التكلفة المتكبدة خلال الفترة لامتلاك موجودات قطاعية لكل قطاع تبلغ موجوداته القطاعية 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات الجغرافية، كما يجب الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية المعتمدة لتقديم التقارير حول القطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات الخاصة بالقطاعات.¹

7. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات: ويجب الإفصاح على

المعلومات التالية: أسس القياس المستخدمة لتحديد قيمة الأصول، طرق الإهلاك ومعدلاته، الأعمار الإنتاجية، الإهلاك المتراكم وإجمالي قيمة الأصول في بداية الفترة ونهايتها، خسائر القيمة والتسويات المختلفة الخاصة بها، الإفصاح عن الإضافات للأصول وكذلك المعدة للبيع، التعهدات التعاقدية لامتلاك الأصول، الأصول المقدمة

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 376.

كضمان للالتزامات، في حالة إعادة التقييم يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم لإعادة

التقييم هل هو وفقا لسوق نشط أو حالي أو باستخدام أساليب أخرى.¹

8. المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 الإيراد: يجب على الشركات من خلال هذا المعيار

الإفصاح عن: السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما في ذلك الطرق المتبعة

لتحديد مرحلة الإنجاز المتبعة لتحديد مرحلة الإنجاز للعملية التي تتضمن تقديم خدمات،

مبلغ كل صنف رئيسي من الإيراد المعترف به خلال الفترة ويشمل هذا الإيراد بيع السلع

وتأدية خدمات والفوائد وأرباح الأسهم، وكذلك الإيراد الناشئ عن تبادل البضائع

والخدمات.²

9. المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين: وتقوم الشركة بالإفصاح عن

المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة خطط منافع الموظفين وأثارها

المالية، وكذلك الإفصاح حول منافع الموظفين الأخرى الطويلة الأجل والمتعلقة بكبار

الموظفين.³

10. المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن

المساعدات الحكومية: حيث يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمنح

الحكومية وطرق العرض المتبعة في القوائم المالية، طبيعة ومدى هذه المنح والإشارة إلى

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

² نفسه، ص 377.

³ نفسه، ص 377.

الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية التي استقادت منها الشركة، الشروط غير

المحققة والأمور الطارئة المتعلقة بالمساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها.¹

11. المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات

الأجنبية: يجب الإفصاح عن العملة المستخدمة وعن مبلغ فروقات الصرف المعترف به

في الربح أو الخسارة، وصافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند

منفصل، وفي حالة اختلاف عملة التقرير عن العملة المستخدمة يجب الإفصاح عن هذه

الحقيقة وعن سبب تغيير عملة التقرير.²

12. المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 تكاليف الاقتراض: حيث يجب على الشركات

من خلال هذا المعيار الإفصاح على السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض

المرسلة خلال الفترة، ومعدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة

للمرسلة.³

13. المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: حيث

يجب الإفصاح على: العلاقات بين الشركات الأم والشركات التابعة لها بغض النظر عما

إذا كانت هناك معاملات بينهما أم لا وطبيعة هذه العلاقات ومبلغ المعاملات ومبلغ

الأرصدة المعلقة وأي تفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، اسم الشركة الأم أو

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

² نفسه، ص 379.

³ نفسه، ص 379.

الطرف المسيطر الرئيسي، تعويضات موظفي الإدارة الرئيسية وكل منافع الموظفين سواء

كانت طويلة أو قصيرة الأجل.¹

14. المعيار المحاسبي الدولي رقم 26 المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد:

يجب أن يشمل التقرير على وصف برنامج منافع التقاعد سواء كان برنامج منفعة محددة

أو برنامج مساهمة محددة ويتم الإفصاح عن التغيرات في صافي الموجودات المتوفرة

للمنافع، وتلخيص للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة، وتأثير أي تغيرات في البرنامج

أثناء الفترة.²

15. المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة: حيث

يجب الإفصاح من خلال هذا المعيار على: طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركة

التابعة التي لا تملك فيها الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من نصف حقوق

التصويت، يجب بيان الأسباب وراء عدم اعتبار ملكية أكثر من نصف سلطة التصويت أو

سلطة التصويت الممكنة بشكل مباشر أو غير مباشر بمثابة سيطرة كاملة، يجب توضيح

طبيعة ومدى القيود ذات الأهمية على قدرة الشركات التابعة لنقل أموالها إلى الشركة الأم،

كما يجب الإفصاح عن الاستثمارات الهامة في الشركات التابعة والشركات الزميلة

والشركات المسيطر عليها بشكل مشترك بما في ذلك الاسم أو بلد التأسيس ونسبة

الحصص وسلطة التصويت.³

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 379.

² نفسه، ص 379.

³ نفسه، ص 380.

16. المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات

الزميلة: ويوجب هذا المعيار الإفصاح عما يلي: القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة أو التابعة التي يكون لها عروض أسعار معلنة ومعلومات مالية ملخصة عنها، تاريخ الإبلاغ الخاص بالقوائم المالية للشركة الزميلة عندما تتبع طريقة حقوق الملكية ويكون لها تاريخ إبلاغ مختلف عن تاريخ إبلاغ المستثمر، ذكر أسباب التأثير الهام بالنسبة للمستثمرين الذين يملكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أقل من 20% من حقوق التصويت، تاريخ الإبلاغ الخاص بالقوائم المالية للشركة الزميلة عندما تتبع طريقة حقوق الملكية ويكون لها تاريخ إبلاغ مختلف عن تاريخ إبلاغ المستثمر وتوضيح السبب وراء ذلك، توضيح طبيعة ونطاق القيود ذات الأهمية على قدرة الشركات الزميلة لنقل أموالها إلى المستثمر في شكل توزيعات أرباح أو تسديد قروض أو سلف.¹

17. المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم

المرتفع: يجب الإفصاح عن مستوى مؤشر الأسعار بتاريخ إعداد القوائم المالية ومقارنتها بالفترة السابقة، الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية معدة على أساس التكلفة التاريخية أو أسلوب القيمة الجارية.

18. المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 الحصص في المشاريع المشتركة: ومن خلال

هذا المعيار يجب الإفصاح عن الأمور التالية: الالتزامات المحتملة التي قد يتعرض لها صاحب الحصص نتيجة علاقته بهذا الاستثمار، الارتباطات الرأسمالية التي يتعرض لها

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 381.

صاحب الحصص نتيجة علاقته بهذا الاستثمار، الإفصاح عن طبيعة الحصص في

المشروعات المشتركة وأسماء تلك المشروعات.¹

19. المعيار المحاسبي رقم 32 الأدوات المالية الإفصاح والعرض

وتمثلت قضايا الإفصاح عن الأدوات المالية في إطار المعيار 32 بالتركيز على مظاهر المخاطرة لمختلف أنواعها والإفصاح عن القيم العادلة بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية والأصول المسجلة بأكبر من القيمة العادلة وكذا إجراءات التحوط التي اتخذتها الشركة المعنية بالإفصاح. كما طلب المعيار الإفصاح عن حقوق الملكية من أسهم عادية وأسهم ممتازة وأن تفصح الشركة أيضا عن الديون طويلة الأجل وكل ما اتصل بها من معلومات قد تفيد المتعاملين في السوق المالية. وتمثلت قضايا العرض وفقا للمعيار 32 في التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية والأدوات المركبة أو الهجينة مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وكذا عرض الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر والمقاصة وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تغير من مواقف المتعاملين تجاه أسهم الشركة المعنية.²

20. المعيار المحاسبي رقم 33 ربحية السهم

تناول هذا المعيار نصيب السهم الواحد من الأرباح (عائد السهم) الذي يستعمله المستثمرون الحاليون والمحتملون لقياس أداء الشركة بصفة عامة وربحياتها بصفة خاصة. كما اهتم المعيار بكيفية حساب هذا المؤشر من جهة، واستخدامه في حساب العديد من

¹ محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 381.

² جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37 جوان 2012، الجزائر ص 192.

المؤشرات التي يركز علىها المتعاملون من جهة أخرى. من الأمثلة على ذلك مضاعف السعر أو كما يعرف أيضا بمضاعف الربحية Ratio Earning Price ، المعروف اختصارا بـ PER ونسبة التوزيع وغيرها من المؤشرات. يحسب عائد السهم بقسمة إجمالي الأرباح القابلة للتوزيع على عدد الأسهم العادية. يحسب ويفصح عن هذا المؤشر بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة كما يحسب بالنسبة للشركات غير المقيدة لتلبية احتياجات المتعاملين في الحصول، وبسرعة، على مؤشر دقيق لتقييم أداء تلك الشركات وربحياتها.¹

21. المعيار المحاسبي رقم 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس

يقتضي هذا المعيار الذي وضع سنة 1997 تقييم وتسجيل الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة مع استبعاد الأصول المشتقة وأنشطة الوساطة البنكية في المراحل الأولى لتطبيقها والتوسع في استعمال القيمة العادلة بدل القيمة التاريخية، الأمر الذي جعله يحل محل المعيار رقم 25. ووفقا للمعيار 39 يستوجب على الشركات الاعتراف بأي أصل أو التزام مالي مصدر بمجرد أن تصبح طرفا في العقود التي تتم على الأصل المعني، أي تقييمه وتسجله في دفاترها وتقصح عنه، كما عالج هذا المعيار المسائل المتعلقة بإعادة القياس اللاحقة للأصول والالتزامات المالية وعمليات إعادة التصنيف من وإلى فئة "المحتفظ بها حتى الاستحقاق" وإعادة قياس الأصول المالية المندرجة تحت فئة "المتداولة" و "المتاحة للبيع" وكذا معالجة هبوط قيمتها والمعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات الدين وتحويلها فيما بين المحافظ. ويحدد هذا المعيار أربع فئات للأصول والالتزامات المالية هي:

¹ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

محتفظ بها لأغراض المتاجرة، متاحة للبيع، محتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض وحسابات المدينين التي أنشأتها الشركة وغير محتفظ بها للمتاجرة.¹

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح

إن الإفصاح له أهمية بالغة للعديد من الأطراف، وهو وسيلة لنشر المعلومات المحاسبية وتقديمها بشكل جيد لكي يستوعبها مستخدموها، بغرض اتخاذ القرارات الملائمة ونلخص ذلك في:

أولاً: الأهمية

إن الإفصاح بحد ذاته ليس غاية نهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها، بل هي وسيلة لنشر وعرض المعلومات والقوائم المالية المتعلقة بنشاطات الشركات الاقتصادية وإيصالها إلى الجهات المستفيدة المختلفة في الوقت المحدد، لذلك تختلف أسباب وأهمية تقديم وعرض المعلومات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها. فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من المعلومات التي تنشرها الشركات في قوائمها المالية تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للشركات، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعد على القيام بواجباتهم على أفضل وجه عن طريق توظيف تلك المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسير عليها الشركة، أو قد تساعد هذه المعلومات هؤلاء العاملين على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح. أما المستثمرين أو أصحاب الأسهم فإن ما يهمهم هو المردود الاقتصادي أي الربح الموزع للسهم الواحد الذي يحصلون عليه من استثماراتهم في الشركات المعنية، وبطبيعة الحال فإن

¹ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، 193..

المستثمرين والمساهمين يهتمون بأن هذه الشركات تسير وفق توقعاتهم الاستثمارية التي قاموا على أساسها ببناء قرار الاستثمار فيه منذ البدء، و هكذا المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطات الشركة.¹

ثانياً: الأهداف

يتفق العديد من الكتاب و المهتمين بالمحاسبة من أن الهدف الرئيسي للإفصاح هو حماية المستثمر بشكل خاص و المستفيدين منه بشكل عام، كما أن هناك هدف آخر مهم لا يقل أهمية عن الهدف الرئيسي وهو تطبيق قواعد و أصول الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في القواعد والتعليمات والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية السارية المفعول التي أصبح موضوع تطبيقها إلزامياً قانونياً، لذا يعتبر هذا الالتزام القانوني هو هدف رئيسي آخر من أهداف الإفصاح.²

وكما ذكرنا فإن الإفصاح ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تعزيز الشفافية في السوق المالي:

دائماً ما اقترن مفهوم الشفافية بالإفصاح حيث يعتبر هذا الأخير اللبنة الأساسية للحوكمة الجيدة، ولهذا اعتبر أغلب المنظرين الاقتصاديين المختصين في الأسواق المالية أن ضبط هذه الأسواق وتنظيمها لابد أن يتم بتوفير جميع المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، وهذا لكي يقومون بصورة عقلانية باختيار الشركات التي يريدون الاستثمار فيها والتي يرون أن أداءها جيد، هذا وبالمقابل فإن شفافية المعلومات تؤدي إلى التقليل من التكهّنات في السوق المالي لأنها تخفض تأثير عدم تماثل المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين.³

¹ إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² نفسه، ص 58.

³ Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, Comptabilité et audit MANUEL ET APPLICATIONS Dunod, Paris, 2eme édition , 2009, p53.

2. الرفع من الثقة بالنسبة للمستثمرين:

في وقت الأزمة الاقتصادية يكون مؤشر الثقة بالنسبة للمستثمرين دائماً منخفض، ولكي يتم إزالة المشاكل التي تعرقل تمويل الاقتصاد فإنه من الضروري تطوير الثقة لدى المستثمرين خاصة بالزيادة في نشر المعلومات المحاسبية عن نتائج الشركات والإفصاح عنها.¹

فالإفصاح العادل والكامل والشفاف سيضمن بدون شك نجاح الشركة، حيث أن بعض الحالات العملية أثبتت أن إفشاء أو الإفصاح عن بعض الخسائر التي تحققت والتي لم تخفها شركة صناعة أجهزة الحاسوب المعروفة ديل DELL والتي أعلنتها في تقاريرها السنوية ولمصادقيتها في كل ما أفصحت عنه الشركة عن تلك الواقعة، كل ذلك كان له الأثر الكبير في النهاية في توسع الاستثمار فيها لما وجده المستثمرون من نزاهة ومهنية عالية في الإفصاح عن النشاطات والبيانات المتعلقة بالإنتاج والأرباح المتحققة.²

3. زيادة مصداقية المعلومة المحاسبية:

إن المصداقية هي الشغل الشاغل لمنتجي المعلومات، وقيمة الخبرة التي يعرضونها ويقدمونها تستند أساساً على الثقة التي تنشأ لدى الشركاء والمتعاملين مع الشركة، لذا فإن الإفصاح يجب أن يتضمن معلومات محاسبية ذات جودة تؤدي في الأخير إلى زيادة مصداقيتها.³

4. الرفع من مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية تعتبر القاعدة الأساسية للتوقعات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فالمعلومة تلعب دور مهم في نظام توزيع الموارد الخاص بالسوق المالي، وجودة هذه المعلومة

¹ Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, OP-CIT, p 54.

² إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, OP-CIT, p 54.

تضمن التوزيع الأمثل لهذه الموارد، ولهذا نجد أن جميع النصوص القانونية الخاصة بالإفصاح تلزم الشركات بنشر وتوفير المعلومات الخاصة بها وفق معايير تؤدي إلى جودة في المعلومة.¹

ومن خلال كل ما ذكرناه سابقا بخصوص أهمية وأهداف الإفصاح الذي أخذ حيزا واسعا في أغلب الدراسات والأدبيات المتعلقة بالمحاسبة الدولية بوجه الخصوص والتي تعتبر الإفصاح إحدى لبناتها الأساسية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل تحقيق الغايات المرجوة منها، فنرى وعلى سبيل المثال أنه وحتى على مستوى معايير المحاسبة الدولية تم تخصيص أكثر من معيار دولي واحد يتعلق بموضوع الإفصاح ومتطلباته، وهذا بطبيعة الحال إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية موضوع الإفصاح ودوره الكبير والمؤثر في المحاسبة الدولية التي أخذت بالتوسع والانتشار والتأثير على التجارة الدولية التي بدأت بالتوسع بشكل سريع والتي جاءت بوجه الخصوص نتيجة العولمة والتقدم التقني والالكتروني مما ساعد بشكل كبير على تسهيل عمليات التجارة الدولية وازدياد وانتشار عدد الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات التي بدأت بشكل جدي تبحث عن الفرص الاستثمارية المربحة لنشاطاتها خارج حدود بلدانها لسبب أو لآخر وكذلك لغرض الحصول على رؤوس أموال إضافية من مستثمرين خارجيين.²

المبحث الثالث: دور أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية

من خلال مبادئ حوكمة الشركات الست المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتي كما ذكرنا لاقت قبولا واسعا من طرف أغلب المنظمات والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال،

¹ Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, OP-CIT, p 54.

² إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

وبواسطة آلياتها حاولنا أن نستعرض ما هي العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية والإفصاح، ومدى مساهمة الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية وفي تعزيز الإفصاح المحاسبي.

لقد ذكرنا في الفصل السابق أن آليات الحوكمة تنقسم إلى قسمين: آليات داخلية متمثلة في مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية وآليات خارجية متمثلة في التدقيق الخارجي والسوق المالي وسوق السلع والخدمات، حيث تهدف هذه الآليات في الأخير إلى ضمان الموثوقية والمصادقية والقابلية للفهم والمقارنة في المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال المبادئ التي تركز عليها حوكمة الشركات، ولمعرفة تأثير هذه الآليات على جودة المعلومات المحاسبية نتطرق إليها كل على حدى.

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

أولاً: دور مجلس الإدارة

في أغلب قوانين دول العالم يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس ينتخب من طرف المساهمين، وهذا ما بينه القانون التجاري الجزائري في المادتين 610 و 611 حيث يتألف مجلس الإدارة من ثلاث أعضاء على الأقل وإثنا عشرة على الأكثر ينتخبون من طرف الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية وتحدد مدة عضويتهم فيها.

ويتمتع مجلس الإدارة بسلطة توجيه الشركة وتسيير شؤونها اليومية وفق برامج وإجراءات عمل محدد وملائمة، وسلطة إلزام الإدارة التنفيذية بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والأمانة،

بالإضافة إلى إلزامها بالقوانين والتشريعات والتعليمات الإشرافية، وسلطة الإشراف على مدى فاعلية

الحوكمة، وإجراء التغييرات الضرورية في أطرها المؤسسية.¹

ومن بين أهم المهام التي يشرف عليها مجلس الإدارة ما يلي:

1. قيادة إستراتيجية المؤسسة ومراقبة تنفيذها:

إن المهام التي يتكفل بها مجلس الإدارة محددة بواسطة القانون الأساسي للشركة، وتتم وتوضع بواسطة اللوائح التي تتخذها الجمعية العامة، ويتمثل في ضمان توجيه إستراتيجية الشركة وتنظيمها وكذا مراقبة مدى تنفيذ أنشطتها، وبالرغم من هذين الشقين القانوني والتنظيمي فعلى مجلس الإدارة أن يراعي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ويمكننا أن نلخص مهام مجلس الإدارة فيما يتعلق بقيادة الشركة في الجدول التالي:²

الجدول رقم 02: مهام مجلس الإدارة المتعلقة بقيادة الشركة

مبادئ الحوكمة المتعلقة بقيادة الشركة	مهام القيادة
✓ وضع الإستراتيجية وتفاصيلاتها بتناسق مع مصالح الشركة. ✓ شرح الإستراتيجية بواسطة وضع خطة عمل مع تحديثها بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة للمخاطر.	ضرورة وضع إستراتيجية للشركة ذات المدى المتوسط ومن ثم ضمان ترجمتها في برامج ومشاريع بميزانيات.

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري

العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص 113.

² ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 36.

✓ تحديد معايير انتقائهم ونظم تقييم ذات شفافية. ✓ تقدير خطط لاستخلافهم.	توظيف أعضاء الفريق التنفيذي وتنصيبهم.
مواءمة هذه الرواتب ومصالح الشركة على المدى الطويل ومساهمتها.	تحديد رواتب الفريق التنفيذي والإداريين.
السهر على وضع إجراءات مكتوبة وشفافة.	ضمان التأكد من تعيين وتجديد وانتخاب الإداريين.
✓ توقع تضارب المصالح التي قد تنشأ فيم بين الفريق التنفيذي والإداريين والمساهمين ومعالجتها. ✓ توقع مخاطر الانحرافات من حيث إساءة استخدام المنافع الاجتماعية واستعمال السلطة والاختلاس التي قد ترتكب في سياق المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والقضاء عليها. ✓ السهر على إدخال آليات الوقاية من الأخطار.	ضمان الاستقرار والسير الحسن للشركة وفقا للقانون

المصدر: ميثاق الحكم الراشد في الجزائر ص 36.

2. الرقابة:

فيما يتعلق بمهام الرقابة الموعزة لمجلس الإدارة، فإنه يقع عليه واجب التأكد من أن الشركة تحوز على الأجهزة المناسبة في هذا المجال، لاسيما جهاز تسيير المخاطر والرقابة المالية والعملية فضلا عن احترام القانون والمعايير المطبقة. وتنص التشريعات بالفعل عن توظيف محافظ الحسابات يتولى المراقبة القانونية بكل استقلالية وبتفاعل وثيق مع مجلس الإدارة¹.

هذا الأخير يحرص على إعداد الحسابات نهاية كل سنة، ومراجعتها مسبقا من طرف محافظ الحسابات حتى يتسنى لهم الوقت للفحص واستدعاء الجمعية العامة في الآجال القانونية. وبهدف ممارسة واجب المراقبة، يمكن لمجلس الإدارة أن يطلب الخبرة اللازمة، ويمكن لمجلس الإدارة أيضا أن يضع تحت تصرفه لجنة مكونة من إداريين (لجنة المشورة) والتي تكون مسؤولة عن المساعدة في المراقبة المالية للشركة و كذا توجيه اتخاذ القرارات. وبصورة أعم فإن مهام المراقبة يجب أن تخضع لأحكام تعتمد وتكرس من طرف مجلس الإدارة. ويمكننا كل هذا في الجدول التالي:²

الجدول رقم 03: مهام مجلس الإدارة المرتبطة بمراقبة الشركة ومبادئ الحوكمة

مهام الرقابة	مبادئ الحوكمة للشركة المقترنة برقابتها
	✓ التأكد من سلامة نظم المعلومات وبالأخص نظام المحاسبة. ✓ التأكد من الاستقلالية التامة وعدم

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 37.

² نفسه.

مراقبة مدى تنفيذ البرامج والمشاريع والميزانيات وتقييم نتائجها. التحيز في مراجعة الحسابات (من طرف محافظ الحسابات). ✓ وضع نظام مراقبة خاص بالشركة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.	
✓ السهر على وضع نظام تقريرى فعال وتقييم شفاف. ✓ السهر على التحديد الدقيق للمسؤوليات.	الإشراف على الفريق التنفيذي.
✓ وضع إجراءات تنظيم وعمل مجلس الإدارة تميزه الكفاءة والشفافية. ✓ السهر على التحديد الدقيق للمسؤوليات.	تنظيم أنشطة مجلس الإدارة
✓ مراقبة الممارسات الفعلية للشركة فيما يتعلق بالتسيير الراشد وإجراء التغييرات اللازمة. ✓ متابعة مراحل نشر المعلومات والاتصال من طرف الشركة في اتجاه الأطراف الفاعلة الخارجيين، والسهر لأجل التأكد من عودة المعلومة وضمان كفاءة الأجهزة والإجراءات المتصلة بالمعلومة.	متابعة شروط استقرار الشركة

ومن خلال المبدأ السادس الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والذي حددت فيه مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه الشركة من خلال ممارسة رقابة فعالة على الإدارة التنفيذية ومساءلتها ومحاسبتها ورسم الخطط الإستراتيجية، وتوضيح نظام المكافآت التي تمنح لأعضاء المجلس، وضمان المعاملة المتكافئة بالنسبة لجميع المساهمين، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، وضمان الشفافية في اختيار أعضاء المجلس وتكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين تتوفر فيهم صفة الاستقلالية، يكون المجلس بذلك ضامناً لسلامة القوائم المالية من أي تضليل أو تدليس في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه القوائم وهذا لأنه يقوم بوظيفة رقابية وتسييرية في نفس الوقت.

ولتفعيل دور مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات تنامي التوجه نحو زيادة التأكيد على أهمية تغليب عدد المدراء المستقلين في تشكيلة المجلس، وهذا ما تمت ملاحظته في جميع الدول وخاصة بعد الفضائح المحاسبية التي عصفت بكبرى الشركات الدولية، وعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بسن قانون ساربانس-أوكسلي في عام 2002 ألزمت فيه الشركات بتوفير مقاييس واضحة ومحددة للحوكمة مثل متطلبات زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بما في ذلك استقلالية لجان التدقيق الخارجي والداخلي. وهذا لأن مجلس الإدارة يحتاج إلى الأعضاء المستقلين لتعزيز الموضوعية في ممارسة أنشطة الشركة، كما أن وجودهم ضروري في جلب أفكار وتصورات ورؤى جديدة من المواقع الوظيفية التي عملوا فيها، ومن ثم فإنهم يلعبون دوراً مهماً في

لجان المجلس التي تعمل على معالجة تعارض المساهمين والمديرين. وبالتالي تفعيل دور مجلس الإدارة وزيادة كفاءته.¹

ولقد وضع ميثاق الحكم الراشد في الجزائر كيف يساهم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين أسماهم بالأعضاء الخارجيين في تفعيل دور مجلس الإدارة وزيادة كفاءته من خلال النقاط التالية:²

- إسداء نظرة موضوعية عن المؤسسة.
 - تقديم آراء ونصائح غير متحيزة بشأن المسائل التي يقع فيها التداخل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.
 - تقييد الفريق التنفيذي إلى مزيد من الانضباط والمسؤولية فيما يتعلق بجلب وتحويل المعلومة.
 - تفضيل التسيير الهادئ والواضح في حالات النزاعات والأزمات وذلك باتخاذ أحكام مخففة وفرص للوساطة.
- غير أن القانون التجاري الجزائري لم يتطرق إلى هذه النقطة حيث أوضح في المادة 619 أنه يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مساهمين في الشركة على الأقل بـ: 20%، وهذا معناه أن المشرع الجزائري لم يحدد حد أقصى للأعضاء المساهمين وبالتالي فإنه لم يراعي مبدأ الاستقلالية التي تنادي بها حوكمة الشركات.

وللإشارة فقط فإن عضو مجلس الإدارة التنفيذي هو عضو مساهم في الشركة ويشغل في نفس الوقت وظيفة معينة في الإدارة يتقاضى بمقابلها أجرة ثابتة قد تكون سنوية أو شهرية، أما العضو غير التنفيذي فهو عضو مساهم في الشركة ولا يشغل أي منصب أو وظيفة في الإدارة، أما العضو

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 40.

المستقل فيجب أن لا يكون مساهما في الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولا يكون شاغلا لوظيفة معينة في الإدارة وهذا لكي لا يؤثر أي شيء في حكمه.

ثانيا: دور الإدارة التنفيذية

أو ما يسمى بالإدارة العليا وهي تختار وتنصب من طرف مجلس الإدارة باقتراح من لجنة تعين من طرفه لهذا الغرض، حيث يمكن أن تتشكل من المساهمين والإداريين أو من مسيرين خارجيين وتقوم بمهامها تحت إشرافه، وتقوم الإدارة التنفيذية بالمهام التالية:¹

1. إعداد واقتراح إستراتيجية الشركة وعرضها على مجلس الإدارة.
2. تنفيذ هذه الإستراتيجية بعد اعتمادها، في شكل مخططات سنوية وميزانيات معتمدة.
3. ضمان الإشراف و المراقبة على تسيير الشركة.
4. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بالنتائج المحققة مقارنة مع الأهداف المحددة ضمن الإستراتيجية المعتمدة.
5. تزويد مجلس الإدارة بالمعلومة التي تمكنه من قيادة ومراقبة نشاطات الشركة.

ويقوم بتسيير الإدارة التنفيذية مدير يعين من طرف مجلس الإدارة، ويمكن أن يكون رئيس مجلس الإدارة مديرا تنفيذيا، حيث يجمع بين الوظيفتين في نفس الوقت ويعرف هذا بالمجلس ذي الطبقة الواحدة، كما أن هناك أيضا ما يعرف بمجلس الإدارة ذو الطبقتين الذي يقوم على تقسيم الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأعلى، ويعتقد الكثير من حملة الأسهم والمهتمين بثقافة حوكمة الشركات أن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأعلى أفضل من الجمع بين الوظيفتين لأنه يخفف عبء العمل في القيام بالوظيفتين في آن واحد، هذا من ناحية

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 42.

ومن ناحية أخرى يخفف من تكلفة مشكلة الوكالة ويحسن من أداء الشركة من ناحية أخرى، وبخلاف ما إذا كان المدير التنفيذي الأعلى هو نفسه رئيس مجلس الإدارة فسيؤدي ذلك إلى تركيز السلطة في يده ومن ثم السيطرة والتحكم في المعلومات المتاحة لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين مما يضعف من كفاءة المجلس ومن اتخاذ قرارات إدارية فاعلة ومراقبة تنفيذها.¹

إن الإدارة التنفيذية هي المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية، فهي التي تقوم بإنتاجها وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها، ومن خلالها يتم مراقبة الموارد المالية والبشرية المتاحة مما يساعد في اتخاذ قراراتها، و يجب عليها أن تنتج في الوقت المناسب المعلومات كاملة و صحيحة وذات جودة تحت سلطة مجلس الإدارة الذي يلتزم بنشرها والإفصاح عنها.

إن الشيء الذي يؤثر في جودة المعلومة المحاسبية وفي مستوى الإفصاح هو التضارب في المصالح الذي يمكن أن ينشأ بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث نجد أن مشكلة الوكالة تزداد بشكل كبير في هيكل الملكية المشتتة أين تكون الملكية مشتتة على عدد كبير من المساهمين الصغار والذين يفقدون الرغبة في مراقبة المدراء التنفيذيين وبالتالي يستفرد هؤلاء بالمعلومات ويستغلون هذا الوضع لصالحهم، أما في هيكل الملكية المركزة أين تتركز ملكية الأسهم في يد عدد قليل من المساهمين يسيطرون على الشركة وبالتالي تكون مراقبتهم للمدراء التنفيذيين كبيرة وتحد من إمكانية نفوذهم في الشركة، وللد من هذا المشكل جاءت قوانين الحوكمة لتعزز من استقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهذا لأن الأعضاء المستقلين يكونون أكثر موضوعية حيث لا يركزون تفكيرهم إلا في مصلحة الشركة بشكل عام، بسبب حياديتهم ورغبتهم في الحفاظ على سمعتهم كصناع قرار مستقلين.

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 120 .

وعلى سبيل المثال نص قانون ساربانس أوكسلي في هذا المجال لزيادة المسؤولية لدى المدراء التنفيذيين وللحد من تصرفاتهم التعسفية على أن أي مدير يقوم بمخالفة إرادية أو مقصودة يتعرض لعقوبة ويمكن أن يعرض لعقوبة السجن 20 سنة، كما نص أيضا على أنه يمنع على أي مدير تنفيذي أو أي عضو في لجنة تنفيذية أن يقوم بأي معاملة متعلقة بالقيم المنقولة لها صلة بوظيفته، ويمنع منح أي قرض لأي مدير تنفيذي أو أي عضو في لجنة تنفيذية.¹

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي

إن المعهد الدولي للتدقيق الداخلي IIA الموجود مقره في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية والذي تأسس سنة 1941، يعتبر الهيئة الممثلة لجميع دول العالم والتي تهتم بتطوير مهنة التدقيق الداخلي. حيث عرفت التدقيق الداخلي بأنه نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها وهو يساعدها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة، فالتدقيق الداخلي يعتبر طرف من أطراف حوكمة الشركات و يعتبر حكم في نفس الوقت أي أن التدقيق الداخلي هو من بين أصحاب المصلحة في الشركة في إطار حوكمة الشركات ويحكم على مدى تطبيق مبادئها، لأن المدقق الداخلي يضمن النقاط التالية:²

- الامتثال للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية: من خلال هذه المهمة يقوم المدقق

الداخلي بمراجعة الأحداث التي قامت بها الشركة ويتأكد من أنها مطابقة للنصوص

القانونية والتنظيمية الداخلية.

¹ Caroline Selmer, Toute la fonction Finance, Dunod, Paris, 2006, p89

² Elisabeth Bertin, OP-CIT, p 149.

- **الفعالية في الأداء:** حيث يقوم المدقق بعملية تشخيص معمق في الإجراءات السابقة، من خلال تموقعه الجيد في الشركة.
 - **الحكم الشكلي على قرارات المسيرين:** أين يقوم المدقق بحكم شكلي وليس فعلي على جميع القرارات المتخذة من قبل المسيرين السامين.
 - **تقييم إستراتيجية الشركة:** حيث يكون الهدف هنا هو مراجعة جميع السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الشركة ومواجهتها مع المحيط الخارجي الذي تقع فيه لمعرفة مدى تطابقها مع هذا الواقع.
- والتدقيق الداخلي يساهم في جودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في إطار حوكمة الشركات من خلال ثلاث مجالات رئيسية: الإعلام على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، تحسين إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية.¹
- أولاً: المعلومات على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات**
- هذه المعلومات التي يجب أن لا يقدمها المدقق الداخلي للإدارة العامة فقط التي تعتبر المتعامل الأول معه، وإنما أيضاً توجه المعلومة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وهو بذلك يلفت انتباه جميع المسؤولين لدى احترام الشركة للقوانين والقواعد المعمول بها، ويتم ذلك من خلال ما يلي:
1. العمل على التطبيق الجيد للمعيار الدولي 2110 الذي يلزم الشركات بإجراء تقييم تطبيقات مبادئ الحوكمة في الشركات، لتعزيز القواعد الأخلاقية والقيم المناسبة في الشركة، ولضمان التسيير الفعال لأدائها مع الالتزام بالمساءلة، وإعلام جميع المصالح المعنية بالمعلومات المتعلقة بالأخطار والرقابة مع إعلام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي بالمعلومات الصادقة والملائمة.

¹ Jacques Renard, Sophie Nussbaumer, OP-CIT, p 159.

2. مراجعة العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة التدقيق من خلال إلقاء نظرة

انتقادية على عدد وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وطبيعة المعلومات التي

تقدمها اللجنة للمجلس مع متابعة القرارات والملاحظات التي يعرضونها، ومدى استقلالية

الإدارة العامة.

3. المساهمة في تحسين العلاقة بين أصحاب المصالح الآخرين حيث نجد المدقق الداخلي

يعتبر حلقة وصل بين مختلف المهام في الشركة: بين المدققين الخارجيين والمدراء

التنفيذيين ولجنة التدقيق ...

ثانيا: تحسين إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر معناه إبداء رأي فني ومنضبط من قبل المدقق الداخلي على الأهداف المحققة،

سواء تعلق الأمر بالأهداف الإستراتيجية أو الأهداف التشغيلية، وهذا يتضمن:

1. مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر ينتج من طبيعة مهمة التدقيق الداخلي

نفسها التي تكشف عن جميع الأخطار وذلك بتحليل الأسباب وتقديم التوصيات ومتابعتها

مع إعلام الإدارة العامة بذلك وخاصة فيما يتعلق بالحالات الطارئة التي تجعل المخاطر

تستمر لمدة طويلة، ولذا نجد أن معايير التدقيق الداخلي تسعى لأن يكون للمدقق الداخلي

دور نشط في متابعة المخاطر ووضع نظام متابعة لكافة المخاطر حيث أشار المعيار

2500 لذلك، هذا من ناحية ومن الناحية الثانية يكون للمدقق الداخلي دور بيداغوجي في

إدارة المخاطر أثناء تأدية مهمته حيث يجب عليه القيام باستمرار بتحسيس كل المتعاملين

بمشاكل الأخطار الممكنة، ويجب أن يكون حريصا على عدم مباشرة عمله بدون توقع

حدوث المخاطر المعتبرة حيث أن عتبة الإعتبارية في المخاطر هي التي تجعل هذه المخاطر تضرر بتحقيق الأهداف العامة.

2. مساهمة التدقيق الداخلي بالتعريف بسياسة تسيير المخاطر ويعني هذا أن تكون معروفة لجميع الأطراف السياسة العامة التي تبنتها الشركة في إدارة المخاطر، حيث يجب عليها أن تقوم بتحديد حدود قبول الأخطار مع تحديد أيضا الأخطار الملازمة لكل نشاط وإجراء تقييم لهذه الأخطار من الناحية الكمية أو الكيفية من طرف مختصين من الشركة وتوضيح سياسة معالجتها.

ثالثا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية معناه إعطاء صورة شاملة على الطريقة أو المنهجية التي تدار بها المخاطر في الشركة، حيث يتم من خلال التدقيق الداخلي إبراز نقاط الضعف التي تؤثر في بلوغ الشركة لأهدافها المسطرة، ولهذا يجب إجراء تقييم لنظام الرقابة الداخلية بصفة دورية ودائمة وفي الوقت الحقيقي المناسب.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن مساهمة التدقيق الداخلي كآلية من آليات الحوكمة هي مساهمة فعالة في إرساء مبادئها التي تهدف إلى مراعاة مصالح جميع الأطراف، ولكن في أرض الواقع هناك مشكلة تؤرق المدققين الداخليين ألا وهي مشكلة الاستقلالية التي تؤدي إلى عدم موضوعيتهم في مهمتهم، لأن المدقق الداخلي يعمل كموظف في الشركة ويخضع لسلم إداري تحت سلطة الإدارة العليا، وهذا يشكل تناقض بالنسبة لعمله إذ كيف يمكن له أن يقيم عمل الإدارة العليا وهو خاضع وتابع لها، ولمعالجة هذا الوضع تم اقتراح تفعيل دور لجنة التدقيق التي تعزز استقلالية المدقق الداخلي والتي هي بدورها أيضا يجب أن تكون مستقلة، وتعد الولايات المتحدة

الأمريكية من بين الدول الأولى التي قامت بإصلاحات واسعة في قوانين الحوكمة بغرض تدعيم هذه الاستقلالية، حيث ألزمت جميع الشركات المقيدة في البورصة على تشكيل لجان تدقيق تعمل بكل استقلالية، عكس بعض الدول التي تركت الحرية للشركات في تشكيل هذه اللجان.¹

إن وظيفة التدقيق الداخلي لها هدف أسمى هو مساعدة الشركة لبلوغ أهدافها من خلال تركيزها على: التحكم الجيد والفعال في سير العملية التشغيلية، مصداقية نظام المعلومات وجودة المعلومة المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات، حماية الأصول من التلف والسرقة والضياع التي يمكن أن تنتج عن أعمال غش من طرف المسيرين أو من طرف الأعوان الآخرين، واحترام جميع العقود والقواعد التي تسير عليها الشركة بما في ذلك جميع النصوص القانونية والتنظيمية.²

المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي

إن التدقيق الخارجي هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية، فالتدقيق هو فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من سلامة وصحة العمليات التي تم تسجيلها أي فحص القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الوجود في القوائم المالية ثم التحقق من مدى تمثيل هذه القوائم للوضع الحقيقية للشركة في فترة زمنية محددة ثم بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير نهائي يقدم إلى الأطراف المعنية، فهو اختبار تقني صارم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف الشركة وعلى مدى احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها لإعطاء صورة صادقة على الموجودات

¹ Elisabeth Bertin, OP-CIT, p 154.

² Kurt F Reding et autres, OP-CIT, p 113.

والوضعية المالية ونتائج الشركة. فمن خلال التدقيق الخارجي يمكن تحقيق هدفين أساسيين وهما: أولاً تقدير نوعية المعلومات حيث يتم تشكيل رأي حول المعلومات المحاسبية المنتجة داخل الشركة، وثانياً تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم.¹ ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتوفر في شخص المدقق الخارجي المؤهلات المعنوية وهي: وجود مستوى عالي من الأخلاق، النزاهة والشرف والأمانة، الشجاعة، الشخصية المتميزة والقدرة على التواصل والحوار، روح النقد ودقة الملاحظة والقياس، برودة الأعصاب والهدوء والتحلي بالمرونة والصبر، كما يجب أن تتوفر فيه المؤهلات العلمية والعملية: الخبرة المهنية الكبيرة في مجال التدقيق والمستوى التعليمي العالي والجيد. ويجب أيضاً أن يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء تأدية مهمته، كل هذا حتماً سيؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال العناصر التالية:

أولاً: زيادة درجة الموثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية

إن المدقق الخارجي يقوم كما هو معروف بتدقيق القوائم المالية ويبيدي رأي فني محايد وموضوعي فيها، حيث يجب على السؤال الجوهرى التالي: هل أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمرجعية المحاسبية والقوانين المعمول بها أم لا؟ ولهذا تكون مسؤوليته كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية ويكون تقريره محط اهتمام جميع المستثمرين في السوق المالي. ولتأدية مهمته بفعالية يقوم بتفحص تقرير المدقق الداخلي ويتحاور معه ويتناقش معه على كل المعلومات الحساسة والتي يمكن أن تجلب انتباهه، كالنقاط السلبية الواردة في تقرير المدقق الداخلي مثل العجز الذي يمكن أن ينشأ في النتيجة.² وهذا ما نص عليه معيار التدقيق الدولي ISA رقم 200 الهدف والمبادئ العامة لتدقيق القوائم المالية: «إن هدف تدقيق القوائم المالية هو السماح للمدقق بأن يبيدي رأي في القوائم المالية

¹ محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص ص 11-12.

² Jacques Renard et Sophie Nussbaumer OP-CIT, p 131.

ما إذا أعدت في كل المراحل الهامة وفقا للمرجعية المحاسبية المطبقة. إن المراجعة تعتبر مهمة ضمان «. فمن خلال هذه المهمة التي تضمن لمستخدمي القوائم المالية مدى صحة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة فيها، وتزداد ثقتهم فيها وتجعلهم يتخذون قراراتهم على أسس وقواعد سليمة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال توفير معلومة صادقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية.

ثانيا: زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح هو الكشف عن المعلومات التي تهتم جميع المستثمرين وكافة الجمهور، فو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الأطراف والفئات الخارجية عن الشركة بحيث تقيدها في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة.¹ ومن خلال هذا التعريف البسيط يتبين لنا أن الإفصاح المحاسبي له هدف رئيسي هو كشف ونشر جميع المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية، ولهذا يمكننا القول أن المدقق الخارجي من خلال تقريره الذي يبين فيه مدى التزام الشركة محل التدقيق بالمرجعية المحاسبية المطبقة التي تلزم جميع الشركات بالإفصاح عن كل المعلومات سواء كانت جيدة أو سيئة، يكون قد ساهم في إرساء مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات ألا وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث أن المدقق الخارجي مطالب ببذل كل العناية المهنية اللازمة لتكوين رأي موضوعي ومحايد وعدم التستر على بعض المعلومات التي لا تريد بعض الشركات الإفصاح عنها لأنها يمكن أن تؤثر على أسعار أوراقها المالية في السوق، مثل ما حدث مع شركة التدقيق العالمية آرثر أندرسون التي تسترت على بعض المعلومات المحاسبية التي أخفتها الشركة الأمريكية العملاقة انرون، حيث أدى هذا في الأخير إلى انهيارهما.

¹ إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثالثا: المساهمة في حل مشكلة الوكالة

إن المدقق الخارجي يعتبر عنصر لا يستهان به في خلق التوازن بين المشكلة الجوهرية المتمثلة

في المسيرين/المساهمين، من خلال علاقة الوكالة التي تتضمن العناصر التالية:

1. هناك العديد من الموكلين الذين يوكلون المدقق الخارجي والذي يعتبر الطرف الوكيل.
2. هذا الوكيل له مهمة مراقبة قانونية ومصادقية وشفافية وموثوقية المعلومة المالية والمحاسبية المعدة والمنشورة من طرف وكيل آخر والمتمثل في المسيرين.
3. المدقق الخارجي لا يأخذ أجرا من طرف الموكلين ولكن يأخذ أتعابا من طرف الشركة محل التدقيق.

و من هذا المنطلق يشكل تقرير المدقق الخارجي مؤشر فعال بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لأنه يبين ظروف سير عمله في أداء مهمته، وما هي النتائج التي خلص إليها فيما يتعلق بالمعلومة المحاسبية والمالية.¹

إن المشكلة الجوهرية التي تسعى حوكمة الشركات لحلها باختصار هي مشكلة الوكالة، فالحوكمة تهدف إلى خلق التوازن في تضارب المصالح بين طرفين أساسيين في الشركة هما الطرف الوكيل المتمثل في المسيرين والطرف الموكل والمتمثل في المساهمين الذين يستندون بدرجة كبيرة على تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ قراراتهم، ولهذا فإن المدقق بصفته موكل هو الآخر من طرف المساهمين يجب أن يكون رأيه معبرا عن الصورة الحقيقية والصادقة للشركة.

وفي إطار حوكمة الشركات يتوقع مستخدمو القوائم المالية من المدقق الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بعملية التدقيق واكتشاف كل الأخطاء الجوهرية وغير الجوهرية والتقرير عن كل

¹ Elisabeth Bertin, OP-CIT, p p 163-164.

الأخطاء والتحريفات، وكذلك إبداء الرأي في مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في الشركة محل التدقيق ويتحقق ذلك من خلال تصميم المدقق لبرنامج عمل يمكنه من إعطاء مستخدمي القوائم المالية تأكيد وضمن معقول عن عدم وجود أي غش أو تحريفات جوهرية.¹

ولتحقيق هذا الهدف على أكمل وجه ينبغي على المدققين الخارجيين أن يكونوا مستقلين استقلالية تامة، حيث نجد في الواقع أن لجان المراجعة المنبثقة من مجالس الإدارة هي التي تضمن هذه الاستقلالية، وأن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية التدقيق.²

المطلب الرابع: دور لجان التدقيق

إن اللجان الأساسية المنبثقة عن مجلس الإدارة هي لجنة التدقيق، لجنة المكافآت ولجنة التعيينات، حيث أن نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تنعكس على هذه اللجان، ولهذا نجد أن التوجه العام في الآونة الأخيرة وخاصة في الدول المتقدمة هو العمل على زيادة نسبة الاستقلالية حيث بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية 50%، ولهذا يمكننا القول أن استقلالية هذه اللجان من استقلالية مجلس الإدارة، حيث ينعكس ذلك على الحكم بموضوعية حول جميع القرارات والحياد وعدم التحيز لأي طرف من قبل أعضاء هذه اللجان.

ويمكن للجنة التدقيق المساهمة بدور فعال في جودة المعلومات المحاسبية للشركات، عن طريق ممارسة أنشطة معينة والإفصاح عنها في تقارير يجب أن تتضمنها التقارير السنوية، وتتعلق هذه الأنشطة بما يلي:

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أولاً: تدعيم استقلال المدققين الخارجيين

تستطيع لجنة التدقيق المساهمة في تدعيم استقلال المدققين الخارجيين عن طريق ممارسة الأنشطة

التالية:¹

1. التوصية باختيار المدققين الخارجيين وتغييرهم وتحديد أتعابهم:

يجب على لجنة التدقيق ترشيح المدققين الخارجيين الذين لديهم القدرة على مراجعة حسابات الشركة بكفاءة وتلقي عروضهم وإعداد مذكرة تعرض على مجلس الإدارة تبين فيها نتائج دراستها للعروض المقدمة، والذي يعرضها بدوره على الجمعية العامة التي تعين مدقق أو أكثر للقيام بالمهمة، ويتم ترشيح المدققين من قبل لجنة التدقيق مع مراعاة عامل الخبرة والمؤهلات وأساس تحديد الأتعاب وبرنامج رقابة الجودة في مكتب التدقيق. كما يجب أن تساهم لجنة التدقيق بدور فعال في عملية تغيير المدققين، بهدف التأكد من أنه لا يتم الاستغناء عنهم نتيجة لتمسكهم بوجهات نظر صحيحة تخالف وجهات نظر الإدارة. لأن تغيير المدقق من قبل الإدارة يحد من استقلاليته ولهذا يجب على لجنة التدقيق القيام بذلك بغرض حماية المدقق من أي ضغوط قد تفرضها عليه الإدارة، كما يجب أن تفحص أيضاً أتعاب مهمة التدقيق بهدف التأكد من أنها كافية لتنفيذ هذه المهمة بكفاءة، فمثلاً إذا اتضح أن أتعاب التدقيق منخفضة بدرجة كبيرة عن المستوى المتعارف عليه فإنه يجب التعرف على أسباب ذلك لأنه قد يثير القلق بخصوص جودة عملية التدقيق، وإذا كانت الأتعاب مرتفعة جداً فإنه يجب على لجنة التدقيق عدم الموافقة عليها والتفاوض مع المدققين من أجل تخفيضها إلى المستوى المعقول.

2. الموافقة على الخدمات الاستشارية للإدارة وتحديد أتعابها

¹ جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 91.

إن الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدققون الخارجيون والتي ترى إدارة الشركة أنها ضرورية، يجب على لجنة التدقيق متابعتها وتحصنها والوقوف على جميع التأثيرات والضغوط التي يمكن أن تؤثر في عمل المدقق لأن الأتعاب الكبيرة التي يحصل عليها مقابل هذه الخدمات قد تؤثر على نزاهته واستقلاليته ومستوى أدائه المهني.

3. فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدققين الخارجيين والإدارة.

من الضروري أن تفحص لجنة التدقيق جوانب عدم الاتفاق بين المدققين الخارجيين والإدارة، وأن تحاول تقريب وجهات النظر بينهما وتضييف فجوة الاختلاف إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة في نفس الوقت على استقلال هؤلاء المدققين، كما يجب إتاحة حرية الاتصال المباشر وغير المقيد للمدققين الخارجيين بلجنة التدقيق لمناقشة أية موضوعات هامة تهم الطرفين.

ثانياً: فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المدققين الداخليين

يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركات، لأن هذه النظم إذا كانت فعالة تعتبر ضرورية لنجاح الشركات، وتكمن مسؤولية لجان التدقيق تجاه نظام الرقابة الداخلية في فحص هذا النظام ودراسة تقييم كل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لنقاط الضعف الهامة فيه، ومناقشة وتقييم خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف هذه، والتأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق بالشركة وقواعد السلوك بها. أما فيما يخص العلاقة بين لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي فهي علاقة متبادلة وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، حيث تعتبر إدارة التدقيق الداخلي أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي تحصل عليها لجنة التدقيق والتي تساعد على

تنفيذ أنشطتها بفعالية، ويرى البعض أنه من الضروري أن تكون هناك علاقة عمل قوية بينهما بهدف التغلب على مشكلات إعداد القوائم المالية. ويجب على اللجنة أن تقوم بما يلي:¹

1. تدعيم استقلال المدققين الداخليين بغرض تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

2. التنسيق الملائم بين عمل كل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.

3. التأكد من جودة التدقيق الداخلي وأنه يتم وفقاً لمعايير الأداء المهني وتفحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم.

4. فحص لائحة التدقيق الداخلي والموافقة عليها حيث تتضمن هذه اللائحة المعلومات التي تتعلق بأهداف وسلطات ومسؤوليات وتقارير إدارة التدقيق الداخلي، وتتم الموافقة بواسطة إدارة الشركة.

5. فحص خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها والتأكد من أنها متماشية مع لائحة التدقيق الداخلي وأهداف الشركة، وأنها قد أخذت في الاعتبار كل المخاطر الداخلية والخارجية.

ويمكن للجنة التدقيق أن تستعين بالمعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي بخصوص تقييم عمل المدقق الداخلي، لأن المدققين الخارجيين هم أيضاً مطالبون بتقييم وفحص كفاءة المدققين الداخليين والتعرف على مؤهلاتهم المهنية، وتجدر الإشارة إلى أن مجمع المدققين الداخليين قد أوصى بإجراء فحص منتظم لضمان جودة وظيفة المدقق الداخلي كل ثلاث سنوات، وذلك بهدف توفير تأكيد لكل من الإدارة ولجنة التدقيق بأن أنشطة التدقيق الداخلي تنفذ وفقاً لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.

¹ جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ثالثا: فحص القوائم المالية

إن أهمية دور لجنة التدقيق في فحص القوائم المالية للشركات، حيث تتمثل أنشطة هذه اللجنة

المتعلقة بفحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها في النقاط التالية:¹

1. فحص السياسات المحاسبية المطبقة والتغييرات فيها، حيث يتم التأكد من أنها تتماشى

مع المعايير المهنية وتتماشى أيضا مع تلك التي تطبقها الشركات الأخرى التي تمارس

نفس النشاط، والتعرف على ما إذا كان هناك تغييرات فيها أو في تطبيقها خلال الفترة

المالية.

2. تقييم التقديرات المحاسبية، ومن أمثلتها المخصصات التي تضعها الإدارة لمقابلة

الخسائر المتوقعة نتيجة لدعاوى قضائية مقامة ضد الشركة، حيث يجب على لجنة

التدقيق تقييم الفروض التي اعتمدتها الإدارة في إعداد تلك التقديرات.

3. فحص البنود غير العادية والحصول على تفسير مقنع لأسباب حدوثها وطرق المحاسبة

عنها.

4. التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، وذلك من خلال التأكد من مدى

مصادقية القوائم المالية في التعبير عن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط.

5. فحص تسويات عملية التدقيق، من خلال تفحص جميع التسويات الهامة التي يقترحها

المدققون الخارجيون والتعرف على أسبابها وتأثيرها على القوائم المالية.

¹ جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

6. التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية وأنها قد أعدت وفقا للمبادئ

المحاسبية المقبولة قبولا عاما، حيث يتم التأكد من الإفصاح عن أكبر قدر من

المعلومات بدون الإضرار بالموقف التنافسي للشركة.

7. فحص المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي ومن أمثلتها تقارير الإدارة أو مجلس

الإدارة عن عمليات الشركة وكذلك الملخصات المالية والتأكد من أنها تتفق مع

المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

8. دراسة خطاب المدقق الخارجي للإدارة ومتابعة تنفيذ هذه الأخيرة للملاحظات والتوصيات

الواردة به، ودراسة جوانب عدم الاتفاق بين المدقق الخارجي والإدارة.

في الآونة الأخيرة أصبح تشكيل لجان التدقيق على مستوى شركات المساهمة وخاصة المقيدة في

البورصة يحظى باهتمام كبير من طرف المشرع، حيث نجد أن تشكيل لجنة التدقيق في الولايات

المتحدة الأمريكية يعتبر إلزاميا، فقد أصدرت بورصة نيويورك نشرة في جانفي 1977، تطلب فيها

جميع الشركات المسجلة أوراقها المالية لديها تشكيل لجان تدقيق تتكون من أعضاء مجالس الإدارة

غير التنفيذيين، وذلك كشرط لتسجيل أسهم الشركات ابتداء من 30 جوان 1978.¹ وقام بعد ذلك

قانون Sarbanes-Oxley سنة 2002 لتفعيل دور لجان التدقيق حيث اعتبرها هيئة استشارية

ورقابية منبثقة من مجلس الإدارة وهي مفتاح وعامل مهم في حوكمة الشركات من خلال حماية

استقلالية المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، وألزم جميع شركات المساهمة بضرورة تكوين لجان

التدقيق ويكون أعضاؤها مستقلين ولديهم الخبرة الكافية في مجال المالية والمحاسبة.² غير أنه في

بعض الدول تشكيل هذه اللجان يتم بصفة اختيارية مثل فرنسا، وفي الجزائر نجد أن القانون

¹ جورج دانيال غالي، نفس المرجع السابق، ص 75.

² Élisabeth Bertin, OP-CIT p 182.

التجاري الجزائري لم ينص على تشكيل هذه اللجان، وفي ميثاق الحكم الراشد في الجزائر ترك حرية إنشاء لجنة التدقيق لمجلس الإدارة الذي لديه السلطة التقديرية الكاملة في ذلك فإذا رأى أن تشكيلها يعتبر ضرورياً فله ذلك، وإذا تم هذا الإنشاء فيجب أن يعلم به رسمياً كل المساهمين في الشركة وأن تحدد وبوضوح مهمتها وتشكيلتها وإجراءات عملها، فعملها طبقاً لهذا الميثاق لا يتعدى أن يكون لإسداء الرأي فقط ولا يمكنها أن تحل محل مجلس الإدارة ولا التأثير على اجتماعه وقراراته لأن مهمتها تنوير الإداريين ومساعدة هذا المجلس في اتخاذ قراراته فقط.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نستعرض العلاقة بين المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات، حيث تطرقنا إلى ماهية المعلومة المحاسبية وما هي الخصائص التي يجب تتوفر فيها لكي تصبح ذات جودة وتفي بالغرض الذي أنشئت لأجله، وما معنى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وكيف يتم الإفصاح وما هي مقوماته، حيث خلصنا إلى أن الحوكمة تهدف بالأساس إلى تحقيق جودة المعلومات التي تعزز الثقة لدى مستخدميها، وتهدف أيضا إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وينعكس هذا في الأخير بالإيجاب على استقرار الأسواق المالية. وذلك من خلال آلياتها الأساسية سواء كانت داخلية: دور مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والخارجي، ودور لجان التدقيق، أو خارجية: سوق الأوراق المالية. وقد كان تركيزنا في هذا الفصل على الآليات الداخلية ومدى مساهمتها في إرساء مبادئ الحوكمة، ونظرا لأهمية الأسواق المالية كآلية من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات ارتأينا أن نتناولها في فصل خاص بها، وهذا ما سنحاول تناوله في الفصل الموالي لإبراز العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الأسواق المالية وكيف تساهم الحوكمة في تعزيز كفاءة هذه الأسواق التي أصبحت شديدة التأثير بأي عملية تضليل في القوائم المالية التي تنشرها الشركات.

الفصل الثالث:

أثر حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية

تمهيد:

إن الأسواق المالية هي المكان الذي يلتقي فيه المدخرون وطالبو الأموال، فالمدخرون الذين يقومون بشراء الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات رغبة منهم في توظيف الأموال الزائدة عندهم وطالبو الأموال هم الذين يقومون ببيعها لأنهم بحاجة إلى هذه الأموال لتمويل استثماراتهم، ولهذا سميت السوق المالية أيضا ببورصة القيم المنقولة. و تعتبر السوق المالية المرآة التي تعكس قوة وحركة أي اقتصاد في العالم، فقد أصبح لأسواق المال في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة في تمويل الشركات لأنها أكثر مرونة من التمويل عن طريق الجهاز المصرفي، وخاصة في الدول التي تعرف فيها هذه الأسواق حركية كبيرة في تداول الأوراق المالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ولهذا فإن حدوث أي اضطراب أو أزمة في دولة ما يؤثر بشكل مباشر في السوق المالية ويمكن أن يؤدي إلى انهيارها بالكامل، وهذا ما تمت ملاحظته بالفعل من خلال الأزمات المالية العالمية الأخيرة التي أثرت بشكل كبير على استقرار الأسواق المالية في معظم دول العالم. ولعل من بين أهم الأسباب هو عدم المصادقية في قيمة الأوراق المالية المتداولة حيث لا تعكس بشكل حقيقي القيم الموجودة في القوائم المالية التي تنشرها بعض الشركات، وهذا ما أدى إلى ضرورة تفعيل دور السوق المالية من مجرد مكان تباع وتشتري فيه الأوراق المالية إلى ضامن حقيقي لقيمة هذه الأوراق لحماية جميع المتعاملين فيها، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل لإبراز العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الأسواق المالية وكيف تؤثر الحوكمة على تعزيز كفاءة هذه الأسواق. وذلك من خلال ثلاث مباحث، أين نتناول في المبحث الأول ماهية الأسواق المالية وفي

المبحث الثاني معنى كفاءة الأسواق المالية، وفي المبحث الثالث العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة الأسواق المالية.

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية

قبل فهم الأسواق المالية يجب أن نعرف أولا السلع المعروضة فيها، والمتمثلة في الأوراق المالية أو القيم المنقولة كما يسميها البعض، فالطلب على الأوراق المالية يكون من قبل الراغبين في توظيف مدخراتهم والحصول على أرباح مستقبلية، وعرضها يكون من طرف الراغبين في الحصول على الأموال لتمويل استثماراتهم أو تلبية احتياجاتهم.

المطلب الأول: مفهوم الأوراق المالية

وتسمى أيضا القيم المنقولة ويطلق عليها أيضا الأدوات المالية، وهي في العموم تنقسم إلى نوعين أساسيين وهما الأسهم والسندات، الأسهم وتعتبر عن ملكية في الشركة والسندات تعبر عن مديونية عليها.

ونستعرض فيما يلي أهم التعريفات الخاصة بالأوراق المالية أو القيم المنقولة:

التعريف الأول:

القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف وتسمح بالدخول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصة معينة من رأس المال الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها.¹

¹ القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 30.

التعريف الثاني:

عرفت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات بورصة الجزائر القيمة المنقولة بأنها سند مالي قابل للتداول يصدره كيان قانوني (شركة، جماعة، هيئة عمومية أو خاصة....) يرغب في الحصول على تمويل يوجه لإنجاز مشاريع استثمارية.¹

حيث تتميز هذه القيم المنقولة بالميزات التالية:²

1. أنه يمكن التنازل عنها.
 2. أن كل صنف يخول لحامله حقوقا مماثلة.
 3. أن لها تسعيرة في البورصة أو ستكون لها في المستقبل.
 4. أنها مصدرة من قبل كيان قانوني (شركة، جماعة، هيئة عمومية أو خاصة....).
 5. أنها تجعل حاملها مساهما في حالة الأسهم أو دائنا في حالة السندات.
- من خلال التعريفين السابقين يمكننا أن نقول أن الأوراق المالية والمتمثلة في الأسهم والتي هي عبارة عن حق ملكية والسندات والتي هي عبارة عن حق دين، تقوم بإصدارها الشركات أو الحكومات بغرض تلبية حاجياتها التمويلية.
- وفي القانون التجاري الجزائري تم تقسيم القيم المنقولة إلى أربع أصناف أساسية متمثلة في الأسهم، سندات الاستحقاق، شهادات الاستثمار، سندات المساهمة، بالإضافة إلى أشكال مختلفة أخرى من القيم المنقولة.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص 150.

² نفسه، ص 151.

أولاً: الأسهم

السهم هو سند قابل للتداول تصدره شركة مساهمة كتمثيل لجزء من رأسمالها.¹ وتقسم إلى أسهم نقدية وأسهم عينية، حيث تعتبر الأسهم النقدية جميع الأسهم التي تم وفاؤها نقداً أو عن طريق المقاصة أو التي تصدر بعد ضمها إلى رأس المال الاحتياطي أو الأرباح أو علاوة الإصدار أو التي يتكون مبلغها في جزء منه نتيجة ضمه في الاحتياطيات أو الفوائد أو علاوات الإصدار وفي جزء منه عن طريق الوفاء نقداً، ويجب أن يتم وفاء هذه الأخيرة بتمامها عند الاكتتاب، أما جميع الأسهم الأخرى فتعتبر أسهم عينية.²

ولحاملي الأسهم حقوق حددها القانون وتتمثل في حق التصويت وحق حضور الجمعيات العامة وحق الحصول على الأرباح المتفق على توزيعها وحق انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها، فحامل السهم هو إذن مساهم أو شريك في الشركة المصدرة وليس دائناً لها.³

فالسهم في حقيقته جزء من رأس مال شركة المساهمة حيث يقسم رأس مالها إلى أجزاء متساوية يمثل كل جزء منها سهماً، وللاسهم عدة قيم نوجزها فيما يلي:⁴

1. القيمة الاسمية: هي القيمة التي تحدد للسهم عند تأسيس الشركة وتدون في شهادة السهم الصادرة لمالكه ومن مجموع القيم الاسمية لجميع الأسهم يتكون رأس مال الشركة.

¹ المادة 715 مكرر 40 من القانون التجاري الجزائري.

² المادة 715 مكرر 41 من القانون التجاري الجزائري.

³ عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁴ مبارك بن سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى 2005، ص ص 115-116.

2. **قيمة الإصدار:** وهي القيمة التي يصدر بها السهم، سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال وتكون مساوية للقيمة الاسمية في الغالب وقد تكون أكثر منها ولا يمكن أن تكون أقل.
3. **القيمة الدفترية:** وهي قيمة السهم كما تظهر في دفاتر الشركة، ويتم استخراجها بقسمة أصول الشركة بعد خصم التزاماتها على عدد الأسهم المصدرة، أو بقسمة حقوق الملكية التي تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة على عدد الأسهم المصدرة.
4. **القيمة الحقيقية:** وهي نصيب السهم في ممتلكات الشركة بعد إعادة تقويمها وفقا للأسعار الجارية وذلك بعد خصم ديونها.
5. **القيمة السوقية:** هي القيمة التي يباع بها السهم في السوق المالية، وهي تتغير حسب الطلب والعرض والليان يتأثران بعوامل متعددة.
6. **قيمة التصفية:** هي نصيب السهم من موجودات الشركة عند تصفيتها بعد سداد حقوق الدائنين وحملة الأسهم الممتازة.

ثانيا: شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت

تصدر شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت بمناسبة زيادة رأس المال و تجزئة الأسهم الموجودة، وشهادات الاستثمار تمثل حقوقا مالية وهي قابلة للتداول ويجب أن تكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمة السهم للشركة المصدرة. أما شهادات الحق في التصويت فتمثل حقوقا أخرى غير الحقوق المالية المرتبطة بالسهم ويجب أن تصدر بعدد شهادات الاستثمار.¹

¹ المادة 715، مكرر 64، 63، 62، 61، من القانون التجاري الجزائري.

ثالثا: سندات المساهمة

تعتبر سندات المساهمة سندات دين تتكون أجرتها من جزء ثابت يتضمنه العقد، وجزء متغير يحسب استنادا إلى عناصر تتعلق بنشاط الشركة أو بنتائجها وتقوم على القيمة الاسمية للسند، حيث يكون هذا الجزء المتغير موضوع تنظيم خاص توضح حدوده بدقة.¹

رابعا: سندات الاستحقاق (القروض).

وقد عرفت المادة 715 مكرر 81 كالتالي: سندات الاستحقاق هي سندات قابلة للتداول تخول بالنسبة للإصدار الواحد نفس حقوق الدين بالنسبة لنفس القيمة الاسمية، فحامل سند الاستحقاق هو دائن للشركة المصدرة وليس مساهما فيها.²

إن هذه السندات هي عبارة عن أوراق مالية تصدرها الشركات كوسيلة لاقتراض أموال طويلة الأجل وتتعهد بتسديدها في تواريخ محددة، وعادة ما تكون هذه الأموال ذات مبالغ كبيرة يتعذر الحصول عليها من قبل شخص واحد سواء كان طبيعيا أو معنوي، فيتم تجزئة هذا القرض إلى أجزاء صغيرة متساوية، وتصدر في مقابل كل جزء صكا يحمل قيمة اسمية مساوية لذلك الجزء، وتعرض هذه الصكوك على الراغبين في الإقراض من الأفراد والشركات، ليشاركوا جميعا في تقديم هذا القرض كل حسب قدرته ورغبته، وتم تسمية هذه الصكوك بالسندات.³

مع الإشارة إلى أن القانون التجاري الجزائري قد ذكر قيم منقولة أخرى مثل سندات الاستحقاق القابلة إلى التحويل إلى أسهم تناولتها المادة 715 من مكرر 114 إلى مكرر 125 ، وسندات

¹ المادة 715 مكرر 74، من القانون التجاري الجزائري.

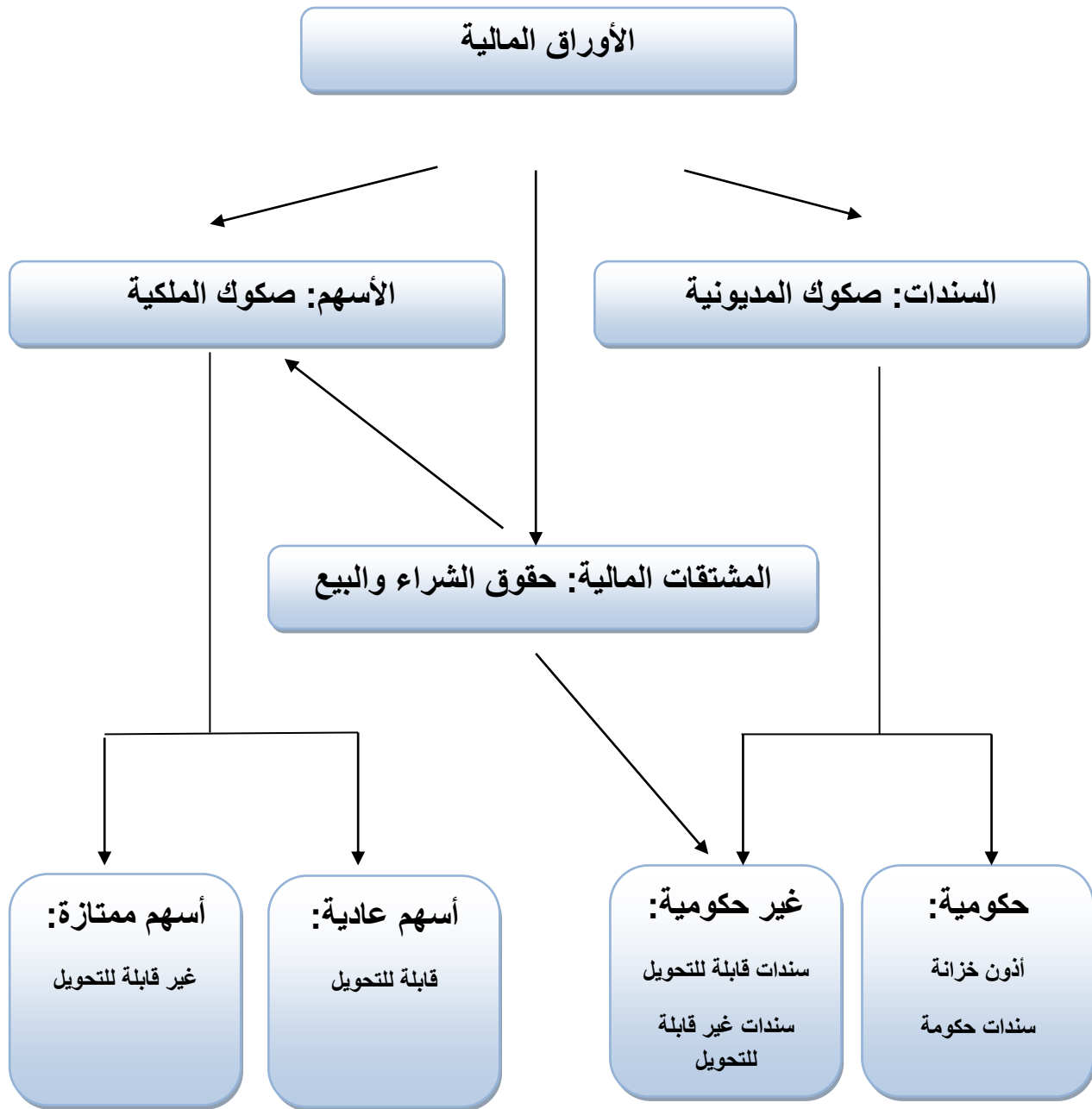
² عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 150 - 151.

³ مبارك بن سليمان آل سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

استحقاق ذات قسيمات اكتتاب بالأسهم تناولتها أيضا نفس المادة من مكرر 126 إلى مكرر 132.

بالإضافة إلى أدوات الملكية وأدوات الدين، بمختلف أنواعها يوجد هناك أنواع أخرى من الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية، لا يمكن اعتبارها أسهم ولا سندات، لأنها تجمع بين صفاتها وخصائصها معا يطلق عليها المشتقات، حيث تعرف الأدوات المالية المشتقة على أنها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي كالأسهم أو السندات ومن أبرز أشكالها عقود المستقبلات، العقود الآجلة، عقود المقايضة وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة¹. ويمكننا أن نلخص أهم الأوراق المالية في الشكل التالي:

¹ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 66.



المصدر: محروس حسن، الأسواق المالية، والاستثمارات المالية، جامعة عين شمس، مصر، ص

28.

شكل رقم 06: أهم أنواع الأوراق المالية

المطلب الثاني: تعريف الأسواق المالية

قبل أن نورد التعريفات الخاصة بالأسواق المالية يجب أن نوضح أن مصطلح السوق المالية أعم وأشمل من مصطلح البورصة، فالبورصة هي المكان الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية أي أنه سوق التداول، بينما السوق المالية لا يشمل سوق التداول فقط بل يشمل أيضا سوق الإصدار التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة، ومن هذا يتبين لنا أن البورصة هي جزء من السوق المالية، ويطلق على سوق الإصدار بالسوق الأولية وسوق التداول (البورصة) بالسوق الثانوية، ونظرا لأهمية هذه السوق أي سوق التداول أو بورصة الأوراق المالية فإن البعض من المفكرين الاقتصاديين يجيزون إطلاق تسمية السوق المالية على البورصة، و نستعرض فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بالأسواق المالية:

التعريف الأول: الأسواق المالية هي المكان الذي يتم فيه خلق وتداول الأصول والالتزامات المالية، وبالتالي هو المكان الذي يتم من خلاله عرض وطلب الأموال، حيث يلتقي بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأي ورقة مالية متداولة.¹

التعريف الثاني: هي تلك الآلية الائتمانية التي يمكن من خلالها حشد وتجميع وتوجيه وتوزيع ادخارات الشركات والحكومات والأفراد إلى مختلف أوجه الاستعمال الإنتاجية وغير الإنتاجية، وهي الجهاز أو المجال الذي يتم من خلاله الاتصال بين الوحدات ذات الفائض المالي وبين الوحدات ذات العجز المالي.²

¹ مبارك بن سليمان آل سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

² نفسه، ص 35.

التعريف الثالث: هي السوق التي تعمل على تعبئة وحشد الموارد المالية وتحويلها من الوحدات الاقتصادية المدخرة والتي يتوافر لديها فوائض مالية ولا تمتلك القدرة والرغبة في الاستثمار إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية وتتوافر لديها الفرص الاستثمارية وتمتلك القدرة على الاستثمار والرغبة في ذلك.¹

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن السوق المالية هي سوق كباقي الأسواق يتم فيها العرض والطلب على سلعة معينة، غير أن السلع المعروضة والمطلوبة في السوق المالية تتمثل في الأوراق المالية أو القيم المنقولة، حيث يتمثل العارضون للأوراق المالية في طالبي رؤوس الأموال الذين لديهم عجز بينما يتمثل طالبوا هذه الأوراق في المدخرين المستثمرين الذين لديهم رغبة في توظيف الفائض من رؤوس أموالهم.

ويمكن تقسيم السوق المالية إلى سوقين أساسيين هما أسواق النقد وأسواق رأس المال وهما يعتبران المكونان الأساسيان للسوق المالية:

أولاً: أسواق النقد

هي الأسواق التي تتداول فيها الأصول المالية القصيرة الأجل، والتي يكون تاريخ استحقاقها لمدة لا تتجاوز السنة، إذ أن الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد هي صكوك مديونية تعطي حاملها الحق في استرداد المبلغ الذي سبق وإن اقترضه طرف آخر مع فوائده عند فترة الاستحقاق، ويمكن لحاملها التخلص منها في أي وقت قبل فترة الاستحقاق وبحد أدنى من الخسائر أو من دون خسائر على الإطلاق، بمعنى أنها أسواق الاستثمار قصير الأجل يتم فيها عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك المحلية أو المحلية والأجنبية لفترة لا تزيد عن سنة ويتركز هذا السوق على عامل

¹ عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص3.

أساسي هو سعر الفائدة الذي يتحدد بناء على الطلب والعرض¹. ومن بين أهم الأوراق المالية المستخدمة في هذه السوق نجد:²

1. **أذونات الخزينة:** هي أوراق حكومية قصيرة الأجل يتم تداولها في السوق النقدي وهي أداة من أدوات الدين الحكومية هدفها توفير إيرادات مالية للحكومة عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية عن تلبية متطلبات الإنفاق الحكومي ومدتها في الغالب ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وهي قابلة للخصم وتقل فيها درجة المخاطرة.
2. **شهادات الإيداع:** هي عبارة عن شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية تفيد بأنه تم إيداع مبلغ معين لديها لمدة محددة تنتهي بتاريخ معين وبفائدة معينة وهي قصيرة الأجل وتعتبر أداة من أدوات التعامل الهامة في السوق النقدية وهي توفر الفرصة للمودع للحصول على حاجته للسيولة قبل تاريخ الاستحقاق وبيعها في السوق.
3. **الأوراق التجارية:** وهي الكمبيالة والسند لأمر والصكوك البنكية، ويتم تداولها باعتبارها أداة دين قصيرة الأجل قابلة للخصم وإعادة الخصم، كما يتم استخدامها في المعاملات التجارية المختلفة.
4. **القبولات المصرفية:** هي سندات مسحوبة على البنك من قبل عميل يطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغ محدد مخصص مسبقاً وتستعمل بشكل كبير في تمويل التجارة الخارجية والداخلية ويضمن هذا القبول تعهد البنك بالدفع في حالة عدم وفاء

¹ أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013، ص 160

² بن امر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012 ص 16.

العميل للدائن في موعد الاستحقاق، الأمر الذي يزيد من قوة و ضمان السند مما يجعله قابلاً للتداول في السوق النقدي.

ثانياً: أسواق رأس المال

وتنقسم بدورها إلى قسمين: أسواق حاضرة وأسواق مستقبلية¹

1. الأسواق الحاضرة أو الفورية:

التعامل في هذه الأسواق يمثل بالأصول المالية المتوسطة والطويلة الأجل ووظيفتها الأساسية تتمثل في تجميع المدخرات ومن ثم توجيهها باتجاه الاستثمارات طويلة الأجل، وتضم هذه الأسواق ما يلي:

- السوق الأولية: ويتم في هذا التعامل بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) عند إصدارها لأول مرة عندما تقوم الشركات الجديدة بعد تأسيسها بطرح رأسمالها على شكل أوراق مالية ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها لذلك يطلق على هذا السوق بسوق الإصدار.
- السوق الثانوية: وهي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية في السوق الأولية ، وعادة ما يطلق عليها بالبورصات أو الأسواق الثانوية.

2. الأسواق المستقبلية:

وهي عبارة عن سوق المشتقات المالية حيث يتم الاتفاق فيها على السعر والأصل المباع والمشتري حالا على أن يتم الاستلام والتسليم لاحقاً، وتتمثل الأسواق المستقبلية بعقود الخيار والعقود المستقبلية وتستخدم عقود الخيار والمستقبليات لحماية المستثمرين من تقلبات الأسعار المستقبلية وتحقيق الأرباح الرأسمالية.

¹ أديب قاسم شندي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

ومن أهم أدوات المشتقات المالية: عقود الخيارات، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلات.

ويتمثل المتعاملون في البورصة في الأصناف التالية:

أولاً: المستثمرون

وهم العارضون للمال إما على جهة الإقراض المباشر عن طريق شراء السندات ونحوها، وإما على جهة المشاركة في شركات المساهمة عن طريق شراء الأسهم، ويشمل ذلك الفئات ذات الفائض المالي من الأفراد والمؤسسات التي يزيد دخلها النقدي عن احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية.¹ حيث يتمثل هؤلاء المستثمرون في الأطراف التالية:²

1. الأفراد أو الخواص: وهم الأشخاص الطبيعيون الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم وذلك بشراء أسهم أو سندات بغرض الحصول على فوائد أو أرباح مستقبلية.
2. الشركات: تمتلك الشركات حافظة للأوراق المالية وتستثمر في الأسواق المالية عادة بغرض تحقيق هدفين أساسيين، إما أن يكون الهدف الأول إستراتيجي حيث تسعى من خلاله الشركات للحصول على أسهم تمكنها من فرض رقابة حصرية على الشركات التي تملك مساهمات في رأس مالها وبذلك تكون حاضرة في بعض القطاعات المهمة بالنسبة لها، وإما أن يكون الهدف الثاني استثمار خزينتها الفائضة وتحقيق مردود مالي على المدى القصير.

¹ مبارك بن سليمان آل سليمان، مرجع سبق ذكره، ص44.

² www.bink.fr consulté le 21/07/2017 à 12 :15

3. المؤسسات المالية: مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين والبنوك التي تستغل مدخراتها

المالية في الاستثمار في القيم المنقولة. ويمثلون الجزء الأكبر في الأسواق المالية من حيث حجم الاستثمار.

ثانياً: **المصدرون:** وهم الطالبون للمال، إما على جهة الاقتراض المباشر عن طريق إصدار السندات ونحوها، وإما على جهة طلب المشاركة عن طريق إصدار الأسهم ويشمل ذلك الفئات ذات الاحتياج المالي من الأفراد والشركات والهيئات الحكومية.¹ ويتكونون من الفئات التالية:²

1. الشركات: لتمويل استثماراتها أو مصاريفها تقوم الشركات باستخدام الأموال الخاصة أو طلب القروض، حيث تلجأ للتمويل عن طريق الأموال الخاصة بإصدار أسهم، أو تلجأ للقروض عن طريق إصدار سندات.

2. الدولة: ونقصد بها أيضاً الهيئات الحكومية والعمومية، حيث تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى الاستدانة عن طريق إصدار أسهم وسندات في السوق المالية، وما يميز الأوراق المالية التي تصدرها الدولة أنها مطلوبة بكثرة نظراً لقلّة مخاطر الاستثمار فيها.

3. المؤسسات المالية: مثل بنوك الاستثمار التي تصدر في السوق المالية أوراق مالية لكي تكون وسيلة لتغطية مخاطر الائتمان.

ثالثاً: **الوسطاء الماليون:** يكلف الوسطاء بتوفير الخدمات الاستثمارية المالية، والإرشاد في مجال توظيف القيم المنقولة، والتفاوض لحساب الغير لتسيير حافظة الأوراق المالية.

المطلب الثالث: دور وأهمية الأسواق المالية

يتمثل دور الأسواق المالية وأهميتها في العناصر التالية:

¹ مبارك بن سليمان آل سليمان، مرجع سبق ذكره، ص44.

² www.bink.fr consulté le 21/07/2017 à 12 :15

أولاً: دور الأسواق المالية

تقوم الأسواق المالية بالعديد من الأدوار نوجزها في النقاط الرئيسية التالية:

1. تجميع المدخرات:

الأسواق المالية ركيزة هامة من ركائز النشاط الاقتصادي، ودعامة قوية من دعامته وليس من المتصور في ظل النظم الاقتصادية المعاصرة إحداث التنمية الاقتصادية في غيابها، فهي تمثل بحق إحدى الآليات الهامة في تجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لتمويل الشركات الإنتاجية. حيث يتم تجميع المدخرات الوطنية من القطاعات ذات الفائض وتحويلها مباشرة الى قطاعات ذات العجز في الموارد المالية، وهي مصدر أصيل لضمان استمرار التدفقات النقدية، الأمر الذي يشجع الوحدات الإنتاجية على إعادة تقدير احتياجاتها التمويلية لتصحيح الخلل في هيكلها التمويلية وتمكينها من إجراء عمليات الإحلال والتجديد أو التوسع والتحديث، كما تؤدي وظيفة هامة تتضاءل بجانبها كافة مزايا مصادر التمويل الأخرى وهي توجيه المدخرات الوطنية وتوظيف الأموال في مسارها الصحيح.¹

2. ضمان الموارد المالية:

فالأسواق المالية باعتبارها أداة تمويل الاقتصاد عن طريق جذب المدخرات من الأعوان الاقتصاديين من أجل تمويل الاقتصاد، وهذا عن طريق تجميع رؤوس الأموال من المتعاملين الاقتصاديين، الذين يتمتعون بالقدرة على التمويل الذاتي، تضمن للشركات الموارد المالية على المدى الطويل وتسهل عملية النمو لها حيث تعمل على توجيه الفوائض للشركات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطويرها، كما تساعد

¹ سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، الطبعة الاولى 1996، ص ص. 37-38

الدولة من أداء سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الأداء وذلك لأنها تؤمن للدولة موارد إضافية تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فهي إذن تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر وأداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة كما أنها تعتبر مؤشر للحالة الاقتصادية.¹

3. تنمية الثروة والمحافظة عليها:

وذلك من خلال تشجيع الادخار وتسهيل انتقال المدخرات للأفراد والشركات في شكل استثمارات للحصول على مردود مالي الذي يؤدي في الأخير الى تنمية ثروات الأفراد والمحافظة عليها.²

4. توفير السيولة والائتمان:

إن الأسواق المالية أداة هامة وفعالة لتحويل الأدوات المالية إلى سيولة جاهزة عند الطلب كلما استدعت الضرورة لذلك، كما تتيح الأسواق المالية الحصول على الائتمان مقابل الوفاء به مستقبلا لمن يطلبه و وفق شروط معينة³.

5. تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن تحول الموارد المالية من قطاع المدخرين إلى قطاع المستثمرين وهذا ما يسمى بالوظيفة التمويلية للأسواق المالية، أين يقوم هؤلاء المستثمرين باستخدام هذه الموارد المالية في استثمارات إنتاجية تزيد من الناتج الوطني حيث أن الزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في مستويات التوظيف والتشغيل، ويصب ذلك في صالح التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن

¹ رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006 ص 47.

² سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الأسواق العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015 ص 15.

³ نفس المرجع، ص 16.

الأسواق المالية تساعد على حسن تخصيص الموارد في الاقتصاد وتجعل تحركات الموارد المالية بين مختلف الاستخدامات على قدر من الكفاءة الاقتصادية.¹ كما يمكن للحكومات أن تلجأ إلى طرح أوراق مالية بغرض تمويل المشاريع في قطاع اقتصادي معين بغرض الإسراع في رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية اقتصادية فيه.

ثانياً: أهمية الأسواق المالية

تحتل الأسواق المالية مكانة متميزة في النظم الاقتصادية المعاصرة، وخصوصاً تلك التي تركز على نشاطي القطاع العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال المطلوبة للأغراض التنموية، وتستحوذ الأسواق المالية على أهمية خاصة، بالنظر لما تزاوله من نشاط، وهي تعد انعكاساً للنظم المالية والاقتصادية في أي بلد، وتظهر أهميتها من خلال الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها، وترجع أهمية الأسواق المالية إلى مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي²:

أولاً: بالنسبة للفرد

تعتبر الأسواق المالية من أهم القنوات التي تتيح للفرد الادخار لأنه غريزة في النفس البشرية، فهي تلبي حاجة الأفراد من ادخار الفوائض من أموالهم وتوظيفها في هذه الأسواق قصد الحصول على عوائد وفوائد مستقبلية.

ثانياً: بالنسبة للاقتصاد

1. وذلك من خلال جذب الفائض غير المعبأ وجذب المال الغير موظف ويتحول بذلك من

مال عاطل لا أثر له إلى رأس مال مشغل له أثر إيجابي.

¹ صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011 ص 87.

² صلاح الدين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2. تعمل الأسواق المالية على توظيف الأموال بفعالية أين يتم توجيه المستثمرين إلى الاستثمارات الناجحة.

3. توفير الموارد المالية والسيولة للشركات.

4. المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي.

ثالثا: بالنسبة للشركات

1. تساعد الشركات على توسيع نشاطاتها وتنمية استثماراتها وذلك من خلال الحصول على

الموارد التي تحتاجها من خلال طرحها لأوراقها المالية.

2. تعتبر كأداة هامة في تقييم الشركات.

3. توجيه الشركات إلى الاستثمارات الناجحة والتي من شأنها أن ترفع من قيمة أوراقها المالية.

رابعا: بالنسبة للتنمية

1. تنمية الاستثمارات الضرورية اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال تزويد السوق المالية

بالسيولة بشكل مستمر، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال لشراء الأوراق المالية.

2. المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك الأسواق،

حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة زيادة لجوء

الحكومات إلى الاقتراض العام من الجمهور، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشاريع التنمية،

وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزينة العمومية ذات الآجال

المختلفة.

المبحث الثاني: كفاءة الأسواق المالية

أصبحت الأسواق المالية تلعب دور مهم في توفير بيئة مناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز، وللقيام بهذا الدور بفاعلية ظهر مفهوم كفاءة الأسواق المالية حيث أثبتت التجارب أن فعالية وكفاءة هذه الأسواق تؤثر بشكل كبير على قرارات جميع المتعاملين فيها، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف الجوانب الأساسية والمهمة المتعلقة بكفاءة الأسواق المالية.

المطلب الأول: مفهوم وشروط وأنواع كفاءة الأسواق المالية

أولاً: مفهوم كفاءة الأسواق المالية

إن فكرة كفاءة الأسواق المالية أو ما يطلق عليه بالفكر الاقتصادي المالي نظرية السوق الكفوة قد أثارت ومازالت تثير اهتمام الباحثين والمتعاملين في مجال الاستثمارات والأسواق المالية لما يمكن أن يتوقع عنها، فوفقاً لمفهوم كفاءة الأسواق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين مما يترتب عنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة للسهم، حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، فإنه يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأسعار عشوائية، حيث تتجه صعوداً مع الأنباء السارة وهبوطاً مع الأنباء غير السارة والتي تصل بسرعة وبدون سابق إنذار. وتعرف السوق الكفوة بأنها السوق التي تعكس فيها أسعار الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات كافة المعلومات المتاحة عنها ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية. وعليه يمكن تقديم مفهوم الكفاءة السوقية على أنها تلك السوق التي تحقق الأهداف التالية:

1. التخصيص الأمثل للموارد.

2. التقييم الدقيق للمبادلات.

3. تقديم خدمات بأقل تكلفة.

كما يقصد بالسوق الكفؤ، ذلك السوق الذي يعكس فيه سعر السهم الذي تصدره مؤسسة ما، كافة المعلومات المتاحة، والتي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن القول بأنه في ظل السوق الكفؤ تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تماما القيمة المعنية التي يتولد عنها عائد لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق فإن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماما.¹

فالسوق الكفؤ هي التي تتميز باستجابة أسعار الأوراق المالية على نحو سريع للمعلومات الجديدة التي يحصل عليها أطراف السوق مما يؤدي إلى تحديد القرارات الاستثمارية بناء على هذه المعلومات، أي تعكس أسعار الأوراق المالية لجميع المعلومات المعروفة وهي المعلومات التاريخية والمعلومات الجارية وهي المعلومات المعلنة للعامة، كما تعكس المعلومات التي يحصل عليها أطراف السوق من خلال تحليل ومعالجة المعلومات التاريخية والجارية مع افتراض تماثل هذه المعلومات، ونستنتج مما سبق أن كفاءة سوق الأوراق المالية في ظل فرضية السوق الكفؤ هي توافر المعلومات لكل المتعاملين الاقتصاديين بسرعة وبدقة، حتى لا يكون هناك مشاكل عدم تماثل المعلومات.²

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، التحليل الاقتصادي لكفاءة الأسواق المالية دليل تجريبي لبعض الأسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 32، 2015، ص 3.

² بن امر بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

ثانياً: شروط كفاءة الأسواق المالية

الشروط التي يجب أن تتوفر في السوق الكفؤة هي:¹

1. إتاحة كافة المعلومات الضرورية لجميع المستثمرين في الوقت ذاته بتكلفة زهيدة أو بدون تكاليف على الإطلاق.
2. عدم وجود أية قيود على التعامل.
3. وجود عدد كبير من المستثمرين والمتعاملين، حيث تتوفر لديهم الوسائل للحصول على المعلومات المتاحة.
4. اتصاف المستثمرين بالرشد والعقلانية، من أجل السعي إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم.
5. انعدام الأرباح غير العادية.
6. تكلفة معقولة لعمليات التبادل.
7. عدم وجود مستثمرين لديهم القدرة على تحليل المعلومات المتاحة أكثر وبشكل أفضل من غيرهم.
8. أن تكون توقعات المتعاملين في السوق متماثلة فيما يخص اتجاهاتها.

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ثالثاً: أنواع كفاءة الأسواق المالية

وتنقسم بدورها إلى نوعين: كفاءة تسعيرية وكفاءة تشغيلية

1. الكفاءة التسعيرية:

ويطلق على الكفاءة التسعيرية للسوق بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل للمتعاملين في السوق بسرعة أي بدون فاصل زمني، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس المعلومات المتاحة كافة، ليس هذا فقط بل أن المعلومات تصل إلى المتعاملين دون أن يتكبدوا في سبيل الحصول عليها تكاليف عالية، وهذا يعني إن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، فضلاً عن ذلك ينبغي أن تكون المعلومات صادقة مع إمكانية الحصول عليها في اللحظة نفسها بمعنى إن تسعير الورقة المالية قائم على أساس المعلومات وليس على أساس الإشاعات، وبالتالي فإن أسعار السوق المالية الكفؤة في الخارج هي الأسعار التي تمثل في أي وقت القيمة الحقيقية والعادلة للسهم أو التقدير الأمثل لقيمتها الحقيقية.¹

2. الكفاءة التشغيلية:

وتدعى بالكفاءة الداخلية والتي تعني إمكانية تحقيق التوازن في السوق المالية بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون في ذلك تكلفة مالية عالية للوساطة والسمسرة وغالباً ما تقاس الكفاءة التشغيلية بمدى الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء والعلاقات بينهما عكسية، بمعنى إنه كلما قل الفارق بين السعرين زادت الكفاءة التشغيلية والعكس صحيح.²

ولكي تكون الأسواق المالية ذات كفاءة تشغيلية يقتضي ما يلي³:

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² نفس المرجع، ص 4.

³ نفسه، ص 5.

1- قيام الوسطاء الماليين بإيصال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين بالحد الأدنى من

الكلفة، وبما يحقق لهم العائد العادل مقابل خدماتهم، وبالتالي فإنه يجب أن تكون الأوراق

المالية جميعها قابلة للتسويق بشكل مباشر.

2- لابد من التنافس بين صناع السوق وبين السماسرة وهذا التنافس يدفع بمعدلات العمولة

والهوامش باتجاه الانخفاض المستمر، مما يزيد من كفاءة السوق المالية التشغيلية.

ويتضح من مفهوم كفاءة التشغيل، إن كفاءة التسعير تعتمد بشكل كبير على هذه الكفاءة، فلكي

تعكس الأسعار السوقية للورقة المالية المعلومات بشكل كامل وسريع، فإنه لابد أن تكون كلفة تنفيذ

الصفقة عند حدودها الدنيا، وبالشكل الذي يسوغ الجهد المبذول للحصول على المعلومة الجديدة

وتحليلها، وبغض النظر عن حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومة في سعر الورقة المالية.

المطلب الثاني: مقومات ومستويات كفاءة الأسواق المالية

أولاً: مقومات كفاءة الأسواق المالية

هناك أربع مقومات رئيسية لكفاءة الأسواق المالية:¹

1. دقة وسرعة وصول المعلومات:

إن دقة وسرعة وصول المعلومات في سوق الأوراق المالية تعمل على زيادة كفاءة تخصص الموارد

في الاقتصاد بتوجيهها نحو المؤسسات ذات الكفاءة أو القطاعات ذات المزايا النسبية، وهو ما

يعني تحقيق كفاءة السوق وبدورها تؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

¹ بن امر بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

2. كفاءة التشغيل والتسعير:

أو ما يسمى أيضا بمتطلبات كفاءة السوق، حيث كفاءة التشغيل هي الكفاءة الداخلية ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون تحمل أطراف السوق لتكاليف مرتفعة ودون تحقيق التجار والسماسرة لأرباح غير عادية، أما كفاءة التسعير وهي الكفاءة الخارجية ويقصد بها المعلومات الجديدة التي تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير مما يجعل أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات المتاحة وذلك دون أن يتحمل المتعاملين تكاليف مرتفعة مما يعني إتاحة الفرصة للجميع.

3. السيولة:

ويقصد بها أن يستطيع كل من البائع والمشتري من إبرام الصفقة بسرعة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على تلك الورقة المالية. فالسيولة المالية لها أهمية كبيرة في زيادة كفاءة السوق المالية، وذلك لأن المعلومات المتاحة تنعكس بسرعة كبيرة على أسعار الأوراق المالية التي تتميز بالسيولة، وفي حالة عدم وصول معلومات جديدة إلى السوق يعني هذا أن السيولة تتطلب بالإضافة إلى سهولة التسويق توفر سمة الانتظام أي استقرار الأسعار وعدم تعرضها لتغيرات كبيرة من صفقة لأخرى.

4. عدالة السوق:

تعني عدالة السوق إتاحة فرص متساوية لجميع المتعاملين في الأوراق المالية سواء من ناحية الوقت أو توفير المعلومات، حيث أنه في جميع الأسواق المالية تعمل اللجنة المكلفة بمراقبة الأوراق المالية على نشر المعلومات وإتاحتها لجميع المتعاملين بالتساوي، كما أنه في حالة وجود خلل بين

العرض والطلب لورقة مالية معينة فإن هذه اللجنة عادة ما تلجأ إلى إيقاف التعامل على تلك الورقة لفترة قصيرة قد تكون ساعة أو أكثر من أجل إعطاء فرصة متساوية لجميع المتعاملين لاستغلالها.

ثانياً: مستويات كفاءة الأسواق المالية

هناك ثلاث مستويات لكفاءة الأسواق المالية: مستوى ضعيف، مستوى شبه قوي أو متوسط ومستوى قوي، حيث ترتبط هذه المستويات بفكرة أن أسعار الأوراق المالية تتقلب بشكل عشوائي في فترات زمنية مختلفة تبعا للمعلومات المتاحة للمتعاملين في السوق. ولقد جاء تقسيم كفاءة السوق المالية إلى هذه المستويات المختلفة عن الدراسة التطبيقية التي قام بها (Fama) عام 1965 التي حلل بموجبها حركة أسعار الأسهم المستخدمة في حساب متوسط داوو جونز Dow Jones حيث راقب الحركة اليومية لأسعار 30 سهم خلال خمس سنوات وقد خلص من خلال دراسته إلى قياس الدرجة العشوائية التي تحصل في تقلبات أسعار الأسهم، وقد بين تماماً أن المعلومات الجديدة التي تصل إلى المستثمر في الأسهم وبشكل مفاجئ قادرة أن تغير من نظرة المستثمر المستقبلية. وبما أن المعلومة التي تصل إلى المستثمر مستقلة عن غيرها من ناحية الزمن لذلك فإن أسعار الأوراق المالية في السوق سوف تتقلب عشوائياً صعوداً ونزولاً طبقاً للمعلومات الواردة.¹

1. المستوى الضعيف:

المستوى الضعيف لكفاءة الأسواق المالية يعني أن المعلومات التي تعكسها أسعار الأوراق المالية هي معلومات تاريخية، مما يجعل من عملية التنبؤ بالأسعار المستقبلية صعبة.² ففي هذا المستوى تزداد أهمية عمل المحللين الماليين لقدرتهم على تحليل المعلومات المحاسبية أكثر من غيرهم وبالتالي يوفرون معلومات لبعض المتعاملين في السوق المالية حيث يمكن أن يحققوا من خلالها

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² نفسه، ص 6.

أرباح استثنائية على حساب متعاملين آخرين، ولمعرفة المستوى الضعيف لكفاءة السوق المالية هناك عدة اختبارات إحصائية تستخدم لهذا الغرض منها اختبار الارتباط المتسلسل، اختبار الدورات أو التكرارات، اختبارات قاعدة الترشيح، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار نسبة التباين.....

2. المستوى المتوسط أو شبه القوي:

المستوى المتوسط لكفاءة الأسواق المالية يعني أن المعلومات التي تعكسها أسعار الأوراق المالية هي المعلومات التاريخية المتاحة بالإضافة إلى المعلومات المنشورة في القوائم المالية. وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات، حيث في البداية تكون الاستجابة ضعيفة لأنها تكون مبينة على وجهة نظر أولية شأن تلك المعلومات غير أنه عند مرور وقت قصير سوف يتوفر التحليل النهائي للمعلومات لتعكس أثره على أسعار الأسهم.

ويمكن اختبار كفاءة السوق تحت المستوى شبه القوي باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي المالي وهي: نموذج السوق، نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج التسعير المرجح.¹

3. المستوى القوي:

تعني أن سعر السهم في السوق هو انعكاس لجميع المعلومات المتاحة للعامة والخاصة أي المعلومات المنشورة العامة إضافة إلى المعلومات التي يتحصل عليها فئة معينة ككبار المتعاملين في الأسهم، وهذا يعني استحالة أن يحقق أي مستثمر أرباح غير عادية على حساب الآخرين وقد ثبتت صحة هذا الفرض.

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

ويتم اختبار كفاءة السوق تحت المستوى القوي من خلال مقارنة أداء المطلعين مع أداء مشتركري السوق الآخرين فإذا كان أداء المطلعين أفضل من أداء المشتركين الآخرين فهذا يدل على عدم كفاءة السوق بالمستوى القوي لان هؤلاء امتلكوا معلومات خاصة ولم تنعكس في الأسعار وغير متوفرة للآخرين وعليه فهم حققوا عوائد لم يحصل عليها الآخرين. أما إذا كان أداؤهم مساويا أو أقل من أداء السوق ككل فان ذلك يشير إلى كفاءة السوق تحت المستوى القوي. وقد ذكر الباحثون أن الاختبارات الإحصائية التي تختبر هذا المستوى من الكفاءة تقسم إلى نوعين هما: اختبارات تتعلق بمعرفة هل العوائد غير العادية متأنية مباشرة من المعلومات الخاصة، واختبارات تفحص الأداء الاستثماري للمشاركين الرئيسيين في السوق المالية، حيث توضح فيما إذا كان هؤلاء المشتركين يمتلكون معلومات سرية غير معلنة يتمكنون من خلالها تحقيق التفوق في السوق وتحقيق العوائد العالية على حساب الآخرين¹.

المبحث الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وانعكاس

ذلك على كفاءة الأسواق المالية

أصبح لجميع المختصين في العالم قناعة بأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له دور مهم في الحد من الأزمات وحماية الشركات من خطر الإفلاس، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار في الأسواق المالية وزيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال تعزيز الشفافية ورفع مستوى الإفصاح وبعث الثقة في نفوس المساهمين، وبهذا يمكننا القول أن مبادئ حوكمة الشركات تصب كلها في الرفع من كفاءة الأسواق المالية لأن هذه الأخيرة تعني قدرة السوق على الدقة والسرعة في توفير المعلومات لجميع المتعاملين بطريقة سهلة وعادلة وهذا ما تهدف إليه قواعد الحوكمة من خلال:

¹ نفس المرجع، ص 7.

المطلب الأول: زيادة كفاءة نظام المعلومات المحاسبي

لقد رأينا في الفصل السابق كيف تؤثر حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية ووجدنا أن هناك علاقة طردية موجبة بين الحوكمة وجودة مخرجات نظام المعلومات، وتتوقف كفاءة الأسواق المالية على كفاءة نظام المعلومات، أي مدى توافر المعلومات والبيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها. وتؤدي المعلومات دورا مهما في السوق المالية إذ تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم في شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة، لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، وقد تبين مما سبق أن من أهم خصائص السوق المالية الكفاءة أن تعكس أسعار توازن الأسهم وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها. ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتمائلها بالنسبة لجميع المستثمرين وكذلك على قدرة هؤلاء المستثمرين على تحليل وتفسير هذه المعلومات.¹

إن زيادة كفاءة الأسواق المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بما توفره النظم المحاسبية من معلومات عن الأوراق المالية التي يتم تداولها بها وكذلك عن الشركات المصدرة لها. ويتمثل دور حوكمة الشركات في نجاح وزيادة فاعلية الأسواق المالية من خلال توفيرها للمعلومات التالية:

1. توفير المزيد من الإفصاح والشفافية في محتويات القوائم المالية للشركات.
2. التوسع في استخدام القوائم والكشوف والبيانات الإضافية، وكذا الملاحق واعتبار ذلك متما للقوائم المالية المنشورة.
3. إتاحة التقارير والقوائم المالية للمستفيدين منها في الوقت المناسب.

¹ محمد بن بوزيان، لحسين جديدين، بن اعمر بن حاسين، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02، ص 258.

4. ضرورة توافر الوضوح والقابلية للفهم في المعلومات الواردة بالقوائم المالية لتسهيل عملية

استخدام هذه القوائم من قبل المتعاملين في السوق.

5. الإفصاح عن البنود غير العادية للتغيرات في السياسة المحاسبية والظروف الطارئة

والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

6. الإفصاح عن أسس ونسب توزيع الأرباح بين أطراف الشركة المختلفة.

ولا شك أن هذه العوامل من شأنها أن تعمل على توفير وترسيخ الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، فضلا عن إتاحة الفرصة لهم لاتخاذ قرار التعامل مع الشركة المصدرة للأوراق المالية.

فالمعلومات المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها، أما على مستوى الاقتصاد ككل فإن توفر المعلومات يؤدي دورا هاما في تحقيق آلية خاصة بسوق الأوراق المالية من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق والمتعاملين، وبالتالي تنشيط التنمية الاقتصادية في الدولة، وكلما ازدادت درجة الاعتماد على المعلومات كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات، وإذا ما قدر أحد المستثمرين أن المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن القرار المحتمل لذلك هو الإحجام عن الاستثمار.¹

وخلاصة لما سبق تتوقف كفاءة السوق المالية على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية حيث أن نجاح السوق يعتمد أيضا على ما يلي:²

¹ محمد بن بوزيان، لحسين جديدين، بن امر بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص 258.

² نفسه، ص ص 258 / 259.

1. توافر المعلومات المحاسبية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.
 2. توافر نوعيات مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول بحيث يكون لكل منها خصائصها ودرجة المخاطر المرتبطة بها على نحو يلبي احتياجات المستثمرين.
 3. إظهار أهمية الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة الأوراق المالية وهو ما يعرف بمعيار الإفصاح العام الذي يؤدي إلى توفير قدر كافي من المعلومات الملائمة التي تتصف بالدقة والموضوعية والتي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.
 4. المعلومات المحاسبية تمكن المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع تحقيقها مستقبلاً، والمتمثلة في توزيع الأرباح أو الأرباح الرأسمالية وأيضاً تقدير درجة المخاطر المتعلقة بالأسهم وبتكوين محافظ استثمارية ملائمة.
- كما أن حوكمة الشركات من خلال مبادئها الستة والتي صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي حيث لاقت قبولا واسعا من قبل معظم الدول في العالم، تهدف أيضا إلى إلغاء أثر عدم تماثل المعلومات إذ أن عدم تكافؤ المتعاملين في الحصول على المعلومات يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة سوق الأوراق المالية من جهة أخرى أي أن عدم تماثل المعلومات بمعنى امتلاك بعض المتعاملين لمعلومات لا يمتلكها الآخرون مثل كبار العاملين في الشركات الذين يكتسبون معلومات معينة يتم حجبها عن المستثمرين بهدف تحقيق عائد غير عادي وذلك قبل نشرها في القوائم المالية، فشعور أحد المستثمرين بعدم المساواة في الحصول على المعلومات بالنسبة لورقة مالية معينة كفيل بأن يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن التعامل فيها مما

يؤدي إلى انخفاض حجم العمليات في السوق وتناقص حجم السوق كنتيجة لتراجع عدد الأوراق المالية المتداولة في لحظة ما وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم تماثل المعلومات في السوق يمكن أن ينعكس في شكل اتساع مدى السعر مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات وتناقص السيولة وبالتالي تناقص عدد المتعاملين، ومنه نستنتج أن عدم تماثل المعلومات وعدم توفر المعلومات بشكل غير عادل أمام جميع المستثمرين أو عدم توفر الأشخاص القادرين على تحليلها سوف يحول السوق المالية إلى سوق للمضاربة العشوائية والتي تقود إلى تسعير خاطئ لا تبرره أساسيات الاستثمار في الشركة المصدرة للأسهم، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية المتاحة.

وقد ترجع عدم الكفاءة في نظام المعلومات إلى التأخر في نشر المعلومات والبيانات مما يقلل من فائدة ما تتضمنه من معلومات للمتعاملين ويتوقع في هذه الحالة أن تسود ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى تحقيق البعض لعوائد زائدة يمكن أن تتسبب في حدوث ظواهر سلبية للغاية، أما العامل الآخر الذي يمكن أن يكون وراء عدم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية فيتمثل في نوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المنشورة، بحيث يفشل المتعاملون في اتخاذ قرارات استثمارية ناضجة بسبب عدم حصولهم على جميع المعلومات الضرورية أو لإغفالها بعض المتغيرات الرئيسية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة¹.

المطلب الثاني: تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية

إن تحقيق الشفافية والإفصاح يعتبر من بين الأهداف والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في نفس الوقت، وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة

¹ بن امر بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110

الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة، أما نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم وموضوعية، وتعرض في الوقت المناسب، وغالبا ما يعمل على ربط الإفصاح بالمجال المحاسبي، ويقصد هنا بالإفصاح المحاسبي على أنه أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط . وكنتيجة لشمولية واتساع نطاق الإفصاح في المحاسبة، فإنه من الأهمية التركيز على النقاط التالية:¹

1. كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: كثيرا ما تتردد الشركات في زيادة مستوى الإفصاح المالي وتلتزم بالحد الأدنى، وذلك لأن زيادة الإفصاح قد يلحق أحيانا بها أضرار خاصة من قبل المنافسين، أما من حيث نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عليها فعادة ما تتحكم المبادئ المحاسبية بطبيعة ونوعية المعلومات في القوائم المالية كمبدأ التكلفة التاريخية، والتوقيت، والموضوعية...الخ.

2. زمن الإفصاح عن المعلومات: حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فاعلا من الأهمية مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات، إذ يجب إيصالها للمستثمرين في وقت مبكر خاصة أن ذلك سيؤثر على قرارهم، لذا من المفضل أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة المعلومات الحديثة لمستخدميها، ويفترض عرض تلك التقارير في فترات متتابة حتى تكشف عن التغييرات في وضع الشركة والتي تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات المستثمرين.

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، عدد 07، 2010/2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 184.

3. كيفية الإفصاح عن المعلومات: توصف المحاسبة بأنها نظام معلومات متكامل، تتمثل مخرجاته في القوائم المالية الأساسية، كقائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، والملحق، التي يجب أن تعرض بشكل بسيط وواضح وطبيعي وأن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة المستخدمة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم.

ويعتبر الإفصاح المالي والمحاسبي مسألة قانونية تلزم كل شركات الأموال بنشر البيانات والقوائم المالية، والإفصاح عنها في أوقات محددة لتحقيق الكفاءة في السوق المالية وذلك عن طريق:¹

1. متابعة التزام الشركات بتوفير بيانات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة.
2. تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة.
3. الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية.
4. تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

أما فيما يخص مبدأ الشفافية فيعني أن تكون هناك عدالة بالنسبة لجميع المعلومات المتاحة وبدون أي تمييز سواء بين المساهمين أو بين الجمهور، ولا يمكن لأحد من الأطراف المتعاملين في السوق المالية أن يكون لديه معلومات أكثر من غيره لكي لا يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عن ذلك اتخاذ قرارات خاطئة، وبالتالي الحفاظ على حقوق المساهمين من خلال حصولهم على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة وغير مكلفة. حيث يؤدي هذا إلى زيادة الثقة بالنسبة لجميع المتعاملين في السوق

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 184.

المالية وبذلك يميلون إلى الأوراق المالية التي تصدرها الشركات التي تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية، مما يزيد من حجم التعامل وبالتالي يرتفع مستوى كفاءة السوق.

المطلب الثالث: تفعيل دور الهيئات المشرفة على السوق المالية

بعد الأزمات الأخيرة التي شهدتها العالم والتي أثرت تأثيرا كبيرا على كفاءة الأسواق المالية، أصبح من الضروري من خلال حوكمة الشركات تعزيز دور الهيئات المشرفة على الأسواق المالية، عبر دورين أساسيين: دور رقابي أين يتم مراقبة أداء الشركات المدرجة في البورصة ومدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات ودور تنظيمي أين يتم تنظيم سوق التداول للأوراق المالية لتوفير المناخ الملائم للمتعاملين وحماية المستثمرين.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح لهيئة سوق المال والمتمثلة في:

SEC (SECURITIES EXCHANGE COMMISSION) صلاحيات واسعة من خلال قانون ساربانس أوكسلي (SARBANES-OXLEY) والذي صدر سنة 2002 حيث عزز دور هيئة سوق المال وأعطاه قوة في مراقبة الشركات والمعلومات المحاسبية الخاصة بها، حيث يمكن لهذه الهيئة وبقوة القانون بالمطالبة بكفاءة هيكل وسير الأجهزة التي تقوم بإعداد الحسابات الاجتماعية، ونظم هذا القانون أيضا كيفية تشكيل وعمل لجان التدقيق كما تناول أيضا الأجور الخاصة بالمديرين، فمن خلال هذا القانون قامت الولايات المتحدة بإجراء تعديلات لزيادة صلاحيات هيئة سوق المال، مثل إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية أن تتبنى وتسن قانون يقدم إلى الهيئة خاص بأخلاقيات والتي يجب أن تنص على قواعد خاصة بتضارب المصالح بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، كما أن هناك تعديل آخر أيضا حيث كانت الهيئة لها الحق في الإجراءات القانونية فقط، أما بعد هذا القانون فيمكن لها أن تقوم ببعض الإجراءات

الإدارية وعلى سبيل المثال القيام بإقصاء أو فصل بعض الإداريين أو بعض المسيرين في الشركات المدرجة في السوق المالية.¹

وحدثت بعض الدول بعد ذلك حذو الولايات المتحدة الأمريكية مثل فرنسا من خلال لجنة عمليات البورصة COB والتي منحت أيضا صلاحيات واسعة حول المعلومات المحاسبية، محافظة الحسابات والأجهزة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، والمسيرين لهذه الشركات المدرجة في البورصة. ومن هنا نستنتج في النهاية أن المهمة الرئيسية لهذه الهيئات هي حماية المستثمرين والقيم المنقولة.²

وهذا ما يبين الدور الرقابي الذي أصبحت تؤديه هيئات السوق المالية في معظم الدول التي سنت قوانين وتشريعات مناسبة، كقانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية، اللوائح التنفيذية، قانون الاستثمار، والقوانين العامة ذات الصلة والتأثير المباشر على السوق، وتتضمن عمليات الرقابة تلك ما يلي:³

1. الرقابة على الشركات المدرجة في السوق.
2. الرقابة على الوساطة وصناديق الاستثمار.
3. الرقابة على التداول.

وفي الدول العربية أثارت الأزمة التي شهدتها سوق الأوراق المالية غير الرسمي بدولة الإمارات في صيف 1998 المخاوف لدى أوساط المستثمرين والشركات المتداول أسهمها في السوق والوسطاء، خصوصا بعد الركود الشديد في حركة التداول، والانخفاض الملحوظ في أسعار الأسهم في عامي 1999 و 2000 حيث امتدت آثار هذه الأزمة لفترة طويلة تصل إلى أكثر من عامين، مما جعل

¹ Véronique Magnier, OP-CIT, p42.

² Idem, p42.

³ مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

سوق الأسهم يفقد بريقه في توجيه المدخرات إلى الاستثمار الحقيقي المنتج بكافة قطاعات الاقتصاد القومي. لقد تأكد لكافة أطراف الأزمة أن ما حدث في السوق يرجع في الأساس إلى عدم تنظيم السوق، وغياب القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير عمله، الأمر الذي يجعله دائما عرضة لمثل هذه الأزمات والتقلبات، لذا فقد سارعت السلطات في دولة الإمارات بتحرك قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وأعلنت كل من إمارتي دبي وأبو ظبي في عام 1999 إنشاء بورصات منظمة لتداول الأوراق المالية، باعتبار أن البورصة تمثل الحل والمخرج الأكثر فعالية للسوق مما يتعرض له، وخضوعه لمزاجية المتعاملين وسيطرة الشائعات والمضاربات التي تحكم عمليات التداول. وفي عام 2000 تم إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وافتتاح سوقي دبي المالي وأبو ظبي للأوراق المالية، ووضعت الهيئة الضوابط التشريعية لإدراج الشركات المساهمة والوسطاء والضوابط الأخرى التنظيمية. فقيام البورصة الرسمية يضمن سلامة المعاملات ودقتها، والقضاء على المضاربات المفرطة والشائعات والطلبات والعروض الوهمية، وتحقيق السعر العادل والمناسب في تداول الأوراق المالية، وضمان الإفصاح والشفافية من جانب الشركات والوسطاء، وإلى غير ذلك من عوامل تؤدي إلى تنظيم عمليات التداول، والعمل على تلافي أسباب تدهور الأوراق المالية.¹

¹ رايس حدة، محاضرات في الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 185.

خلاصة الفصل:

إن كفاءة الأسواق المالية ترتبط ارتباط وثيق بين دقة وجودة المعلومات المتاحة للمتعاملين وسرعة توفرها لديهم ومدى انعكاس ذلك على سعر الورقة المالية، لكي يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالأوراق المالية على أسس سليمة تقلل من مخاطر الاستثمار، بغية الوصول في الأخير إلى تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله الأسواق المالية وهو نقل المدخرات ورؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز لتحقيق التنمية الاقتصادية. وخلصنا في هذا الفصل إلى العلاقة الطردية الموجبة بين كفاءة الأسواق المالية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تهدف إلى خلق توازن بين تضارب المصالح بين أصحاب المصالح في الشركات، وتحقيق العدالة والشفافية في معاملات الشركات وحق المساءلة وحماية المساهمين وتحقيق الإفصاح العادل. وهذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين، لأن المستثمر إذا تأكد أن هناك شفافية في المعلومات ويحصل عليها بسرعة وبدون تكلفة، وأن هناك عدالة بين جميع المستثمرين، سيؤدي ذلك حتما إلى زيادة التعامل والإقبال على الأسواق المالية مما يزيد من كفاءتها لأن هذه الكفاءة تقاس بحجم التداول في السوق وعدد المتعاملين فيها.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر -

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

تمهيد:

وتدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا فيه لحوكمة الشركات وكيفية تأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية ودرجة ومستوى الإفصاح والشفافية، حيث أن هذه الأخيرة أي المعلومات تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأسواق المالية أردنا في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية من خلال تحليل وتقييم أداء بورصة الجزائر، والوقوف على أهم المعوقات التي تواجهها، كما قمنا أيضا بدراسة إستبائية لمعالجة الفرضيات التي تم وضعها لتحقيق أهداف الدراسة وهل أن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تهدف في الأخير للوصول إلى معلومة محاسبية صادقة تعكس الصورة الحقيقية للشركات من جهة، ومن جهة أخرى تقديم هذه المعلومات بصفة عادلة وشفافة لجميع مستخدميها وفي الوقت المناسب، يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية. ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وأثرهما على بورصة الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر في ظل حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

المبحث الأول: حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وأثرهما على بورصة الجزائر.

ظهر مصطلح الحوكمة في الجزائر سنة 2009، من خلال إصدار دليل سمي بميثاق الحكم الراشد، والذي تم إصداره من طرف وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، كمؤسسة التمويل الدولية IFC، والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات GCGF، بالإضافة إلى مساهمة بعض الهيئات المحلية أبرزها منتدى رؤساء المؤسسات FCE، حيث أن الغرض من إعداد هذا الميثاق هو إرساء مبادئ الحوكمة المتعارف عليها دوليا مع مراعاة خصوصية المؤسسة الجزائرية، والتي أغلبها تعتبر مؤسسات متوسطة وصغيرة وهذا ما يفسر صدور ميثاق الحكم الراشد في الجزائر عن الوزارة المذكورة سابقا.

المطلب الأول: الحوكمة في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في: تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح إشكالية الحكم الراشد للمؤسسة، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية. وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع ومن ثم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

متجانس ومتعدد التمثيل. وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بدعمها للمشروع بواسطة قبول رعاية الملف وتكليف أحد إداراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذا تسخير الدعم المادي. كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية و المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة.¹

خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008 عمل هذا الفريق تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على بلورة هذا القانون، الذي استلهم من المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الجزائري.

جاء هذا الميثاق سنة 2009 في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول تحت عنوان: ضرورة ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة، والجزء الثاني: المعايير الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة، بالإضافة إلى الجزء الثالث الذي يتضمن جملة من الملاحق. تطرق الجزء الأول إلى الظروف التي تمر بها المؤسسة الجزائرية وخاصة المتوسطة والصغيرة منها كونها تمثل الأغلبية في الجزائر، فالشركات الكبيرة المدرجة في البورصة عددها قليل في الجزائر، ولهذا كان التركيز على الصنف الأول من الشركات كهدف ذو أولوية، وكان التركيز أيضا على تبين المشاكل التي يواجهها الحكم الراشد في هذه الشركات. أما الجزء الثاني فيبين كما ذكرنا المعايير الأساسية للحكم الراشد في جميع الأشكال القانونية للشركات في الجزائر والقائمة على المبادئ الرئيسية الأربعة التالية:²

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 13.

² نفسه، ص 27.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

1. **الإنصاف** : الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات

المرتبطة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة.

2. **الشفافية** : الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن

تكون واضحة وصريحة للجميع.

3. **المساءلة** : مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة.

4. **المحاسبة** : كل طرف شريك يكون محاسباً أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول

عنه.

هذه المبادئ الأربعة العالمية تشكل مقاييس تدعم بعضها البعض، أي أنها تطبق معا وبترباط، فهي

ليست اختيارية ولا يمكن عزلها عن بعضها البعض، إذ تشكل نوعاً من «المربع السحري» والذي

يجعل من الحكم الراشد خيار الفوز في كل الظروف. وبعبارة أخرى، فإن عملية توزيع المسؤوليات

(المسؤولية) و الرقابة (المحاسبة) يجب أن تتم بإنصاف وشفافية. علاوة على ذلك، فإن قواعد

الإنصاف والشفافية تخضع لتوزيع المسؤوليات والإشراف. وهذا يعني أن مبادئ الحكم الراشد

للمؤسسة هي كل متكامل، بالرغم من أنها (المبادئ الأربعة) تعمل بطرق مختلفة حسب المبدأ

المطروح، وهذا لا يمنع أن تكون كل المبادئ حاضرة في آن واحد ومتشابكة. في مجال مناهج

رصد ومراقبة النتائج، فإن مبدأ الشفافية، في كيفية توزيع المسؤوليات، هو الذي يهتم أكثر. بالمقابل

فإن مبدأ المساواة يسترجع أوليته، كلما تعلق الأمر بتنظيم العلاقات بين الأطراف الشريكة الداخلية،

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

بواسطة توزيع المسؤوليات، فيما بينهم. إن مقارنة المسائل التي تمس نقل الملكية والخلافة ستخضع إلى ضرورة احترام المسؤولية المحددة لكل الأطراف بالنسبة للآخرين (المساءلة)، و هكذا دواليك.¹

والجزء الثاني من هذا الميثاق وضح كيف تكون العلاقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلين الداخليين، ونعني بذلك العلاقة بين المساهمين من خلال الجمعية العامة للمساهمين والإداريين من خلال مجلس الإدارة والمسيرين التنفيذيين من خلال المديرية. كما وضح أيضا العلاقة بين الشركة والأطراف الفاعلين الخارجيين، ونعني بذلك علاقة الشركة مع السلطات العمومية كشريك، مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بثقة وشفافية، مع الموردين من أجل تعاون دائم، مع الزبائن باعتبارهم الملاك الحقيقيين للشركة، مع العمال كزبائن أوليين ومع الشركات المنافسة من خلال منافسة شريفة وأخلاقية. كما تناول هذا الجزء أيضا نشر المعلومة المالية الكاملة والصحيحة وفي الوقت المناسب، والالتزامات القانونية الخاصة بنشر الوضعية المالية السنوية للشركات، أما الشركات المساهمة في البورصة فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي و كذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييمها. وبالإضافة إلى الالتزامات القانونية فإن الشركة ملزمة بنشر المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة كالمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، العمال، الأعضاء المشاركة في إطار الالتزامات التعاقدية أو بنية إبداء الشفافية الإرادية.

أما الجزء الثالث فيحتوي على ثمانية ملاحق، حيث يتناول الملحق الأول ماهية المؤسسة ويجب على عدة أسئلة مثل ما هي المؤسسة وكيف تشتغل وكيف تساهم في التنمية المستدامة، ويتناول

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 66.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الملحق الثاني عناصر الأفكار حول الحكم الراشد في المؤسسة حيث يبين المواضيع الأربعة

الرئيسية للحكم الراشد للمؤسسة والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: المواضيع الأساسية للحكم الراشد في الجزائر

العلاقات بين الأطراف الشريكة	صحة النتائج المتحصل عليها من قبل الشركة	حالات نقل الملكية والخلافة	التناسق بين الإستراتيجية ومصالح المؤسسة
كيفية تنظيم العلاقات بين الأطراف الشريكة الداخليين فيما بينهم وفيما بين الأطراف الشريكة الخارجيين؟	ما هي الأساليب المعتمدة لإعداد التقارير ومراقبة النتائج وما هي إجراءات الرقابة الواجب تبنيها قصد الاحترام الصارم لطرق الرقابة هذه؟	كيف يمكن تجنب حدوث اضطرابات أو اختلال في حالات انتقال سندات الملكية أو الخلافة على رأس المؤسسة؟	الأهداف الإستراتيجية المحددة من طرف المؤسسة والوسائل المسخرة لتحقيقها هل هي على توافق تام ومتناسقة مع مصالح المالكين؟

المصدر: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ص 64.

أما الملحق الثالث فيتطرق إلى علاقة الحوكمة والمؤسسة العائلية، والملحق الرابع يتناول التقييم الذاتي لطرق إدارة وتسيير الشركة، والملحق الخامس يبين رؤية متعددة الأوجه للمؤسسات الجزائرية، والملحق السادس كان تحت عنوان تضارب المصالح في المؤسسات، والملحق السابع استدامة المؤسسات، أما الملحق الثامن والأخير والذي يمثل معجم المصطلحات حيث قام بشرح بعض المصطلحات وقدم تعريفا دقيقا لها مثل تعريف المساهم أو الشريك، شرح الحقوق السياسية للمساهمين، الحقوق المالية للمساهمين، الحقوق الوراثية للمساهمين، الأرباح، النتيجة والفوائد.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

المطلب الثاني: جودة المعلومة المحاسبية في الجزائر

في إطار التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، وهذا من خلال سعيها إلى تشجيع عمليات الخصخصة والسماح بقدر أكبر من الحرية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وتحفيزه على النمو، وكذلك تسهيل المعاملات الدولية، فحاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمستجدات الدولية الراهنة ومع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS/IAS) وذلك بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 من ذي القعدة سنة 1428 هجرية الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعدد 74 الصادر في 15 من ذي القعدة الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحوكمة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف الشركات الجزائرية، والموجهة خاصة للأطراف الخارجية و أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدى صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.¹ هذا بالنسبة للجانب المحاسبي أي بمعنى كيفية إعداد المعلومة المحاسبية بما يتناسب مع المعايير الدولية، ولإضفاء المصادقية على هذه المعلومات المحاسبية

¹ خليصة مجيلي، ريمة شيبوب، أسس تقييم جودة المعايير المحاسبية كمدخل لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، اتجاهات النظام المحاسبي والمالي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، ص 478.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

قامت الجزائر بإعادة تنظيم مهنة التدقيق الخارجي، وذلك بإصدار القانون 01/10 سنة 2010، ومعايير التدقيق بدءاً من سنة 2016 كون هذه المهنة تعطي الضمان المعقول لصدق وشرعية الحسابات وخلو القوائم المالية من الإختلالات المعتبرة.

فالقانون 01/10 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 28 رجب 1431 الموافق لـ: 11 جويلية 2010، يعتبر اللبنة الأساسية في الوقت الحالي لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وهو ما توضحه المادة الأولى منه: « يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ». ومن خلال هذا القانون تم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية عن طريق خمس لجان، وهي لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم ولجنة مراقبة النوعية.¹ وتم إعادة هيكلة المنظمات المسؤولة عن هذه المهن، حيث تم إنشاء المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وهي هيئات مستقلة عن بعضها البعض وكل منها تتمتع بالشخصية المعنوية إلا أن لها مهام مشتركة تتمثل في:²

1. السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها.

2. الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم

¹ قانون 01/10 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42، جويلية 2011، المادة 04 و 05، ص 4.

² نفسه، ص 6.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

3. السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها.

4. إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية .

5. إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.

6. إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

كما يبين هذا القانون مسؤوليات كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

المدنية والجزائية والتأديبية، بالإضافة إلى الأحكام والحالات الأخرى.

أما فيما يخص معايير التدقيق بدأت وزارة المالية في سنة 2016 بإصدار معايير التدقيق الجزائرية

(NAA Normes Algériennes D'audit)، فعبر المقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري

2016 تم إصدار أربعة معايير وهي:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210: اتفاق حول أحكام مهام التدقيق.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505: التأكيدات الخارجية.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580: التصريحات الكتابية.

وفي نفس السنة أي سنة 2016 تم إصدار أربعة معايير أخرى عبر المقرر رقم 150 المؤرخ في

11 أكتوبر 2016 وهي كما يلي:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300: تخطيط تدقيق الكشف المالية.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500: العناصر المقنعة.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510: مهام التدقيق الأولية، الأرصد الافتتاحية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700: تأسيس الرأي، وتقرير التدقيق على الكشف المالية.
- وفي مارس من سنة 2017 تم إصدار أربعة معايير أخرى عبر المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 والذي يتضمن معايير التدقيق الجزائرية التالية:
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520: الإجراءات التحليلية.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570: استمرارية الاستغلال.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610: استعمال أعمال المدققين الداخليين.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620: استعمال أعمال خبير معين من طرف المدقق.
- وفي أكتوبر من سنة 2018 تم إصدار أربعة معايير أخرى عبر المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 والذي يتضمن معايير التدقيق الجزائرية التالية:
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230: وثائق التدقيق.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 501: العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530: السبر في التدقيق.
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به.
- تستهدف هذه المعايير جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية. وما يلاحظ على هذه المعايير أنها مستوحاة من المعايير الدولية للتدقيق، حيث أبقى المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر المكلف بإصدار هذه المعايير على نفس تسمية ورقم المعيار الموجودين في المعايير الدولية للتدقيق ISA، ورغم أن هناك تطابق كبير في المضمون أيضا، إلا أن هذا المجلس حاول أن يضيف عليها الطابع الجزائري الذي يتلاءم مع بيئة التدقيق في الجزائر.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

المطلب الثالث: تحليل وقراءة في حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية في

الجزائر

أولاً: حوكمة الشركات

سنقوم بتحليل حوكمة الشركات في الجزائر من خلال أدواتها الأساسية:

1. مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

رغم أن ميثاق الحكم الراشد في الجزائر ركز على دور مجلس الإدارة الذي يجب أن يحوي في تركيبته على أعضاء خارجيين، والمقصود بالخارجيين الأعضاء المستقلين الذين لا ينتمون إلى الفريق التنفيذي و للملاك، لكي نضمن من خلال هذه الاستقلالية نزاهة وشفافية المجلس، وإسداء نظرة موضوعية عن الشركة، وتقديم آراء ونصائح غير متحيزة بشأن المسائل التي يقع فيها التداخل بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وتقييد الفريق التنفيذي إلى مزيد من الانضباط والمسؤولية فيما يتعلق بجلب وتحويل المعلومة، بالإضافة إلى تفضيل التسيير الهادئ والواضح في حالات النزاعات والأزمات وذلك باتخاذ أحكام مخففة وفرص للوساطة¹. إلا أن القانون التجاري الجزائري في المادتين 610 و 619 ينص على عكس هذه القاعدة المهمة حيث يلزم شركات المساهمة على أن لا يقل أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة وعلى أن لا يزيد عن إثني عشرة وأن يكونوا حائزين على الأقل على 20% من رأس المال، وبالتالي يتضح لنا أن القانون التجاري الجزائري أهمل مبدأ الاستقلالية في مجالس الإدارة، هذا فيما يخص الشركات الكبرى التي تمثل نسبة قليلة في الجزائر.

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 40.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تمثل النسبة الأكبر، ففي الغالب نجد أنها لا تفصل بين الإدارة والملكية، بمعنى أن صاحب أو أصحاب المؤسسة هم مجلس الإدارة وهم الإدارة في نفس الوقت، وهو ما يؤدي إلى خلق نزاعات وصراعات داخل العمل. ومن ناحية أخرى كثيرا ما تؤثر الاختلافات الشخصية والعائلية على اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة، وهذا واضح جدا بالمؤسسات ذات الطابع العائلي، التي تحتل نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة، إذ أن معظمها مملوك ومدار من طرف عائلات. ومن هنا يمكن اعتبار أن الحوكمة ليست مجرد خيار، بل هي آلية أساسية وضرورية لاستقرار ونجاح هذا النوع من المؤسسات. ومع ذلك نجد في الواقع أن معظم هذه المؤسسات لا تعترف بأهمية تطبيقها، وهذا راجع لعدة أسباب منها:¹

- الكشف عن بيانات ومعلومات تستفيد منها المؤسسات المنافسة.
- إطلاع المساهم الصغير الذي يمتلك أسهم قليلة على حقيقة الوضع في المؤسسة.
- في بعض المؤسسات نجد أن الأعراف لديها أهم بكثير من تطبيق معايير تساهم في تحسين الإدارة بالمؤسسات.
- تعيين أفراد من خارج العائلة في مراكز حساسة يؤثر على مركزهم الاجتماعي.
- وبالمقابل تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة للحوكمة من عديد المزايا التي تمكنها من: فتح الباب لها بالدخول إلى الأسواق العالمية، وكذا إلى أسواق الأوراق المالية، وتقليل أثر النزاعات والخلافات العائلية على أدائها، وتحسين الأداء العام لها ومساعدة المديرين ومجالس الإدارات على تطوير إستراتيجيتها، وضمان اتخاذ قرارات مبنية على

¹ رحيب حسين، يحي دريس، حوكمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، ص 123.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

أسس حكيمة وسليمة، وتقليل المخاطر وتشجيع الأداء، وبالتالي تحسين فرص الوصول إلى أسواق المال، والتمكن من تحقيق مبدأ الشفافية والقابلية للمحاسبة.

وكل هذه النقاط التي تطرقنا لها فيما يخص مجلس الإدارة، تنطبق على اللجان المنبثقة عنه، من لجان التدقيق ولجان التعيينات ولجان المكافآت. حيث ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا وبكل وضوح اهتمام ميثاق الحكم الراشد بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الغير مدرجة في البورصة لكي تحصن نفسها ضد الصعوبات العويصة التي تعترضها بواسطة تبنيها لقواعد التسيير الشفاف والاستقرار والانضباط والصورة الحسنة، ولم يركز اهتمامه على الشركات المسعرة في البورصة كونها تمثل عدد ضئيل جدا، وهذه الميزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري كانت سببا ذلك.

2. التدقيق الداخلي:

رغم أن مهنة التدقيق الداخلي هي أداة تقييم ورقابة تساعد الشركة على إضفاء المصداقية والجودة في معلوماتها المحاسبية بطريقة منهجية وموضوعية، ورغم أنها حديثة نسبيا إلا أنها لم تعرف تطورا كبيرا في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى وخاصة المتقدمة منها، حيث وفي غياب الإطار التشريعي والتنظيمي لها، وفي عدم وجود معايير تدقيق خاصة بها، وعدم وجود هيئة مسؤولة عنها، جعل من هذه المهنة مجرد وظيفة موجودة في الهيكل التنظيمي للشركات. وهذا ما يلاحظ كذلك في ميثاق الحوكمة الذي لم يتطرق أصلا لمهنة التدقيق الداخلي، الذي كان من المفروض أن يضع القواعد والأسس التي تفعل دور المدقق الداخلي وتحافظ على موضوعيته واستقلاليته.

3. الإدارة العليا:

لقيام الإدارة العليا بالمهام الموكلة إليها والمتمثلة في إعداد واقتراح إستراتيجية الشركة وعرضها على مجلس الإدارة، وتنفيذها في حالة الموافقة عليها من طرف المجلس، وضمان الإشراف والرقابة على

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

تسيير الشركة، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة بالنتائج المحققة مقارنة مع الأهداف المحددة ضمن الإستراتيجية المعتمدة، وتزويده بالمعلومة التي تمكنه من قيادة ومراقبة نشاطات الشركة.¹ ولكن المشكل المطروح هنا هو تركيبة هذه الإدارة العليا حيث لم يحدد ميثاق الحوكمة تركيبها وأوصى فقط بضرورة أن يتم توظيف وتنصيب المديرية من طرف مجلس الإدارة وباقتراح من لجنة التعيينات والتي بدورها تعين من طرف مجلس الإدارة لهذا الغرض. ويمكن أن تتشكل من المساهمين أو من الإداريين و/أو من المسيرين الخارجيين. حيث يقصد بالمسير الخارجي كل عضو من الإدارة ليس بمساهم وليس بإداري، حيث يوظف على أساس كفاءته في مجال التسيير ودرايته العملية.² والهدف من هذا هو ضمان الاستقلالية والنزاهة من خلال مسيرين مستقلين خارجيين يؤدون عملهم بموضوعية يخففون تضارب المصالح بين المساهمين والإداريين، ولكن من الناحية العملية هذا غير موجود في الواقع الجزائري، حيث لا توجد إلزامية من طرف ميثاق الحوكمة ولا من طرف قوانين أخرى بضرورة احتواء الإدارة العليا على إداريين مستقلين.

ثانيا: جودة المعلومة المحاسبية

في الجزائر تكاد تكون الإدارة الضريبية هي المستخدم الوحيد والمهم للمعلومة المحاسبية، لكي تحدد مبلغ الضريبة المقتطعة، ولهذا حاول المشرع الجزائري توسيع دائرة المستخدمين للمعلومة المحاسبية وذلك من خلال الإصلاحات الكبيرة في المجال المحاسبي المذكورة سابقا، وخاصة لما تخلت الجزائر على الاقتصاد الموجه واتجهت نحو اقتصاد السوق، من أجل جذب المستثمرين والمقرضين عن طريق معلومة محاسبية ذات جودة، حيث مما سبق يتضح لنا أن المشرع الجزائري ركز على

¹ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، ص 42.

² نفسه، ص 43.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

نقطتين أساسيتين لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهما: إصدار مرجعية محاسبية جديدة متمثلة في النظام المحاسبي المالي كما أشرنا و إعادة إصلاح مهنة التدقيق من خلال القانون 01/10 ومعايير التدقيق الجزائرية، إلا أن هذه الإجراءات لم تخلو من بعض النقائص، ففي الجانب المحاسبي كان من المفروض إصدار معايير محاسبة جزائرية تبين كيفية المعالجة المحاسبية، أو على الأقل استكمال المذكرات المنهجية التي قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدارها في إطار شرح بعض المشاكل المحاسبية لبعض الحسابات في النظام المحاسبي المالي SCF، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن تخضع مهنة التدقيق الخارجي إلى هيئة مستقلة عن أي جهة، عكس ما هو عليه الحال اليوم في الجزائر حيث تخضع هذه المهنة إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي يعمل تحت وصاية وزارة المالية وهذا مخالف للأعراف والمبادئ المتعارف عليها دوليا فيما يخص عمل التدقيق الخارجي، فاستقلالية المدقق الخارجي من استقلالية الهيئة التابع لها، ولهذا وجب فصل المجلس الوطني للمحاسبة عن السلطة التنفيذية لضمان استقلالية ونزاهة هذه المهنة.

هذه النقائص المذكورة لم تؤخذ من طرف السلطات بجدية، حيث يلاحظ أن وتيرة الإصلاحات تسير ببطء شديد وفي بعض المرات بطريقة فوضوية وعدم وجود منهجية في ذلك، فمثلا قبل أن تبدأ الجزائر في إصدار معايير التدقيق كان من المفروض أن تقوم بإصدار معايير محاسبة أولا، أو على الأقل يتم إصدارهما في وقت واحد، فمن غير المعقول أن نقوم بإصلاح الخطوة الثانية (التدقيق) دون إصلاح الخطوة الأولى (المحاسبة)، وهذا عملا بمبدأ ترتيب الأولويات لأن مخرجات المحاسبة هي مدخلات للتدقيق. أما فيما يخص الإستقلالية للهيئة المسؤولة على مهنة المحاسبة والتدقيق ونقصد بذلك المجلس الوطني للمحاسبة والذي أصبح خاضعا من خلال القانون 01/10 للسلطة التنفيذية كما ذكرنا سابقا والممثلة في وزارة المالية، وتعتبر هذه النقطة من السلبات

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الرئيسية لهذا القانون الذي ألغى القانون 08/91 الصادر سنة 1991 أين كان المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين المنبثق من هذا القانون يتمتع باستقلالية تامة عن وزارة المالية، وهنا نطرح عدة تساؤلات لماذا تم تقييد هذه الاستقلالية في حين أن جميع الدول الأخرى تسعى إلى منح المزيد من الحرية والاستقلالية للهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة والتدقيق. وإذا لم يتم تدارك هذه النقائص في أقرب الآجال فأكد أنها تعيق مسعى تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر في ظل حوكمة الشركات.

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي لبورصة الجزائر وظروف نشأتها، بالإضافة إلى التطور الذي شهدته منذ بدايتها الفعلية إلى اليوم، وتقييم أدائها من خلال مؤشرات الأداء وكذلك الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق الدور المنوط بها.

المطلب الأول: التعريف ببورصة الجزائر

نشأة بورصة الجزائر كان نتاج التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر الذي فرضته الظروف التي شهدتها الجزائر في أواخر الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، تم إنشاء شركة القيم المنقولة Société des Valeurs Mobilières في التاسع من شهر ديسمبر سنة 1990 ثم تحولت بعد ذلك سنة 1992 إلى بورصة القيم المنقولة Bourse des Valeurs Mobilières ولكن نظرا لغياب الإطار الاقتصادي والقانوني الملائم وغموض

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

النصوص التنظيمية والتشريعية لم تستطع الجزائر آنذاك من تفعيل دور هاتين المؤسستين على أرض الواقع.¹

وبعد ذلك تم معالجة الإطار الاقتصادي والقانوني من خلال:

- مجموعة من القوانين الخاصة والقانون التجاري الجديد والتي جاءت بقواعد جديدة لتنظيم تسيير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة لأقلمتها مع متطلبات اقتصاد السوق.

- سلسلة من القواعد القانونية والمعايير المتوائمة مع كيفية سير البورصة وتأسيسها.

وبعد هذا التعديل في القانون التجاري وتهيئة الإطار الاقتصادي والقانوني تم إنشاء بورصة الجزائر من خلال المرسوم التشريعي رقم 10-93 الصادر في ماي من سنة 1993 والذي اعتبر أن البورصة هي الإطار الذي ينظم ويسير العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة المصدرة من طرف الدولة، أو من طرف الأشخاص المعنويين العموميين أو من طرف شركات الأسهم. وبدأت بورصة الجزائر نشاطها الفعلي في سنة 1998²

حيث ومع بداية 1997 تم اختيار الوسطاء في البورصة بمسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وكان الافتتاح الرسمي والفعلي لبورصة الجزائر يوم الأربعاء 17 ديسمبر 1997 بمقرها المادي بالغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة³.

¹ Chabha Bouzar, le contraintes de développement du marché financier algérien, revue compus, N°18, p 3.

² Idem, p 4.

³ شقيب عيسى، أزغار يحيى، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب لأزمة العالمية العالمية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 2016/07، ص 53.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

بورصة الجزائر هي عبارة عن تجمع للعديد من المؤسسات وهي:¹

1. لجنة تنظم عمليات البورصة ومراقبتها: La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB)

وهي سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين، تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة، وهي تتكون من رئيس يعين بموجب مرسوم رئاسي لمدة 04 سنوات، وستة أعضاء آخرين يعينون بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة 04 سنوات. وتختص سلطاتها في الثلاث سلطات التالية: السلطة التنظيمية حيث تصدر اللوائح التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات واعتماد الوسطاء في البورصة وشروط التداول والمقاصة والقواعد المتعلقة بنظام تسيير التسوية وتسليم السندات ومسك حساب الحفاظ على السندات، وسلطة المراقبة والإشراف وذلك من خلال فرض الالتزام بالقوانين والأنظمة من قبل المشاركين في السوق وخاصة بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات لضمان السير الحسن للسوق، أما السلطة التأديبية والتحكيمية حيث توجد بداخل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غرفة تأديبية وتحكيمية تتألف من رئيس وعضوين (02) منتخبين من بين أعضاء اللجنة، وعضوين (02) من القضاة يعينهم وزير العدل. وتختص الغرفة في المسائل التأديبية بالتحقيق في أي خرق للالتزامات المهنية والأخلاقية يرتكبه الوسطاء في عمليات البورصة، وكل انتهاك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم. وأما في المسائل التحكيمية،

¹ www.sgvb.dz.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

فتختص الغرفة بالتحقيق في النزاعات التقنية الناشئة عن تفسير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط سوق البورصة والناشبة بين جميع الأطراف الفاعلة في البورصة.

2. شركة تسيير بورصة القيم: La Société de Gestion de la Bourse des

Valeurs Mobilières (SGBV)

المعروفة عامة باسم بورصة الجزائر، وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة، حيث يمثل أعضاء مجلس الإدارة في ممثلي الست بنوك التالية: البنك الوطني الجزائري كرئيس، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كأعضاء، وتتمثل مهام هذه الشركة في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعير وتنتشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة من خلال النشرة الرسمية للتسعيرة وقنوات الإعلام الأخرى: مواقع أنترنت، الومضات المتلفزة، الصحف الوطنية.....

3. الوسطاء في عمليات البورصة: Les Intermédiaires en Opérations de

Bourse (IOB)

وهم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. والوسطاء المعتمدون من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في بورصة الجزائر هم: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و بنك بي أن بي باريبا الجزائر.

4. المؤمن المركزي: Le Dépositaire central

والذي ينشط تحت اسم الجزائر للمقاصة، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات (Teneurs de Comptes Conservateurs TCC) والمتمثلين في البنوك والشركات التجارية التي تمتلك صفة الوسيط في عمليات البورصة، وانجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية (International Securities Identification Number) ISIN الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية، ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات خدمات فتح وتسجير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولي أو المكتسبة في السوق الثانوي.

5. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: Organismes de Placement

Collectif des Valeurs Mobilières OPCVM

وتتألف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيف FCP، وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين، وتوجد في الجزائر حاليا شركة استثمار ذات رأس مال متغير واحدة وهي: شركة الاستثمار المالية CELIM SICAV.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

وتسير الجلسات في البورصة من طرف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بتنظيم جلستين في الأسبوع وذلك يومي الاثنين والأربعاء، وتجري عملية تسعير السندات الشبيهة للخرينة بصفة يومية من الأحد إلى الخميس، وتبدأ الجلسات على الساعة التاسعة والنصف صباحا وتختتم على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا أيضا. يقوم الوسطاء في عمليات البورصة بقيد ومركزة أوامر البورصة ضمن جلسات مركزية، وينبغي على الوسطاء في عمليات البورصة أن يقوموا بإدخال أوامر الزبائن في أقرب وقت ممكن.

المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر والقيم المنقولة المتداولة فيها

أولا: أسواق بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين. حيث يتكون سوق سندات رأس المال من¹:

1. السوق الرئيسي: الموجه للشركات الكبرى. ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مدرجة في

تسعيرة السوق الرئيسي، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة.
- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات.
- أن سي - روية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.
- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.

¹ www.sgvb.dz

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

2. سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا السوق مخصص للشركات الصغيرة

والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذا السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات

البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012،

المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر

1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، والصادر في الجريدة الرسمية رقم 41

بتاريخ 15 يوليو 2012.

ويمكن لهذا السوق أن يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلا للحصول

على رؤوس أموال مما يتيح لها فرصة ممتازة للنمو من خلال توفير سوق محكم التنظيم

للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

ويتكون سوق سندات الدين من: سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات

الحكومية والدولة، وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصص للسندات التي تصدرها

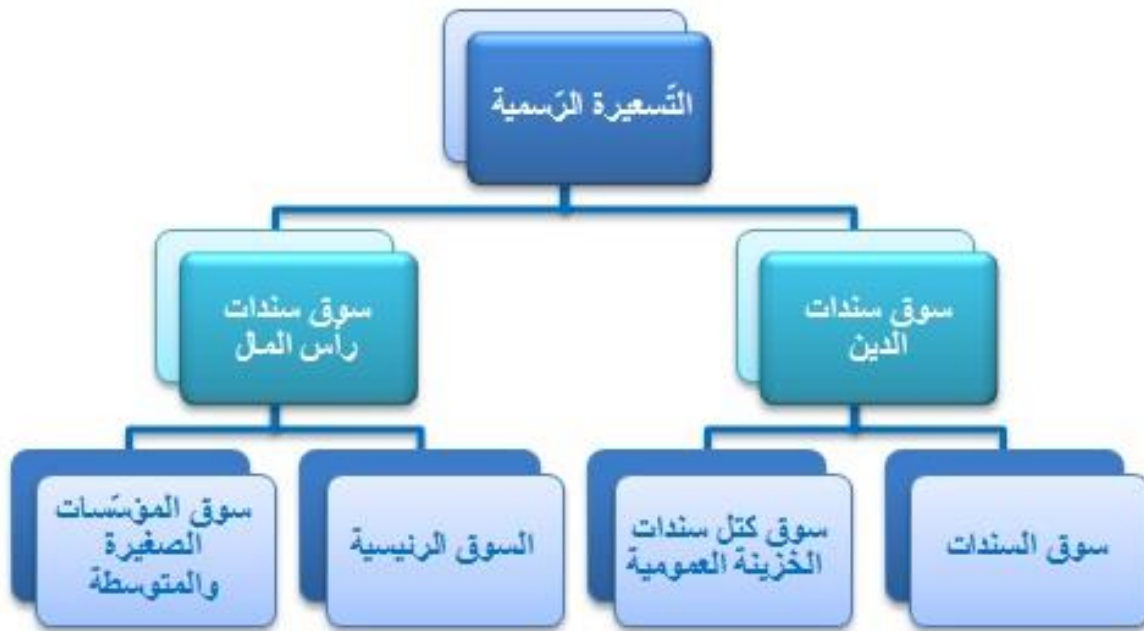
الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسس هذا السوق في سنة 2008 ويوجد حاليا 25 سند للخزينة

العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 سنة، من خلال

الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة المتخصصين في قيم الخزينة،

وبمعدل خمس حصص في الأسبوع، ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم:



المصدر: موقع بورصة الجزائر www.sgvb.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2018/03/15.

شكل رقم 07: التسعيرة الرسمية لبورصة القيم

ثانيا: القيم المنقولة المتداولة

سميت القيم المنقولة بهذا الاسم لأنها يمكن أن تكون محل تفاوض بين المستثمرين، مما يسهل حركة تنقل رؤوس الأموال المدخرة وهي أصل من الأصول المالية تصدره الدولة أو شركات المساهمة وتأخذ شكلين رئيسيين في بورصة الجزائر هما: السهم والسند. ويتم إصدارها في السوق المالي الأولي الذي يتكون أساسا من المؤسسات المصرفية المكلفة بتوظيف هذه القيم لدى المستثمرين، ثم تسجل بعد ذلك للتداول في البورصة أو تبادلها بالتراضي إذا لم تجتمع فيها شروط القبول في البورصة. وهناك:¹

1. السهم:

وهو سند من سندات رأس المال، ويمثل وحدة قياس لرأس مال شركات المساهمة، وهو سند ملكية يخول للمستثمرين أو المساهمين حقوقا تتعلق بأصول الشركة ويمنح حقوقا أخرى منها: حقوق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين العادية وغير العادية، الحق في الحصول على المعلومات المالية والتجارية وغيرها، الحق في الأرباح التي تمثل النصيب من المكسب الموزع على المساهمين.

¹ www.sgvb.dz, consulté le 17/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

وحسب التشريعات الجزائرية هناك نوعين من الأسهم: الأسهم العادية وهذا النوع هو السائد في المؤسسات الجزائرية حيث يمنح هذا السهم لصاحبه الحق في تصويت واحد، الحق في حصة من أرباح الأسهم، والحق في الحصول على المعلومات والحق في الأصول، وهناك نوع آخر من الأسهم وهي الأسهم الممتازة والتي لا تخول لصاحبها حق التصويت ولكنها تمنحه الأولوية في الحصول على الأرباح. والسهم له نوعين من الإيرادات الربح الذي يمثل حصة من صافي المكسب الموزع عن كل سهم وفائض القيمة الناتج عن التنازل عن السهم في حالة ما إذا كان سعر البيع أكبر من تكلفة اكتساب السهم.

2. السند:

السند هو صك مديونية يثبت وجود دين على شركة ذات أسهم أو دين على الدولة، وله مدة استحقاق معينة وتسدد قيمته عند انتهاء هذه المدة، وله عائد بنسبة فائدة معينة يمكن أن تكون ثابتة أو تصاعدية أو متغيرة ارتباطا بتغيرات مؤشر معين أو من خلال مراجعتها، وتدفع هذه الفائدة بشكل سنوي عموما وفي الذكرى السنوية لتاريخ شراء السند. يمنح السند لصاحبه الحقوق التالية: الحق في الإعلام من خلال الوثائق المرسلة إلى حملة السندات والمعلومات التي تنشرها الشركة المصدرة بصورة دورية قد تكون سنوية أو نصف سنوية، الحق في الأرباح في شكل نسبة فائدة اسمية، الحق في الوفاء بالدين عند حلول تاريخ استحقاق القرض السندي، يمكن أن يجتمع حاملو السندات ضمن كتلة حاملي السندات من أجل الدفاع عن مصالحهم بصفة أنجع.¹

3. سندات الخزينة العمومية:

¹ www.sgvb.dz, consulté le 17/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

وهي عبارة عن سندات دين سيادية تصدرها الحكومة الجزائرية من خلال المديرية العامة للخزينة بغرض تمويل العجز في ميزانيتها، وهي ذات ثلاث آجال 07، 10، و15 سنة.¹

إن إصدار هذه السندات من قبل الخزينة العمومية كان بغرض تنشيط البورصة في إطار البرنامج العام لإعادة هيكلة وإصلاح النظام المصرفي الذي بدأ العمل به منذ سنة 2004، حيث أصدرت الخزينة العمومية هذه السندات في 11 فيفري 2008 وسميت بالسندات الشبيهة للخزينة (Obligations assimilables du Trésor OAT).²

القيمة الاسمية لهذه السندات حاليا محددة بمليون دينار جزائري يتم الاكتتاب عليها في القسم الأولي من طرف المتخصصين في قيم الخزينة المعتمدين من المديرية العامة للخزينة، حيث يتم إصدارها عن طريق أسلوب المزايدة أو ما يسمى بالأسلوب الهولندي أو المزاد على الأسعار المطلوبة.³

يتم التداول على هذه السندات في بورصة الجزائر من خلال الوسطاء في عمليات البورصة والمتخصصين في قيم الخزينة المعتمدين (Spécialistes en valeur du Trésor SVT) والذين يشملون ثمانية بنوك وخمسة شركات تأمين وهم: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، سيتي بنك، إتش إس بي سي، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، الشركة الجزائرية للتأمينات، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

¹ www.sgvb.dz, consulté le 17/03/2018.

² Chabha Bouzar, OP-CIT, p 8.

³ www.sgvb.dz, consulté le 17/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

المطلب الثالث: شروط الإدراج في البورصة وآلية التداول فيها

أولاً: شروط الإدراج في البورصة:

في السوق الرسمي يجب أن تتوفر الشروط التالية:¹

- يجب أن تكون الشركة المدرجة في البورصة على شكل شركة مساهمة
- أن يكون رأسمالها مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار.
- أن تكون قد نشرت القوائم المالية المعتمدة لثلاث سنوات الأخيرة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول.
- أن تقدم تقريراً تقييمياً لأصولها يعده عضو في المصف الوطني للخبراء المحاسبين من غير محافظ حسابات الشركة أو أي خبير تعترف اللجنة بتقريره التقييمي شرط أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة.
- أن تكون قد حققت أرباحاً في السنة السابقة لطلب القبول ما لم تعفيها اللجنة من ذلك.
- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت علناصر الأصول قبل عملية الإدراج.
- إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من طرف محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة. وإن لم يوجد ذلك فيجب على الشركة المبادرة على تتيب هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سندات في البورصة.
- ضمان التكفل بعمليات تحويل السندات.
- تسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة.

¹ WWW.SGVM.DZ consulté le : 29/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات.
 - الطرح للاكتتاب العام لسندات رأس المال بما يمثل 20% على الأقل من رأس مال الشركة في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج.
 - ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على 150 مساهما كحد أدنى في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج.
- أما في سوق السندات فتعتبر سندات الاستحقاق والسندات القابلة للتحويل إلى سندات رأس المال والسندات المساهمة أو أي وصل آخر يخلو الحق في سندات رأس المال كسندات دين. باستثناء سندات الخزينة التي تقبل بقوة القانون، حيث يجب أن يكون سعر سندات الدين التي طلب بشأنها الإدراج أو القبول بالتداول في البورصة مساويا على الأقل لخمسمائة مليون دينار جزائري (500.000.000 دج).
- وفي سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة عكس السوق الرئيسي التي تعتبر شروطه صارمة نوعا ما، حيث لا تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة، ولهذا أدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة فقط بالشروط التالية:
- تكون على شكل شركة مساهمة وتعين لمدة خمس سنوات مستشارا مرافقا يسمى مرقى البورصة.
 - تفتح رأسمالها على بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها بحيث توزع ما لا يقل عن خمسين مساهما أو ثلاثة مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج.
- شر القوائم المالية المصادق عليها للسنتين الماضيتين، ما لم تعفها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة من هذه الشرط.

وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات التي تقوم باللجوء العلني للادخار، ولا تنطبق هذه الشروط على الشركات التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني للادخار.

ثانيا: آلية التداول في البورصة

يعتبر سوق البورصة الجزائرية سوق فوري، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي أصدره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه، فالمستثمر إذا أراد شراء أو بيع القيم المنقولة عليه أن يقدم أوامر للوسيط في عمليات البورصة، سواء تعلق الأمر بالشراء أو البيع، حيث يجب أن تتضمن هذه الأوامر المعلومات التالية: هوية مقدم الأمر، الغرض من العملية شراء أو بيع، عنوان أو اسم القيمة التي يتعلق بها الأمر، كمية أو عدد السندات المطروحة للتداول، السعر الأعلى للشراء أو السعر الأدنى للبيع الذي يبدي المستثمر استعدادا لدفعه أو يقبل تقاضيه مقابل تنفيذ أمره، فترة صلاحية الأمر والتي يجب أن لا تتعدى فترة 30 يوم، توقيع صاحب الأمر. وفي بورصة الجزائر هناك نوعين من الأوامر:¹

¹ WWW.SGVM.DZ consulté le : 29/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

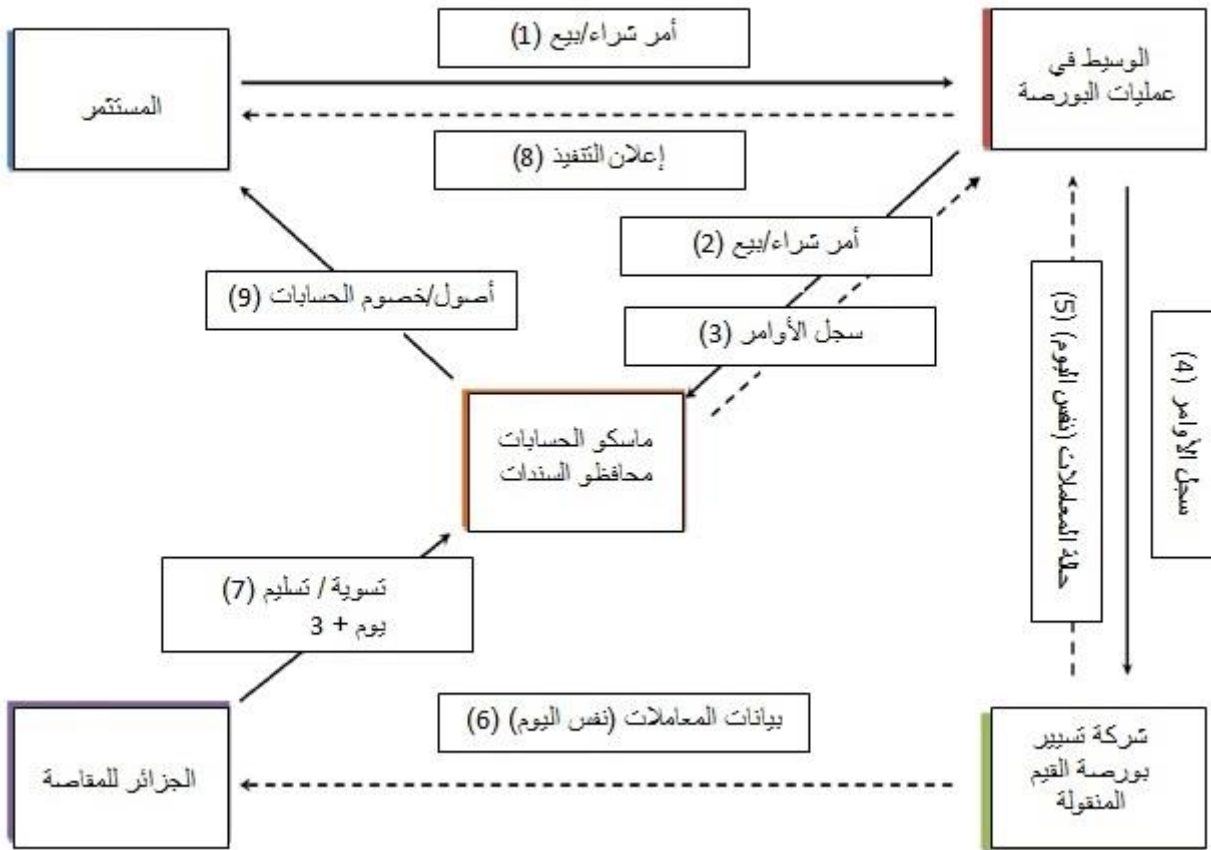
- أمر محدد السعر حيث يحدد المشتري أو البائع السعر المرغوب سواء كان أعلى أو أقل من السعر الذي قرره لشراء أو بيع السند.

- أمر بالسعر الأفضل وهو أمر بالشراء أو البيع لم يتم تحديد سعره، ويتم تنفيذه بأفضل سعر متداول في السوق.

وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل إطلاع الجمهور عليها. بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات التي تم شراؤها. ويتم إجراء العملتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيام بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد بالنسبة لسندات الخزينة العمومية حيث ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التخلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة حيث صارت تسجل في حسابات السندات وتدار من قبل ماسكي الحسابات محافظي السندات (TCC) .

وتجدر الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من أن أصحاب الأوامر يملكون السندات أو الأموال لتغطية العملية التي يرغبون في إجرائها. وفي حالة عدم تسليم السندات خلال الآجال المحددة يعلن الوسيط في عمليات البورصة متخلفا عن التسليم. ويمكن لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة في هذه الحالة أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق.

ويبين الشكل البياني التالي عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة:



المصدر: موقع بورصة الجزائر www.sgvb.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/03/15.

شكل رقم 08: عملية شراء أو بيع السندات في بورصة الجزائر

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

المطلب الرابع: تقييم وتحليل أداء بورصة الجزائر

أولاً: تقييم بورصة الجزائر

بورصة الجزائر هي المكان الذي يتم فيه تداول الأصول المالية على المدين المتوسط والطويل، وهي تعتبر أيضاً وسيلة فعالة من أجل: تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية واستثمار الموارد الفائضة، تعزيز قيمة الشركات المدرجة، توسيع العمل الاستثماري وتعميمه، تحسين الحوكمة لدى الشركات، ضمان استدامة واستمرارية الشركات سواء كانت مجموعات كبرى أو شركات متوسطة وصغيرة والارتقاء بسمعة الشركات.¹

هذه هي الأهداف المرجوة من بورصة الجزائر، ولتقييم مدى بلوغ هذه الأهداف قمنا بتقييم أداء البورصة من خلال ثلاث جوانب أساسية:

1. عدد الشركات المدرجة:

ما يلاحظ في بورصة الجزائر أن عدد الشركات المدرجة فيها هو خمس شركات، وهذا العدد ظل ثابتاً تقريباً لمدة تفوق عشر سنوات حيث إذا ما تم مقارنته بدول الجوار فقط مثل بورصة تونس التي تضم 81 شركة نجده عدد ضعيف جداً وهذا ما يدل على صغر حجم البورصة و عدم استقطاب المستثمرين. والجدول التالي يبين الشركات المدرجة في البورصة:

¹ www.sgvb.dz consulté le 31/03/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الجدول رقم 05: الشركات المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر

رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية	عدد الأسهم
DZ0000010037	ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5 804 511,00
DZ0000010045	ROUI	أن سي أ رويية	الصناعة الغذائية	100	8 491 950,00
DZ0000010029	AUR	م ت ف الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000,00
DZ0000010003	SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	250	10 000 000,00
DZ0000010052	BIO	بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	200	25 521 875,00

المصدر: موقع بورصة الجزائر www.sgvb.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/03/31.

من خلال الإطلاع على الشركات المدرجة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم نجد أي شركة مدرجة في هذا السوق منذ نشأة السوق في 2012، أما بخصوص سوق السندات فلا يوجد إلا سندات الخزينة العمومية. هذا بالإضافة إلى أن شركتي صيدال والأوراسي تعتبران شركتان عموميتان حيث تملك الدولة 80% من رأس مالها ولا تخضع أسهماها للتداول في البورصة، أما الشركات الخاصة فلا تتجاوز نسبة رأسمالها المتداول في البورصة 31% كحد أقصى. ولهذا تعتبر بورصة الجزائر الأصغر في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا.¹

¹ بكيجل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2017، ص 177.

2. القيمة السوقية:

أو ما يسمى برأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة في البورصة، وهو عبارة عن عدد الأسهم مضروباً في القيمة السوقية (سعر السهم في السوق)، حيث يؤدي ارتفاعه إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي للبورصة وبالتالي اتساع القاعدة الاستثمارية، لأن الارتفاع يعني زيادة تعبئة الموارد وتوزيع المخاطر.¹ وعندما نقوم بتقسيم القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي تعطينا معدل رأس مال السوق أو ما يسمى بالرسمة البورصية، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على مدى مساهمة البورصة في تعبئة المدخرات وتوجيهها للمساهمة في الإنتاج الوطني ومن خلال الإحصائيات يظل هذا المعدل بعيداً جداً عن مستوى التطلعات حيث لم يتجاوز معدل الرسمة البورصية نسبة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، هذه النسبة الضعيفة مرتبطة بالعدد الضئيل للشركات المدرجة في البورصة وضعف القيمة السوقية للأسهم وكانت هذه النسبة 0.59% في سنة 1999، وفي سنة 2009 أصبحت 0.07%.² ولتقييم هذا المؤشر قمنا بمقارنته مع بعض الدول العربية حتى تكون المقارنة موضوعية حيث لا يمكن إجراء هذه المقارنة مع ما هو موجود في البلدان المتقدمة، ونلاحظ من خلال الجدول التالي القيم السوقية للثلاثي الأخير من سنة 2017:

¹ شقبقب عيسى، أزغار يحي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² Chabha Bouzar, OP-CIT, p 9.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الجدول رقم 06: القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة لبعض الدول العربية

(الثلاثي الأخير 2017)

البلد	القيمة السوقية بالعملة المحلية (بالمليون)	القيمة السوقية بالدولار الأمريكي (بالمليون)
الجزائر (الدينار)	9 698,00	84,60
تونس (الدينار)	21 852,30	8 854,30
المغرب (الدرهم)	626 965,00	67 098,20
مصر (الجنيه)	786 065,00	44 433,00
السعودية (الريال)	1 691 858,00	451 150,00
الإمارات (الدرهم)	394 029,00	107 289,00
الأردن (الدينار)	16 962,60	23 938,10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، الربع الرابع 2017، العدد الواحد والتسعون.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر تتنزل الترتيب فيما يخص القيمة السوقية وبفارق كبير عن مثيلاتها في الدول العربية حيث بلغت القيمة السوقية في الجزائر 84.6 مليون دولار في الثلاثي الأخير لسنة 2017، بينما كانت في تونس التي تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة في الجدول 8854.30 مليون دولار. وإذا ما قارنا هذه القيمة في الجزائر بما هو عليه الحال في السنة السابقة نجدها قد انخفضت من 85.9 مليون دولار خلال الثلاثي الأخير من سنة 2016 إلى 84.6 مليون دولار في 2017.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

3. حجم التداول:

سنقارن أحجام التداول في الجزائر مع نفس الدول العربية السابقة، وذلك من حيث قيمة التداول وعدد الأسهم المتداولة ومؤشر سيولة السوق والذي يعني معدل دوران السهم حيث يساوي قيمة التداول مقسوما على رأس المال السوقي، فكلما كانت البورصة تتمتع بالسيولة دل ذلك على كفاءتها.¹ ونبين ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: حجم التداول في البورصة لبعض الدول العربية (الثلاثي الأخير 2017)

البلد	حجم التداول بالعملة المحلية	حجم التداول بالدولار الأمريكي	عدد الأسهم المتداولة	معدل دوران السهم %
الجزائر (الدينار)	18 170 000,00	158 500,00	86 000,00	0,19
تونس (الدينار)	132 700 000,00	53 800 000,00	1 369 000 000,00	0,61
المغرب (الدرهم)	26 651 800 000,00	2 852 300 000,00	101 400 000,00	4,30
مصر (الجنيه)	85 959 000 000,00	4 859 000 000,00	21 184 000 000,00	10,90
السعودية (الريال)	229 336 000 000,00	61 155 000 000,00	12 065 000 000,00	14,00
الإمارات (الدرهم)	28 156 000 000,00	7 666 000 000,00	17 585 460 000,00	7,15
الأردن (الدينار)	347 900 000,00	491 000 000,00	307 100 000,00	2,10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، الربع الرابع

2017، العدد الواحد والتسعون.

¹ شقبقب عيسى، أزغار يحي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

نلاحظ من الجدول أن السوق المالي للملكة العربية السعودية تعتبر من أفضل الأسواق العربية بحجم تداول يفوق 61 مليار دولار أمريكي و عدد الأسهم المتداولة حوالي 12 مليار سهم وبمعدل دوران 14%، عكس ما هو عليه الحال في بورصة الجزائر التي تعتبر من أسوأ الأسواق العربية وذلك من خلال الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه والتي تكاد تكون غير قابلة للمقارنة حيث بلغ حجم التداول حوالي 158 ألف دولار وعدد الأسهم المتداولة بلغ 86 ألف سهم مع معدل دوران 0.19%. الشيء الذي يؤكد عدم كفاءة بورصة الجزائر.

وإذا ما قمنا بمقارنة أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة لهذا الثلاثي الرابع مع الثلاثي الذي يسبقه في الجزائر، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد انخفضت من 161 ألف دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2017 إلى 159 ألف دولار في الثلاثي الرابع من نفس السنة، كما وصل عدد الأسهم المتداولة إلى نحو 86 ألف سهم مقابل 93 ألف سهم تم تداولها خلال الثلاثي الثالث. وما يلاحظ أيضا في بورصة الجزائر خلال هذا الثلاثي الرابع تركيز التداولات على أسهم شركتي بيو فارم وأليانس للتأمينات وبنحو 58.40% و 39.50% على التوالي.¹

ثانيا: تحليل بورصة الجزائر

من خلال تقييمنا للبورصة في الجزائر وجدنا أنها من بين أضعف الأسواق حيث لا يتعدى عدد الشركات المدرجة فيها عن خمس ولا يتجاوز رأس مال هذه الشركات 12 مليار دينار جزائري، وهذا يدل على عدم إقبال المستثمرين لتوظيف أموالهم في البورصة وتوجيه مدخراتهم إلى مجالات

¹ صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية الربع الرابع 2017، العدد 91، ص

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

أخرى مما يفسر قلة الطلب على القيم المنقولة من جهة ومن جهة أخرى قلة الشركات الراغبة في عرض قيمها المنقولة وفتح رأسمالها على الجمهور. وهذا ما أرجعته وزارة المالية إلى بعض النقائص أهمها:¹

- ضعف الخدمات المالية الاستثمارية على مستوى الوسطاء في عمليات البورصة IOB.
- الطبيعة العائلية للمؤسسات الخاصة الجزائرية وأسلوب إدارتها، والتي غالبا ما تختلف عن مبادئ الحوكمة الرشيدة وممارسات الشفافية.
- تقادم نظام التداول والحدود الوظيفية للأنظمة التي تستخدمها مؤسسات السوق (غياب نظام إشراف ...).

ولكن في حقيقة الأمر أن الأسباب الحقيقية التي أدت ببورصة الجزائر إلى هذه الوضعية وعدم بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها أكبر بكثير من هذه النقاط الثلاثة، نلخصها في:

بالنسبة لمشكل الطلب على القيم المنقولة: والذي تتسم فيه بورصة الجزائر بالنقص الشديد ويرجع ذلك للنقاط الرئيسية التالية:

- ضعف الادخار لدى الفرد الجزائري بسبب محدودية الدخل.
- إحصاء الأفراد عن الاستثمار في البورصة لأسباب ثقافية ودينية وخاصة على سندات الدين.

¹ www.mf.org.dz, consulté le 02/04/2018.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- وجود بدائل استثمار أكثر مردودية وليس لها أي آثار وتبعات ضريبية بالنسبة لأصحاب الموارد المالية الفائضة في ظل وجود اقتصاد موازي: شراء عقارات، أراضي، عملة صعبة.....

- ارتفاع سعر الفائدة بسبب ارتفاع معدلات التضخم الذي بلغ في سنة 2017 نسبة 5.59% حيث يقوم البنك المركزي بالزيادة في سعر الفائدة لامتناس الكتلة النقدية الزائدة، يؤدي هذا إلى إقبال الأفراد على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وعزوفهم عن توظيف أموالهم في البورصة.

- نقص الشفافية والإفصاح وعدم ثقة الجمهور في المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المقيدة بالبورصة ولاسيما الشركات العمومية منها المعروف عنها ضعف التسيير وعدم المساءلة.

- أغلبية القيم المنقولة المتداولة في بورصة الجزائر تابعة للقطاع العام، والأفراد يترددون في شرائها، لعدم ثقتهم في أداء شركات القطاع العام وعدم الجدية والصرامة في التسيير.

هذا وتعاني بورصة الجزائر من مشكل عدم استجابة المستثمرين للمعلومات التي ترد إليها حيث لا تؤثر المعلومات المحاسبية الإيجابية على الطلب على الأسهم، وهذا ما أكدته عدة دراسات في هذا الجانب، ونتيجة لذلك تكون في الغالب أسعار أسهم الشركات المدرجة لا تتوافق مع أدائها، فمثلا شركة روية حققت نتائج جيدة سنة 2014 بزيادة في رقم الأعمال بنسبة 17%، وزيادة في النتيجة بنسبة 36%، إلا أن هذا الأداء لم ينعكس على تطور سعر سهم الشركة، والذي عرف انخفاض متتالي سنة 2014 حتى وصل إلى 375 دج في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015، وهذا

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

السعر أقل من 400 دج وهو سعر الإصدار الذي أدرجت به الشركة، رغم أن الشركة تنافسية وتقدم نتائج جيدة.¹

أما فيما يخص نقص عرض القيم المنقولة في البورصة فنلخصها في الأسباب الرئيسية التالية:

- الشروط الصارمة من قبل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للإدراج في البورصة كان لها الأثر السلبي على عدد الشركات التي تريد فتح رأسمالها للجمهور.
- رغم تخفيف هذه الشروط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح سوق خاص بها سنة 2012 إلا أنه لحد الساعة لا توجد ولا مؤسسة واحدة مقيدة في البورصة نظرا للطابع العائلي لهذه المؤسسات وعدم رغبتها في فتح رأسمالها على الغير، الشيء الذي أثر سلبا على عرض القيم المنقولة في البورصة وخاصة في ظل النسبة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تغلب على الاقتصاد الجزائري.
- ضعف أداء الوسطاء في عمليات البورصة وهذا ما أقرته وزارة المالية، وأقره كذلك بعض المسؤولين في الشركات المقيدة في بورصة الجزائر فمثلا صرح المدير العام لشركة المصبرات الجزائرية روية أن الوسطاء أغلبهم من البنوك العمومية التي لا تقوم بدورها في ترقية السهم وهي غير محفزة بشكل يؤدي إلى تنشيط السوق، لكن وباعتبارها مؤسسات عمومية ليس لمسؤوليها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات التي قد تتجر عنها مساءلات أو عقوبات.²

¹ بكيجل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

² بكيجل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- العوائق القانونية والتنظيمية الموجودة في وجه المستثمرين الأجانب والتي تجعل من بورصة الجزائر غير مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.
- عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة في بورصة الجزائر لأنه من بين الأسباب التي تقف وراء نجاح الأسواق المالية في الدول المتقدمة هي أنها تعرض أمام المستثمر تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية ليختار منها ما يلائم إمكانياته وأهدافه، عكس ما هو عليه الحال في بورصة الجزائر التي يوجد بها عدد ضئيل بالمقارنة حتى مع الدول العربية.¹
- الميزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري أنه يفضل التمويل الغير مباشر وهذا يعني سيطرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على تمويل المؤسسات والتي تجد تسهيلات في ذلك وغياب التمويل المباشر عن طريق البورصة. حيث جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بسنة 2016 أن التمويل عن طريق القروض البنكية كان بنسبة 100% للشركات الخاصة وبنسبة 95.8% للشركات العمومية وتمثل النسبة الباقية 4.2% تمويل مباشر عن طريق البورصة والتي كانت كلها عبارة عن شراء لسندات دين.
- غياب ثقافة إدارية متخصصة في مجال البورصات من قبل الأعوان الاقتصاديين سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص، ولا يملكون الخبرة الكافية والإستراتيجية المالية في سياساتهم التطورية.²

¹ بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 289

² Chabha Bouzar, OP-CIT, p 14.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

- غياب الممارسات البورصية بين الأفراد فيما يتعلق باختيار الأصول وعدم وجود ثقافة المخاطر والفرص المالية. ونقص ثقافة الشركات.¹
- مبادئ الشفافية والإفصاح التي تفرضها البورصة غير محبذة في نظر الكثير من المؤسسات في الجزائر التي تتميز بقصور المحاسبة وعدم الوضوح في القوائم المالية، وعدم رغبتها في نشر المعلومات والإفصاح عنها بهدف التهرب الضريبي والخوف من المنافسة، ولهذا تحجم هذه المؤسسات باللجوء إلى البورصة.

المبحث الثالث : الإطار العملي للدراسة الميدانية

بعد تقييمنا وتحليلنا لبورصة الجزائر والوقوف على أهم ما يميزها، وبمقارنتها مع البورصات في الدول العربية، وجدنا أن أداءها يعتبر الأضعف من جميع النواحي: عدد الشركات المدرجة، القيمة السوقية، حجم التداول. ولهذا أردنا أن نتناول من خلال هذه الدراسة الميدانية ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين كفاءة السوق المالي ولاسيما على مستوى بورصة لجزائر.

المطلب الأول: التحليل الأولي لبيانات الإستبيان

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الفاعلة في بورصة الجزائر والمتمثلة في شركة تسيير القيم المنقولة ببورصة الجزائر SGVM، والوسطاء في عمليات البورصة IOB والمتمثلين في: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

¹ Idem.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

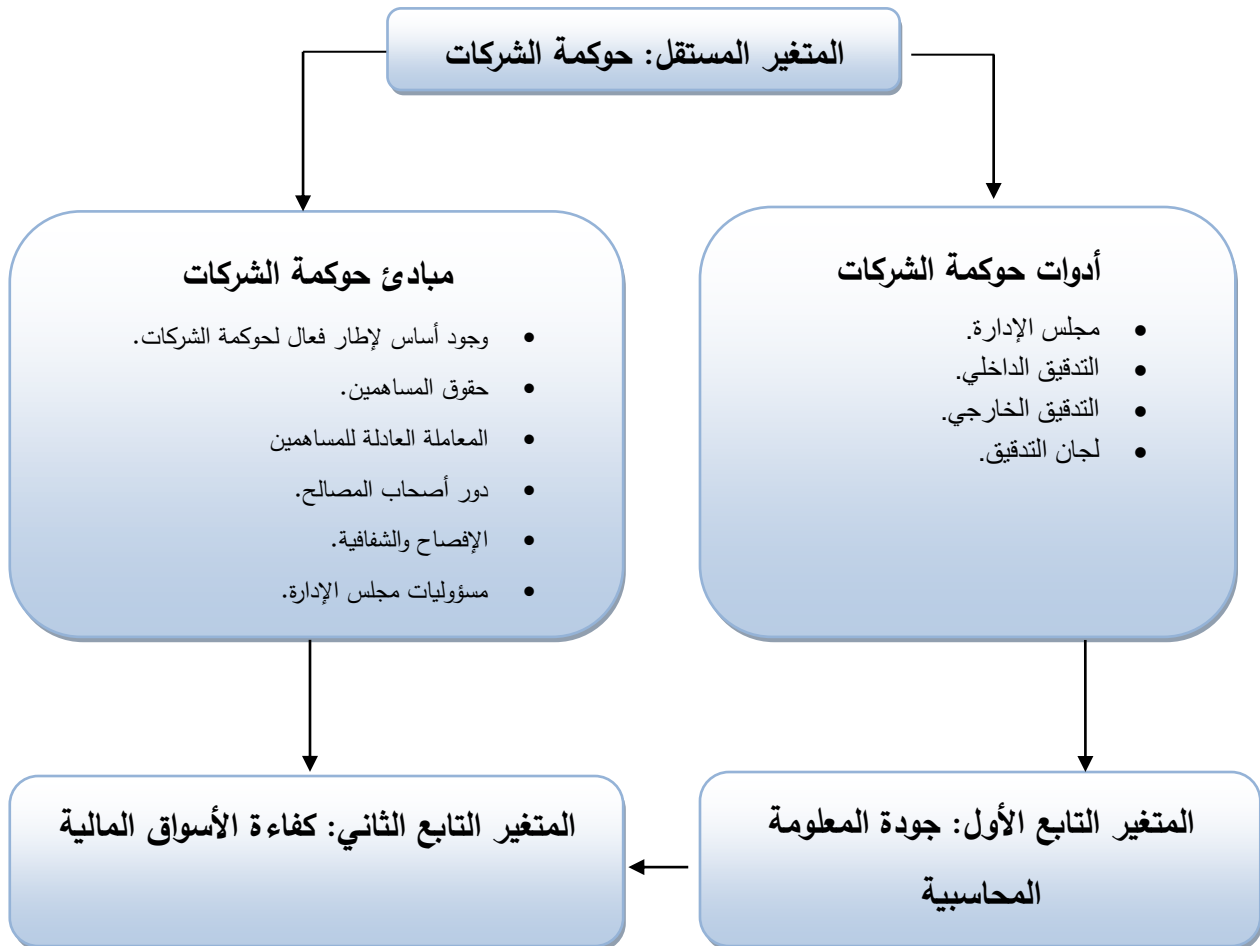
بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و بنك بي أن بي باريبا الجزائر، وشركة الجزائر للمقاصة، وهيئات التوظيف للقيم المنقولة، بالإضافة إلى الشركات المدرجة في البورصة والمتمثلة في: مجمع صيدال الناشط في القطاع الصيدلاني، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، أليانس للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات، أن سي -روبية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني، وتم تحديد عينة عشوائية من هذا المجتمع، بناء على معيار الكفاءة والخبرة المهنية والسمعة التي تتمتع بها، وتم توزيع الاستبيان الذي قمنا بإعداده على جميع أفراد العينة من: أعضاء مجلس إدارة، مدراء تنفيذيين، مدراء مالية ومحاسبة، مدققين داخليين، أعضاء لجان تدقيق، أعضاء لجان تعيين، أعضاء لجان مكافآت، بالإضافة إلى غيرهم من الأشخاص المؤهلين والعاملين في الهيئات المهمة بمصطلح حوكمة الشركات مثل منتدى رؤساء المؤسسات FCE والوزارات ذات العلاقة كوزارة المالية ووزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة. حيث تم توزيع ما يعادل 65 استبيان وفي الأخير تم استرجاع وقبول 50 استبيان وهو ما يمثل نسبة 77% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

ثانيا: نموذج الدراسة وتصميم الاستبيان

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، حيث لدينا متغير مستقل واحد يتمثل في حوكمة الشركات ومتغيرين تابعين هما: الأول يتمثل في جودة المعلومة المحاسبية والثاني في كفاءة الأسواق المالية، ونظرا لوجود ارتباط وثيق بين هذه المتغيرات الثلاثة تم إعداد نموذج الدراسة بناء على علاقة حوكمة الشركات وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال أدواتها الأساسية: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ولجان التدقيق. والدور الذي تؤديه الحوكمة في تعزيز كفاءة الأسواق المالية عن طريق مبادئها الستة والمتمثلة في: وجود أساس لإطار فعال

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، المعاملة العادلة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، وفي الأخير مسؤوليات مجلس الإدارة. ولهذا يمكننا أن نلخص نموذج الدراسة في الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم 09: نموذج الدراسة الميدانية

ويتكون هذا الاستبيان من قسمين، حيث يحتوي الأول على المعلومات العامة للفئة المستهدفة: الجنس، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية، بينما يحتوي القسم الثاني على علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة الأسواق المالية من خلال ثلاث محاور، المحور الأول تضمن مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني تضمن دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، وفي المحور الأخير من هذا القسم حاولنا أن نستعرض واقع الحوكمة في الجزائر وكيف يمكن أن تساهم في تعزيز وتحسين كفاءة بورصة الجزائر للأوراق المالية. ولقد شمل هذا الاستبيان في المجموع حوالي 98 سؤال موزعة على محاور الدراسة حسب متغيرات الدراسة، حيث تم معالجة الأجوبة بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES SPSS VERSION 20، والذي يعتبر من أهم وأحسن البرامج المستعملة في هذا الشأن وأشهرها نظرا لشموليته ونجاعته خاصة في مجال تخصصنا. وبعدها قمنا

بوضع أوزان ترجيحية لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان للوصول في الأخير إلى النتائج المرجوة، وتم ذلك وفق مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم 08: عبارات محاور الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق تماما
الدرجة	01	02	03	04	05
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.25 إلى 5.00

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام SPSS، دار

خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص 540.

ثالثا: صدق وثبات الاستبيان

إن المقصود بثبات الاستبيان هو استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية على نفس العينة، وكلما زاد عدد الأسئلة كلما ارتفع مستوى الثبات، وكلما كان عدد الفقرات أو الأسئلة في الاستبيان أكثر كلما ارتفع معامل الارتباط R، وذلك لأن العلاقة بين طول الاستبيان وثباته علاقة طردية.¹ أما صدق الاستبيان فيعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، حيث قمنا بقياس الثبات بمعاملين مهمين وهما معامل ألفا كرونباخ والذي يعتبر من أهم المعاملات التي تقيس ثبات الاستبيانات حيث يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على ثبات الاستبيان وإن لم يكن هناك ثبات فإن قيمة هذا المعامل تقترب من الصفر ومعامل التجزئة النصفية SPLIT-HALF.

1. معامل الثبات ألفا كرونباخ

ويمكننا قياس معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات ألفا كرونباخ، ولقد قمنا بحساب معامل الثبات والصدق وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 09: معامل الثبات والصدق للاستبيان

البيان	محتوى المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية	33	0,56	0,75
المحور الثاني	دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في	51	0,89	0,95

¹ زياد علي محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لإعداد الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، 2010، ص

234 **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر**

			تعزيز كفاءة الأسواق المالية	
0,99	0,97	14	مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر	المحور الثالث
0,97	0,94	98	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

يتبين لنا من الجدول أن معامل الثبات لمجموع فقرات الاستبيان 0.94، وهو ما يؤكد ثبات الاستبيان لاقتراب هذا المعامل من الواحد، وكذلك الأمر بالنسبة لمعامل الصدق الذي يساوي في المجموع 0.97، وهذا ما يجعل الاستبيان مقبول للدراسة الميدانية. وبالتفصيل أكثر في معاملات الثبات والصدق حسب الفقرات التابعة لكل محور من هذه المحاور نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 10: مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	أجزاء المحور الأول	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	مساهمة مجلس الإدارة	12	0,57	0,75
2	دور التدقيق الداخلي	7	0,40	0,64
3	دور التدقيق الخارجي	5	0,74	0,86
4	لجان التدقيق	9	0,34	0,58
	المجموع	33	0,66	0,75

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

الجدول رقم 11: دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية

الرقم	أجزاء المحور الثاني	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	6	0,53	0,73
2	حقوق المساهمين	10	0,73	0,86
3	المعاملة العادلة للمساهمين	4	0,93	0,96
4	دور أصحاب المصالح	6	0,51	0,72
5	الإفصاح والشفافية	11	0,81	0,90
6	مسؤوليات مجلس الإدارة	14	0,75	0,87
المجموع		51	0,89	0,94

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

الجدول رقم 12: مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر

الرقم	أجزاء المحور الثالث	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	تأثير حوكمة الشركات على كفاءة بورصة الجزائر	14	0,97	0,99
المجموع		14	0,97	0,99

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

تدل نتائج الجداول الثلاثة أن معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق أكبر من الحد الأدنى لقبول الاستبيان المتعارف عليه وهو 0.60، والشيء الملاحظ أن جميع معاملات الثبات مرتفعة بالنسبة لجميع المحاور وهذا ما يجعل هذا الاستبيان أداة مقبولة للدراسة.

2. معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية SPLIT-HALF

لا يمكننا حساب هذا المعامل بطريقة صحيحة إلا بعد تقسيمنا لفقرات الاستبيان إلى جزأين متساويين، الجزء الأول يحتوي على 49 فقرة تضم الفقرات الفردية، والجزء الثاني يحتوي أيضا على 49 فقرة تضم الفقرات الزوجية، حيث لدينا في المجموع 98 فقرة، وبعد إخضاع هذه المعطيات في برنامج SPSS، حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 13: معامل الثبات سبيرمان براون SPEARMAN-BROWN ومعامل

التجزئة النصفية GUTTMAN SPLIT-HALF

الرقم	البيان	القيمة
1	معامل ألفا كرونباخ الجزء الأول	0,90
2	معامل ألفا كرونباخ الجزء الأول	0,87
3	معامل سبيرمان براون SPEARMAN-BROWN	0,97
4	معامل التجزئة النصفية GUTTMAN SPLIT-HALF	0,96

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

من هذا الجدول نلاحظ أن معامل سبيرمان براون SPEARMAN-BROWN يساوي 0.97، ومعامل التجزئة النصفية GUTTMAN SPLIT-HALF يساوي 0.96، والقيمتين تقريبا مساويتين لمعامل ألفا كرونباخ والذي وجدناه 0.94 وهذا ما يؤكد النتائج السابقة، ويفسر بكل وضوح ثبات وصدق الاستبيان، وهذا عملا بمبدأ أن كل ثابت صادق، وبالتالي يمكننا قبول هذا الاستبيان كأداة من أدوات الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الاستبيان ومعالجته وتحليل نتائج البيانات التي تم تفرغها ابتداء من العوامل الديموغرافية إلى محاور الدراسة والتي قسمت إلى ثلاث محاور كما أسلفنا محاولين بذلك معرفة دور أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية في المحور الأول، وأثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على كفاءة السوق المالي في المحور الثاني، وفي المحور الأخير قمنا بدراسة واقع الحوكمة في الجزائر وهل يمكن أن يكون لها دور فعال في تعزيز وتحسين بورصة الجزائر.

أولاً: المتغيرات الديموغرافية

1. الجنس

حيث كانت النتائج كما هو مبين فيما يلي:

الجدول رقم 14: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	40	80%

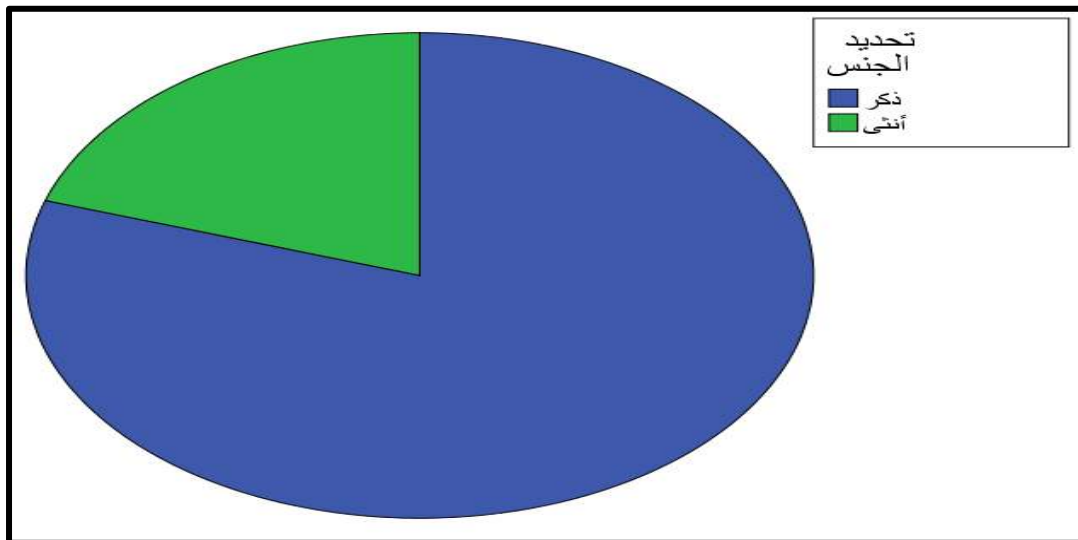
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الإناث	10	20%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن عنصر الذكور هو الغالب في عينة الدراسة بنسبة 80%، أما الباقي أي نسبة 20% فكانت من نصيب الإناث، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها: سيطرة الرجال وهذا شيء طبيعي في المجتمع الجزائري الذي يتميز بالذكورية من جهة، ومن جهة أخرى عزوف الإناث عن مجال المحاسبة والمالية وخاصة في مناصب المسؤولية.

ويمكننا تمثيل نتائج الجدول السابق في الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

شكل رقم 10: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

2. السن

بالنسبة للسن كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

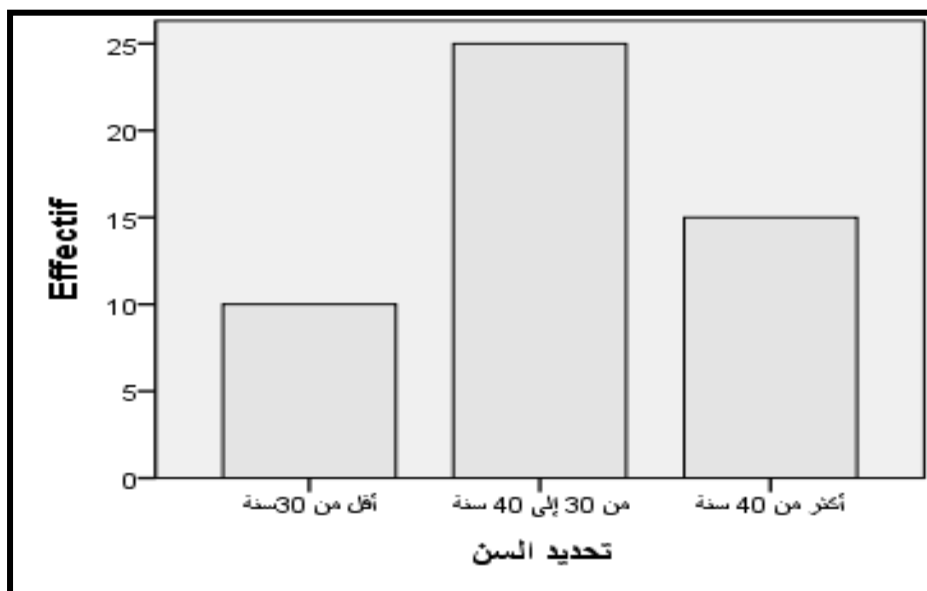
الجدول رقم 15: توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

النسبة	التكرار	العمر
20%	10	أقل من 30 سنة
50%	25	من 30 إلى 40 سنة
30%	15	أكثر من 40 سنة
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

كانت النسبة الأقل بالنسبة لعامل السن هي شريحة الأفراد الأقل من 30 سنة نظرا لأنها تقتقد للخبرة الكافية، أما الفئة التي تتراوح أعمارها بين 30 و 40 سنة فكانت النسبة الغالبة حيث كانت 50%، لأن هذه الفئة تمزج بين الخبرة التي تعطي المصداقية في الاستبيان من جهة والمرونة في التعامل والجدية في الإجابة من جهة أخرى، عكس ما لاحظناه في الفئة الأخيرة التي يفوق السن فيها عن 40 سنة والتي وجدنا صعوبة في التعامل معها والبطء في إرجاع الاستبيانات الموزعة وخاصة للفئات العمرية المتقدمة في السن ولهذا كانت نسبتها 30%.

ويمكننا كذلك تمثيل الجدول السابق في الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

شكل رقم 11: توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

3. المؤهل العلمي

فيما يخص المستوى والمؤهل العلمي لأفراد العينة كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 16: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

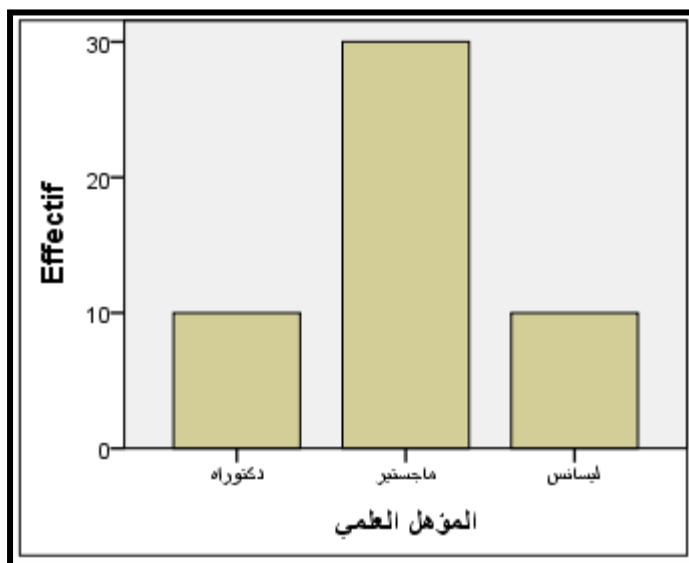
النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
20%	10	دكتوراه
60%	30	ماجستير
20%	10	ليسانس

المجموع	50	100%
---------	----	------

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

تمثل فئة حملة شهادة الماجستير نسبة 60%، وهي النسبة الأعلى وهذا راجع لسهولة الاتصال بهذه الفئة كون أن معظمهم زملاء ولهم علاقة بالاختصاص وبموضوع حوكمة الشركات، ويمثل حملة شهادة الدكتوراه نسبة 10%، ونفس الأمر بالنسبة لحملة شهادة الليسانس، أما حملة شهادة الماستر فلا يوجد نظرا لحدثة هذه الشهادة في الجزائر.

ونستطيع تمثيل نتائج الجدول رقم 15 في الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

شكل رقم 12: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

4. الوظيفة

بالنسبة للوظيفة أو المنصب المشغول فكانت النتائج كالتالي:

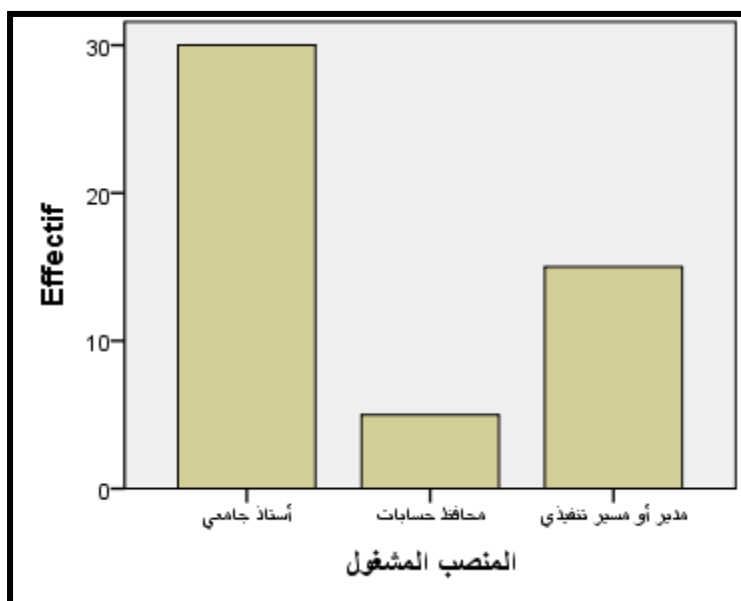
الجدول رقم 17: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
60%	30	أستاذ جامعي
30%	15	مدير أو مسير تنفيذي
10%	5	ليسانس
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

كما ذكرنا آنفا فإن من صعوبات الدراسة الاستبائية وخاصة في الواقع الاقتصادي الجزائري هو أن العينة لا تتواءم وأهداف الباحث وطموحاته، حيث أننا كنا نرغب في أن يكون المهنيين أكثر من الأكاديميين، ولكن أثناء توزيع الاستبيانات وجدنا أن أغلب المهنيين ليس لديهم الإلمام الكافي بموضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية وكيف ينعكس ذلك على كفاءة السوق المالي، ولهذا كانت النسبة الكبرى ممثلة بفئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 60%، ثم المسيرين التنفيذيين بنسبة 15%، وبعد ذلك محافظي الحسابات بنسبة 05%. ونلخص هذا في الشكل

التالي:



المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

شكل رقم 13: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

5. الخبرة المهنية

نلخص النتائج في الجدول التالي:

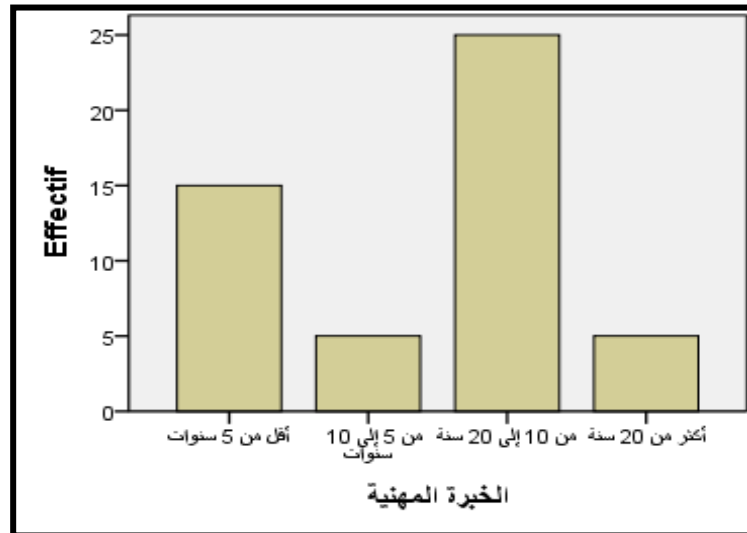
الجدول رقم 18: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	الخبرة المهنية
30%	15	أقل من 5 سنوات
10%	5	من 5 إلى 10 سنوات
50%	25	من 10 إلى 20 سنة
10%	5	أكثر من 20 سنة
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

من خلال نتائج الجدول رقم 18 نلاحظ أن الخبرة المهنية التي يتميز بها أفراد العينة الذين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10 إلى 20 سنة هي النسبة الغالبة بقيمة 50%، وهي خبرة معتبرة وجيدة يمكن الاعتماد عليها في النتائج. ونلخص هذه النتائج في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

شكل رقم 14: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

ثانياً: عرض نتائج الاستبيان وتحليلها

1. عرض نتائج المحور الأول: دور حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: مجلس الإدارة

بالنسبة لدور مجلس الإدارة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية كانت

النتائج كما يلي:

245 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الجدول رقم 19: آراء أفراد العينة حول دور مجلس الإدارة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال وضع إستراتيجية عامة للشركة ومراقبة تنفيذها	4,50	0,51	موافق تماما
2	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال انتقاء أعضاء الفريق التنفيذي بشفافية	4,50	0,51	موافق تماما
3	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال تحديد رواتب أعضاء الفريق التنفيذي ومواءمتها مع مصلحة الشركة	4,60	0,49	موافق تماما
4	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال معالجة تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين	4,10	0,30	موافق
5	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال ضمان الاستقرار والسير الحسن للشركة وفقا للقانون	4,70	0,46	موافق تماما
6	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال مراقبة ومساءلة الفريق التنفيذي والإشراف عليه والتحديد الدقيق للمسؤوليات	4,50	0,51	موافق تماما
7	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال التأكد من سلامة نظام المعلومات وخاصة نظام المحاسبة	4,90	0,30	موافق تماما
8	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال العمل على ضمان استقلالية المدقق الخارجي	4,00	0,64	موافق

246 **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر**

9	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين	4,10	0,54	موافق
10	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال الإفصاح والشفافية في المعلومات	4,60	0,49	موافق تماما
11	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال تبني نظام رقابة داخلية فعال	4,70	0,46	موافق تماما
12	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال متابعة شروط استقرار الشركة	4,80	0,40	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

يتضح من الجدول رقم 19 أن هناك موافقة على 3 فقرات وموافقة تامة على 9 فقرات، مما يدل

على أن هناك مساهمة فعالة لمجالس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية.

ثانيا: التدقيق الداخلي

نلخص نتائج العلاقة بين التدقيق الداخلي وجودة المعلومة المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ضمان الامتثال للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية	4,60	0,49	موافق تماما

247 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

2	التموقع الجيد للمدقق الداخلي في الشركة يمكنه من التشخيص المعمق للإجراءات المتبعة وتقييم أداء وقرارات المسيرين.	4,40	0,49	موافق تماما
3	علام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي بالمعلومات الصادقة والملائمة	4,40	0,49	موافق تماما
4	تحسين العلاقة بين المدقق الخارجي والمدراء التنفيذيين ولجنة التدقيق	3,90	0,54	موافق
5	هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز القواعد الأخلاقية والقيم المناسبة في الشركة	4,50	0,68	موافق تماما
6	هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال كشف جميع الأخطار التي تعيق تحقيق أهداف الشركة	4,50	0,68	موافق تماما
7	تقييم نظام الرقابة الداخلية لضمان التسيير الفعال في الشركة والالتزام بالمساءلة	4,60	0,49	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

يتضح من الجدول رقم 20 أن هناك موافقة على فقرة واحدة فقط وموافقة تامة على الفقرات الباقية،

مما يدل على أن الاتجاه العام لأفراد العينة يوافق تماما على المساهمة الفعالة للتدقيق الداخلي في

جودة المعلومة المحاسبية.

ثالثا: دور التدقيق الخارجي

نلخص نتائج العلاقة بين التدقيق الخارجي وجودة المعلومة المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي إعطاء حكم موضوعي حول سلامة القوائم المالية من الاختلالات الجوهرية أو المعتبرة	4,80	0,40	موافق تماما
2	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.	4,80	0,40	موافق تماما
3	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحقيق مبدأ الشفافية فيها	4,60	0,49	موافق تماما
4	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي خلق توازن بين تضارب المصالح لكل من المساهمين والمديرين	3,90	0,84	موافق
5	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي إبداء الرأي في مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في الشركة	4,50	0,51	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

نلاحظ نفس النتائج تقريبا بالنسبة للتدقيق الخارجي، حيث أن هناك اتجاه عام أيضا حول الموافقة

التامة بأربع فقرات، وفقرة واحدة بموافق وهذا يفسر أن التدقيق الخارجي له دور كبير في جودة

المعلومة المحاسبية من خلال العناصر التي تتضمنها فقرات الجدول الخمس.

رابعاً: لجان التدقيق

الجدول رقم 22: آراء أفراد العينة حول دور لجان التدقيق

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تعزيز استقلالية مجالس الإدارة الذي ينعكس بدوره على استقلالية لجان التدقيق	4,20	0,61	موافق
2	مساهمة لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي والداخلي	4,30	0,46	موافق تماماً
3	فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية	4,30	0,46	موافق تماماً
4	لجان التدقيق هي من تختار وتحدد أتعاب المدقق الخارجي	4,50	0,68	موافق تماماً
5	فحص نظام الرقابة الداخلية مع المدققين الداخليين	4,10	0,71	موافق تماماً
6	التنسيق بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	4,70	0,46	موافق تماماً
7	التأكد من جودة التدقيق الداخلي ومن أنها متماشية مع لائحة التدقيق الداخلي وأهداف الشركة	4,24	0,48	موافق
8	فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من صحة الحسابات السنوية	4,60	0,49	موافق تماماً
9	التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	4,60	0,49	موافق تماماً

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

يتضح جلياً من الجدول أن لجان التدقيق دور فعال في جودة المعلومة المحاسبية وبدرجة كبيرة،

حيث أن سبع فقرات في هذا الجدول كانت تتضمن موافقة تامة، وفقرتين تتضمنان موافقة.

2. عرض نتائج المحور الثاني: دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة

الأسواق المالية.

أولاً: وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

الجدول رقم 23: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الأول لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	هل تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات على رفع نزاهة وشفافية وفعالية السوق المالي	0,46	4,30	موافق تماماً
2	هل تؤدي القوانين والتنظيمات الخاصة بالحوكمة دورها التنظيمي والرقابي على الشركات المقيدة بالسوق المالي	0,40	4,20	موافق
3	التنظيمات التشريعية والقانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه	0,71	3,90	موافق
4	الهيئات المكلفة و المسؤولة على الرقابة وتطبيق النصوص القانونية يجب أن تتمتع بالسلطة والنزاهة والموضوعية والحياد.	0,61	4,20	موافق
5	إن توزيع المسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين يجب أن تكون واضحة وفي خدمة الجميع	0,64	4,00	موافق
6	تتخذ هذه الهيئات الإشرافية قراراتها في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وملائمة.	0,45	4,00	موافق

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

251 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

من الجدول رقم 23 يتبين أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يؤدي إلى تعزيز كفاءة الأسواق المالية، حيث أن الفقرة الأولى التي تتضمن سؤال حول القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات وهل تعمل على رفع نزاهة وشفافية وفعالية السوق المالي، فكان الاتجاه العام لأفراد العينة حول هذا السؤال موافق تماما، أما الخمس فقرات الباقية فكانت الإجابات موافق.

ثانيا: حقوق المساهمين

الجدول رقم 24: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة الشركات في تعزيز

كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	يستفيد المساهمون من الطرق الآمنة والموثوقة لتسجيل ملكية أسهمهم	0,46	4,30	موافق تماما
2	إمكانية التنازل أو تحويل ملكية الأسهم من قبل المساهمين وبطريقة سهلة	0,46	4,70	موافق تماما
3	الحصول في الوقت الملائم على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	0,67	4,40	موافق تماما
4	المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بشكل عادل	0,51	4,50	موافق تماما
5	المساهمون لهم الحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة ولهم الحق في الأرباح	0,51	4,50	موافق تماما

252 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

6	المساهمون لهم كامل الحق وبشكل كاف في المشاركة في كل القرارات المهمة وإعلامهم بها مثل التعديلات في النظام الأساسي أو إصدار أسهم جديدة.	0,88	4,20	موافق
7	يحصل المساهمون في الوقت الملائم على المعلومات الكافية والمتعلقة بمكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة	0,46	4,30	موافق تماما
8	يحصل المساهمون أيضا وفي حدود المعقول على إمكانية طرح أسئلة على مجلس الإدارة	0,64	4,00	موافق
9	حق المساهمين في التصويت بالحضور شخصيا أو غيابيا	0,54	3,90	موافق
10	المساهمون لهم الحق في التأكد من أن الأسواق المالية تقوم بوظائفها في الرقابة على الشركات بطريقة فعالة وشفافة	0,54	4,10	موافق

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أفراد العينة موافقون على أن تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر إيجابا على كفاءة السوق المالي وذلك في أربع فقرات، وموافقون تماما على هذا المبدأ في ست فقرات.

ثالثا: المعاملة العادلة والمتكافئة للمساهمين

الجدول رقم 25: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة الشركات في تعزيز

كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	كل المساهمين لهم نفس حقوق التصويت ونفس المعاملة	0,61	4,20	موافق
2	للمساهمين الحق في الحصول على كل المعلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكل فئة من فئات الأسهم	0,65	4,30	موافق تماما
3	المساهمون ذوي حقوق الأقلية يجب أن يكونوا محميين من كل الممارسات الاستغلالية	0,79	4,30	موافق تماما
4	الخطوات والإجراءات المتبعة المتعلقة باجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن المعاملة المتساوية والمتكافئة لكل المساهمين	0,67	4,40	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

هناك علاقة وثيقة بين ضمان حقوق المساهمين ومبدأ المعاملة العادلة والمتكافئة لجميع المساهمين

سواء كانوا أغلبية أو أقلية، والذي ينعكس بدوره على كفاءة السوق المالي، وهذا ما بينه الاتجاه

العام لأفراد العينة في هذا الجدول حيث كان موافق تماما بالأغلبية.

رابعاً: دور أصحاب المصالح

الجدول رقم 26: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة الشركات في تعزيز

كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	يتم احترام الحقوق الخاصة بمختلف أصحاب المصالح	0,78	4,00	موافق
2	حماية حقوق أصحاب المصالح بقوة القانون ينتج عنها إتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	0,78	4,00	موافق
3	أصحاب المصالح يجب أن يحصلوا وفي الوقت المناسب وبصفة دورية على كل المعلومات الجيدة والكافية والصادقة	0,67	4,40	موافق تماما
4	وجود آليات وميكانيزمات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين الأداء	0,90	4,00	موافق تماما
5	أصحاب المصالح يتمكنوا بكل حرية بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة	0,84	3,90	موافق
6	نظام حوكمة الشركات يجب أن يزود بإطار قانوني فعال وكفاء، وهذا لحماية حقوق الدائنين في حالة الإفلاس	0,46	4,30	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

أصبحت المعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر تهم جميع الأطراف ذات العلاقة، ولهذا جاء المبدأ

الرابع لتفعيل دور أصحاب المصالح في التأثير الغير المباشر على وصول معلومة صادقة للسوق

المالي، وبالتالي تعزيز كفاءتها، ولهذا جاءت آراء أفراد العينة في هذا الجدول مناصفة بين موافق وموافق تماما.

خامسا: مبدأ الإفصاح والشفافية

الجدول رقم 27: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة الشركات في تعزيز

كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة	0,51	4,50	موافق تماما
2	الإفصاح عن النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال للشركة	0,46	4,70	موافق تماما
3	الإفصاح عن أهداف الشركة والمساهمات الأساسية في رأس المال وحقوق التصويت	0,67	4,40	موافق تماما
4	الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وانتخابهم	0,68	4,50	موافق تماما
5	الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة	0,51	4,50	موافق تماما

256 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات
في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

6	الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	0,30	3,90	موافق
7	الإفصاح عن المسائل الجوهرية التي تهم العاملين وغيرهم من أصحاب المصالح	0,54	3,90	موافق
8	الإفصاح عن الهياكل والسياسات الخاصة بحوكمة الشركات وخاصة وكيفية تطبيقها وتنفيذها	0,61	4,20	موافق
9	يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا للمعايير المعروفة دوليا، على المستوى المحاسبي وعلى مستوى المعلومة المالية وغير المالية	0,46	4,30	موافق تماما
10	إجراء تدقيق سنوي للحسابات من طرف مدقق مستقل، كفاء ومؤهل ومكلف بإعطاء رأي خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين ويعتبر مسؤول أمام الشركة	0,40	4,80	موافق تماما
11	الإفصاح يتسم بالعدالة والمساواة لمستخدمي المعلومات المحاسبية	0,68	4,50	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

257 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

بالنسبة لمبدأ الإفصاح والشفافية فإن أغلب الفقرات كان الاتجاه العام فيها لآراء أفراد العينة موافق

تماما، حيث من ضمن 11 فقرة كانت 8 فقرات موافق تماما وثلاث فقرات موافق.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم 28: آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ السادس لحوكمة الشركات في تعزيز

كفاءة السوق المالي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	أعضاء مجلس الإدارة يعملون بحرص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.	0,46	4,30	موافق تماما
2	يعامل مجلس الإدارة كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية وعادلة	0,54	4,10	موافق
3	يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة	0,46	4,30	موافق تماما
4	مجلس الإدارة يعمل على توجيه إستراتيجية الشركة، مخططاتها الرئيسية، سياسة الخطر، ميزانياتها السنوية و برامج أنشطتها	0,49	4,40	موافق تماما
5	مجلس الإدارة يعمل على متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة	0,84	3,90	موافق
6	اختيار المدراء الرئيسيين التنفيذيين وتحديد مكافآتهم، ومتابعة أنشطتهم واستبدالهم عند الضرورة	0,49	4,60	موافق تماما
7	الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتحديدها، مع	0,71	4,10	موافق

258 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

			مراعاة مصالح الشركة والمساهمين على المدى الطويل الأجل	
8	توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	0,46	4,30	موافق تماما
9	الرقابة علي حالات تعارض المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة	0,46	4,30	موافق تماما
10	التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية	0,51	4,50	موافق تماما
11	تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين تتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي	0,78	4,00	موافق
12	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق ولجنة المكافآت ولجنة التعيين تتميز بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية	0,40	4,20	موافق
13	يتحمل أعضاء مجلس الإدارة جميع مسؤولياتهم	0,46	4,30	موافق تماما
14	يحصل أعضاء مجلس الإدارة على جميع المعلومات الدقيقة والكافية بحرية وفي الوقت المناسب	0,49	4,40	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

يبين هذا الجدول أن تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والعمل على استقلاليته، يؤدي في الأخير إلى

استقلالية اللجان المنبثقة منه، والتي لها دور فعال في إرساء النزاهة والشفافية في المجلس، وهذا

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

ينعكس على كفاءة السوق المالي، وهذا ما أكدته آراء أفراد العينة التي كان في معظمها موافقة تماما على أن تطبيق هذا المبدأ يعمل على تعزيز كفاءة الأسواق المالية.

3. عرض نتائج المحور الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر.

الجدول رقم 29: آراء أفراد العينة حول مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة بورصة

الجزائر

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	يوجد إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز كفاءة بورصة الجزائر وشفافيتها	1,05	3,10	غير متأكد
2	تلتزم الشركات المقيمة ببورصة الجزائر بقواعد حوكمة الشركات أو ميثاق الحكم الرشيد	0,93	2,50	غير موافق
3	تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور الرقابي على الشركات المقيمة في البورصة	0,84	3,10	غير متأكد
4	تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور التنظيمي في البورصة على أكمل وجه	0,81	3,50	غير متأكد
5	يساهم الوسطاء في عمليات البورصة IOB في تنشيط بورصة الجزائر	0,99	3,20	غير متأكد

260 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

6	تلتزم شركة تسيير القيم المنقولة ببورصة الجزائر SGVB بمبادئ الحوكمة	1,05	2,90	غير متأكد
7	يستجيب مؤشر الأسعار لكل المعلومات الواردة في بورصة الجزائر	1,23	2,90	غير متأكد
8	بورصة الجزائر توفر مبدأ الإفصاح والشفافية	0,84	3,10	غير متأكد
9	لا يوجد عدم تماثل المعلومات بالنسبة للمستثمرين في البورصة	0,68	3,50	غير متأكد
10	يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة السيولة في البورصة	0,95	3,10	غير متأكد
11	توفر بورصة الجزائر المعلومات للمستثمرين بشكل يتسم بالعدالة والسرعة ونقص التكلفة	0,95	2,90	غير متأكد
12	نظام المعلومات المطبق في بورصة الجزائر يوفر كل المعلومات الضرورية التي تعكس الأسعار الحقيقية للأسهم	0,90	3,00	غير متأكد
13	تتأثر أسعار القيم المنقولة في البورصة بشكل سريع وفوري تبعا لمحتوى المعلومات الواردة إلى البورصة دون فاصل زمني كبير.	1,15	2,90	غير متأكد
14	تحقق بورصة الجزائر التوازن بين الطلب على القيم المنقولة وعرضها دون تكلفة عالية	0,78	3,00	غير متأكد

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

جاءت آراء أفراد العينة حول مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة بورصة الجزائر مخالفة تماما للآراء السابقة، حيث أن جميع الفقرات كان الاتجاه العام للإجابات فيها غير متأكد، إلا فقرة واحدة كانت تشير إلى غير موافق وهي الفقرة الثانية والتي تطرح سؤال وهو هل أن الشركات المقيدة في البورصة تلتزم بقواعد حوكمة الشركات أو ما يسمى في الجزائر بميثاق الحكم الراشد.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وهذا لكل محور من محاور الدراسة وكان تحليل اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى:

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الأول من الدراسة الميدانية والمتعلق بهذه الفرضية أن الاتجاه العام لأجوبة آراء أفراد العينة كان بين موافق تماما وموافق حول دور أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية، حيث حصرنا هذه الأدوات في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، ولجان التدقيق، ولقد قمنا بوضع فرضية العدم H_0 وهي أنه لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات من خلال أدواتها وجودة المعلومة المحاسبية، أمام الفرضية البديلة H_1 وهي أن حوكمة الشركات تؤدي إلى جودة في المعلومة المحاسبية، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 30: تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الأولى

من الدراسة الاستبائية

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية	4,4455	0,13416	0,882	14,303	0,000

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

من خلال الجدول حيث المتوسط الحسابي يساوي 4.4455 والذي يدل على الموافقة التامة لآراء أفراد العينة، ومستوى الدلالة SIG يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة القياسية 0.05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، والانحراف المعياري 0.13416 الذي يدل على تناسق وانسجام إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H0، وقبول الفرضية البديلة H1، وهي أن أدوات حوكمة الشركات تساهم في جودة المعلومة المحاسبية.

قبول الفرضية البديلة H1: أدوات حوكمة الشركات تساهم في جودة المعلومة المحاسبية.

الفرضية الثانية:

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الثاني من الدراسة الميدانية والمتعلق بهذه الفرضية أن الاتجاه العام لأجوبة آراء أفراد العينة كان بين موافق تماما وموافق حول دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، ولقد قمنا بوضع فرضية

العدم H0 وهي أنه لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات من خلال مبادئها الستة وكفاءة السوق المالي، أمام الفرضية البديلة H1 وهي أن مبادئ حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين كفاءة السوق المالي، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 31: تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الثانية

من الدراسة الاستبائية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى الدلالة
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية	4,2588	0,23748	2,764	0,242	0,016

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

من خلال الجدول حيث المتوسط الحسابي يساوي 4.2588 والذي يدل على الموافقة التامة لآراء أفراد العينة، ومستوى الدلالة SIG يساوي 0.016 وهو أقل من مستوى الدلالة القياسية 0.05، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة الشركات وكفاءة السوق المالي، والانحراف المعياري 0.23748 الذي يدل على تناسق وانسجام إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H0، وقبول الفرضية البديلة H1، وهي أن مبادئ حوكمة الشركات تساهم في تحسين وتعزيز كفاءة الأسواق المالية.

قبول الفرضية البديلة H1: مبادئ حوكمة الشركات تساهم في تحسين وتعزيز كفاءة الأسواق المالية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

الفرضية الثالثة:

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الثالث من الدراسة الميدانية والمتعلق بهذه الفرضية أن الاتجاه العام لأجوبة آراء أفراد العينة كان بين غير موافق وغير متأكد حول مساهمة حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة البورصة في الجزائر، ولقد قمنا بوضع فرضية العدم H_0 وهي أنه لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة بورصة الجزائر، أمام الفرضية البديلة H_1 وهي أن مبادئ حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين كفاءة البورصة في الجزائر، ومن خلال النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 32: تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الثالثة

من الدراسة الاستبائية

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر	3,05	0,81572	32,605	0,242	0,625

المصدر: من إعداد الباحث (بناءً على نتائج برنامج SPSS20)

من خلال الجدول حيث المتوسط الحسابي يساوي 3.05 والذي يدل على عدم تأكد أفراد العينة، ومستوى الدلالة SIG يساوي 0.625 وهو أكبر من مستوى الدلالة القياسية 0.05، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة الشركات وكفاءة البورصة في الجزائر، والانحراف المعياري 0.81572 الذي يدل على تناسق وانسجام إجابات أفراد العينة على فقرات

المحور الثالث، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم H_0 ، ورفض الفرضية البديلة H_1 ، وهذا معناه أن مبادئ حوكمة الشركات لا تساهم في تحسين وتعزيز كفاءة البورصة في الجزائر.

قبول الفرضية العدمية H_0 : حوكمة الشركات لا تساهم في تحسين وتعزيز كفاءة البورصة في الجزائر.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية دراسة تقييمية وتحليلية لأثر حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة بورصة الجزائر

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل أولاً بدراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر حتى نعرف الأسباب التي تعيق تطورها رغم الإصلاحات العميقة التي قامت بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وللوقوف على أهم التحديات التي تواجهها في الوقت الحاضر، خصوصاً وأنها في ذيل الترتيب من حيث النشاط وهذا ليس فقط على المستوى العالمي بل حتى على المستوى المحلي، حيث عند مقارنتها بالدول العربية ودول الجوار نجدها الأضعف من جميع النواحي، من ناحية حجم التداول، من ناحية عدد الشركات المدرجة،، ثم بعد ذلك قمنا بدراسة استبائية لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية ومستوى كفاءة الأسواق المالية وبالخصوص بورصة الجزائر، وقمنا بتوزيع حوالي 65 استبيان على أفراد العينة المدروسة تم قبول منها 50، حيث قسم الاستبيان إلى قسمين قسم يتضمن المعلومات العامة المتعلقة بالعينة المستهدفة، وقسم ثاني يحتوي على ثلاث محاور رئيسية، ففي المحور الأول توصلنا إلى أن أدوات حوكمة الشركات والمتمثلة في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ولجان التدقيق لها مساهمة فعالة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وفي المحور الثاني والذي بينا فيه على أن مبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في: وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، المعاملة العادلة لكافة المساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة تؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية، أما المحور الثالث فكان حول مساهمة حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة بورصة الجزائر والذي تبين من خلاله أن هذا المفهوم ليس له أي دور في الجزائر، حيث مازال الأداء ضعيف

للبورصة رغم الترسانة الكبيرة من التشريعات والقوانين لتفعيل دورها وجعلها تنافس أدوات التمويل
الغير المباشر للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

التطبيق الجيد لأدوات حوكمة الشركات يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، والالتزام بمبادئها يعزز من كفاءة الأسواق المالية، وهذا ما أثبتته دراستنا حيث أن الأدوات الأساسية للحوكمة والمتمثلة في مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ولجان التدقيق تعمل على زيادة المصداقية والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة لجميع المعلومات المحاسبية. أما المبادئ الستة لحوكمة الشركات والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتي تبنتها معظم دول العالم تؤدي بشكل أساسي إلى توفير الشفافية والنزاهة والصدق في القوائم المالية الصادرة عن الشركات وتخفيض من عدم تماثل المعلومات بالنسبة لجميع الأطراف الفاعلة في السوق، وهذا ما ينعكس إيجاباً على كفاءة السوق المالي، حيث أن الكفاءة هي قدرة السوق على توفير المعلومات المحاسبية الواردة إليه إلى كافة المستخدمين وفي الوقت المناسب وبشكل عادل، مما يؤدي إلى ترشيد القرارات لهؤلاء المستخدمين للقوائم المالية وبالتالي رفع كفاءة الأسواق المالية من خلال استجابة أسعار الأوراق المالية لكامل المعلومات الجديدة. وهذا عكس ما وجدناه في بورصة الجزائر التي لا تستجيب فيها الأسعار للمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات في قوائمها، وهذا ما يدل على عدم كفاءتها رغم إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 والمستوحى من المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي، ورغم الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الدولة سواء على مستوى المحاسبة أو على مستوى التدقيق، وهذا نظراً لعدة أسباب قمنا بشرحها آنفاً، ويمكننا من خلال هذا كله وبعد اختبار الفرضيات التي وضعت في بداية الدراسة أن نخلص إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى.

وهي أن حوكمة الشركات مصطلح حديث له دور مهم في شفافية ومصادقية القوائم المالية، وذلك من خلال الدورين الأساسيين الذين تؤديهما الحوكمة وهما: الدور الرقابي على مستوى الشركات المدرجة في البورصة والدور التنظيمي على مستوى السوق المالي.

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

توصلت الدراسة النظرية وتم تأكيدها بالدراسة الميدانية إلى صحة الفرضية الثانية.

وهي أن حوكمة الشركات تؤدي إلى جودة في المعلومة المحاسبية ومستوى الإفصاح، وذلك من خلال أدواتها بشرط أن يتم الحفاظ على استقلاليتها، فمجلس الإدارة إذا لم يكن مستقل، معناه لجان التدقيق المنبثقة عنه غير مستقلة ومعنى الاستقلالية هنا هي أن النسبة الكبيرة من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين أي لا هم مساهمين ولا هم مسيرين تنفيذيين، والمدقق الداخلي إذا لم يكن مستقل ومعنى استقلالته هنا هو أنه يبدي رأيه بدون أي ضغوط داخلية رغم أنه موظف داخل الشركة، والمدقق الخارجي إذا لم يكن مستقل، ومعنى استقلالته هو عدم وجود أي عوائق تؤثر على حكمه الموضوعي في القوائم المالية. كل هذا يؤدي إلى التحيز وعدم الموضوعية وبالتالي تصبح القوائم المالية مضللة وتحتوي على معلومات محاسبية مغلوطة.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

توصلت الدراسة النظرية وتم تأكيدها بالدراسة الميدانية إلى صحة الفرضية الثالثة.

وهي أن حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية، فالتطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات والالتزام بها يعمل على رفع كفاءة السوق المالي، من خلال حماية المساهمين والمعاملة العادلة بينهم وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجالس الإدارة مما ينتج عنه التقليل من تكاليف الوكالة وتخفيض تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين وتخفيض أيضا عدم تماثل المعلومات في السوق.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

توصلت الدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبيان إلى نفي الفرضية الرابعة. حيث أنه لا توجد علاقة ارتباط موجبة قوية بين حوكمة الشركات و مستوى كفاءة بورصة الجزائر. فلقد جاءت معظم آراء أفراد العينة المدروسة غير متأكدة من مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة بورصة الجزائر، واستنادا إلى تحليل وتقييم هذه الأخيرة تبين لنا أن نشاطها متدني جدا، وحجم التداول متواضع، والمعلومة المحاسبية التي تسعى حوكمة الشركات إلى جودتها غير مهمة أصلا فيها، مما يدل على عدم كفاءتها.

ومن خلال النتائج المذكورة نقدم الاقتراحات التالية:

1. يجب توفير أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، حيث يلاحظ أن ميثاق الحكم الراشد والذي يتبنى مبادئ الحوكمة ليس له أهمية في الجزائر، ويكاد يكون غير معروف بسبب صدوره عن وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالتنسيق مع منتدى رؤساء المؤسسات، حيث كان من المفروض أن يصدر عن هيئة أقوى مثل وزارة المالية على سبيل المثال، ويتم توفير قاعدة قانونية واقتصادية صلبة له.
2. إصدار قوانين تلزم جميع الشركات سواء الصغيرة والمتوسطة والعائلية أو الشركات المدرجة في البورصة بالالتزام بمبادئ الحوكمة، فبدون إلزامية لا تكون هناك فعالية.
3. إصدار معايير محاسبة جزائرية للحصول على معلومة محاسبية ذات جودة لأن هناك نقاط عديدة في النظام المحاسبي المالي يكتنفها الغموض وكان فيها اختصار شديد في المعالجة المحاسبية مما قد يؤثر بالسلب على مبدأ الشفافية والإفصاح، ومن بينها: الضرائب المؤجلة، تجميع الشركات، الحسابات المركبة، اندماج الشركات، محاسبة القطاع الفلاحي....

4. تكملة معايير التدقيق الجزائرية التي قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدارها، حيث ولحد الآن تم إصدار 16 معيار مشابهة لمعايير التدقيق الدولية، لتطوير مهمة التدقيق الخارجي، ومع إلزام جميع ممارسي المهنة بالتقيد بهذه المعايير لضمان الرأي الموضوعي والمحاييد حول المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
5. إصدار معايير خاصة بمهمة التدقيق الداخلي تتلاءم والبيئة الجزائرية، وهذا لتحسين خدمات التدقيق الداخلي وتقليل الضغوط التي يمكن أن يمارسها المسؤولون عليه، لكي يتم تفعيل دوره في جودة المعلومات المحاسبية.
6. سن قوانين تعمل على استقلالية مجالس الإدارة، حيث أن استقلالية هذه الأخيرة تعني استقلالية جميع اللجان المنبثقة عنها مثل لجان التدقيق، لجان التعيينات والمكافآت، لأن الاستقلالية تعني مزيد من الموضوعية وعدم التحيز وتخفيض تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة وزيادة النزاهة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.
7. منح المزيد من الامتيازات الضريبية للشركات المدرجة في البورصة وجميع العمليات المتعلقة بها لتشجيع الشركات والأفراد على العمل في البورصة وجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين، مما يسمح بتنشيط البورصة من خلال رفع عدد الشركات المقيدة.
8. خلق مناخ استثماري فعال في البورصة مع نظام معلوماتي قائم على الشفافية، لزيادة العرض والطلب وبالتالي تحسين الكفاءة التشغيلية التي تعني قدرة البورصة على خلق التوازن بين العرض والطلب دون تحمل الأطراف لتكاليف مرتفعة، وتحسين أيضا الكفاءة التسعيرية التي تعني قدرة البورصة على إيصال المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين بسرعة دون فاصل زمني كبير، وبشكل عادل ومتساوي.

9. تقوية الهيئة المسؤولة على بورصة الجزائر ومنحها مزيد من الصلاحيات في ممارسة

الرقابة على الشركات المدرجة.

أفاق الدراسة:

أثناء قيامنا بهذا العمل بدت لنا بعض الأفكار يمكن أن تكون محل بحث لمواضيع لاحقة، ولهذا

نقترح بعضا منها حيث يمكن أن تكون بداية لأعمال جديدة:

1. مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في جودة المعلومة المحاسبية.
2. دور معايير التدقيق الجزائرية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات.
3. استقلالية أدوات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات وكفاءة الأسواق المالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.
- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى 2012.
- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر 2010.
- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2011.
- زياد علي محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لإعداد الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة.
- سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة في سلطنة عمان، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2010.

- سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى 1996.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، طبعة 2007.
- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية 2007.
- مبارك بن سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى 2005.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2009.

- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.
- مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإصلاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حول حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، 2009.
- وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2015.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.
- بكحل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.
- بن امر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- رايس حدة، محاضرات في الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.
- سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الأسواق العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.
- صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع امكانية تطبيقها على الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2012.
- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية الربع الرابع 2017، العدد 91.
- عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.
- كرمية نسرين، دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.

ثالثا: المجالات والملتقيات

- أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.

- اسماعيل خليل، ريان نعيم، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30، 2012.
- بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخل في إطار الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة البليدة، ماي 2011.
- جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37 جوان 2012، الجزائر.
- رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014.
- زرزاز العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخل في إطار الملتقى الدولي الثامن يومي 07/08 ديسمبر 2010 «الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق»، جامعة العربي بن أمهيدي أم البواقي.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، فيفري 2014.
- شقيب عيسى، أزغار يحي، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 2016/07.

- عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، التحليل الاقتصادي لكفاءة الأسواق المالية دليل تجريبي لبعض الأسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 32، 2015.
- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 90، 2011.
- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 90، 2011.
- محمد بن بوزيان، لحسين جديدين، بن امر بن حاسين، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.
- مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، 2010/2009.

رابعاً: القوانين

- القانون التجاري الجزائري.
- ميثاق الحكم الراشد في الجزائر.
- القانون 01/10.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Caroline Selmer, Toute la fonction Finance, Dunod, Paris, 2006.
- Chabha Bouzar, le contraintes de développement du marché financier algérien, revue compus, N°18.
- Elisabeth Bertin, Audit interne, enjeux et pratiques à l'international, EYROLLES, France 2007.

- Jacques Renard et Sophie Nussbaumer, audit interne et contrôle de gestion, Eyrolles, France 2011.
- Jean Jacques Friedrich, comptabilité générale et gestion des entreprises, Hachette Livre, Paris, 6eme édition, 2010.
- Kurt F Reding et autres **Manuel d'audit interne** améliorer l'efficacité de la gouvernance du contrôle interne et du mangement des risques, groupes Eyrolles, Paris 2015.
- Micheline Friédérich et Georges Langlois, comptabilité approfondie, édition Foucher, France, 6^{eme} édition, 2013.
- Pierre Yves, référentiel pour une gouvernance raisonnable des entreprises française, Middle Next et institut francais de gouverne,ent des entreprises, France, 2^{eme} édition, Mai 2015.
- Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, Comptabilité et audit MANUEL ET APPLICATIONS Dunod, Paris, 2eme édition, 2009.
- Véronique Magnier, La gouvernance des sociétés cotées face à la crise, pour une meilleure protection de l'intérêt social, lextenso éditions, paris 2010.
- Wafae Nada NEJJAR, contribution a l'analyse des mécanismes de gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière : cas des entreprises du SBF 120, thèse pour obtenir le grade de : Docteur de l'université d'Orléans, France, avril 2011.

مواقع أنترنت:

- <http://www.oecd.org>
- www.ifaci.com
- www.bink.fr
- www.sgvb.dz
- www.mf.org.dz
- www.fce.dz
- www.cnc.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيبي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

هذا الاستبيان هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال أطروحة دكتوراه بعنوان:

دور حوكمة الشركات في جودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة الأسواق المالية

- دراسة تحليلية وتقييمية لبورصة الجزائر -

يمثل هذا الاستبيان جزء من البحث، ويهدف إلى دراسة وتحليل آراء ممارسي مهنة التدقيق في الجزائر من محافظي حسابات وخبراء محاسبة، وكذلك آراء أساتذة جامعيين وأكاديميين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمسيرين التنفيذيين في الشركات المدرجة بالبورصة وجميع المتعاملين الاقتصاديين ببورصة الجزائر، والذين لهم الخبرة الكبيرة في هذا المجال، حول مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة الأسواق المالية وخاصة في بيئة الأعمال الجزائرية.

ونعلم سيادتكم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد على مدى صحة إجاباتكم، ونظرا لخبرتكم العملية والعلمية الكبيرة في هذا المجال، فإن إجاباتكم على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان ستكون محل تقدير واهتمام كبيرين.

علما بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الطالب: حميدي أحمد سعيد

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع علامة × في الخانة المناسبة:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐
3. المؤهل العلمي: دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐
- شهادات أخرى ☐
4. الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐
- عضو مجلس إدارة ☐ مدير أو مسير تنفيذي ☐ وظيفة أخرى ☐
5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐
- من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومة المحاسبية وتحسين كفاءة الأسواق المالية

المحور الأول: مساهمة أدوات حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية

1. دور مجلس الإدارة:

الرقم	هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	وضع إستراتيجية عامة للشركة ومراقبة تنفيذها					
02	انتقاء أعضاء الفريق التنفيذي بشفافية					
03	تحديد رواتب أعضاء الفريق التنفيذي ومواءمتها مع مصلحة الشركة					
04	معالجة تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين					
05	ضمان الاستقرار والسير الحسن للشركة وفقا للقانون					
06	مراقبة ومساءلة الفريق التنفيذي والإشراف عليه والتحديد الدقيق للمسؤوليات					
07	التأكد من سلامة نظام المعلومات وخاصة					

					نظام المحاسبة	
					العمل على ضمان استقلالية المدقق الخارجي	08
					ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين	09
					الإفصاح والشفافية في المعلومات	10
					تبني نظام رقابة داخلية فعال	11
					متابعة شروط استقرار الشركة	12

2. دور التدقيق الداخلي:

الرقم	هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	ضمان الامتثال للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية					
02	التموقع الجيد للمدقق الداخلي في الشركة يمكنه من التشخيص المعمق للإجراءات المتبعة وتقييم أداء وقرارات المسيرين.					
03	إعلام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي بالمعلومات الصادقة والملائمة					

					تحسين العلاقة بين المدقق الخارجي والمدراء التنفيذيين ولجنة التدقيق	04
					تعزيز القواعد الأخلاقية والقيم المناسبة في الشركة	05
					كشف جميع الأخطار التي تعيق تحقيق أهداف الشركة	06
					تقييم نظام الرقابة الداخلية لضمان التسيير الفعال في الشركة والالتزام بالمساءلة	07

3. دور التدقيق الخارجي:

الرقم	هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية:	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	إعطاء حكم موضوعي حول سلامة القوائم المالية من الإختلالات الجوهرية أو المعتبرة					
02	زيادة درجة الوثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.					
03	زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحقيق مبدأ الشفافية فيها					

					04	خلق توازن بين تضارب المصالح لكل من المساهمين والمديرين
					05	إبداء الرأي في مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في الشركة

4. دور لجان التدقيق:

الرقم	هل تساهم قواعد حوكمة الشركات في تعزيز دور لجان التدقيق لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال:	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تعزيز استقلالية مجالس الإدارة الذي ينعكس بدوره على استقلالية لجان التدقيق					
02	مساهمة لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي والداخلي					
03	فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية					
04	لجان التدقيق هي من تختار وتحدد أتعاب المدقق الخارجي					
05	فحص نظام الرقابة الداخلية مع المدققين الداخليين					
06	التنسيق بين عمل المدقق الداخلي والمدقق					

					الخارجي	
					07	التأكد من جودة التدقيق الداخلي ومن أنها متماشية مع لائحة التدقيق الداخلي وأهداف الشركة
					08	فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من صحة الحسابات السنوية
					09	التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المحور الثاني: دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية

1. وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

الرقم	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	هل تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات على رفع نزاهة وشفافية وفعالية السوق المالي					
02	هل تؤدي القوانين والتنظيمات الخاصة بالحوكمة دورها التنظيمي والرقابي على					

					الشركات المقيدة بالسوق المالي	
					03 التنظيمات التشريعية والقانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه	
					04 الهيئات المكلفة و المسؤولية على الرقابة وتطبيق النصوص القانونية يجب أن تتمتع بالسلطة والنزاهة والموضوعية والحياد.	
					05 إن توزيع المسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين يجب أن تكون واضحة وفي خدمة الجميع	
					06 تتخذ هذه الهيئات الإشرافية قراراتها في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وملائمة.	

2. حقوق المساهمين:

الرقم	قوانين حوكمة الشركات تعمل على حماية حقوق المساهمين	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يستفيد المساهمون من الطرق الآمنة والموثوقة لتسجيل ملكية أسهمهم					

					02 إمكانية التنازل أو تحويل ملكية الأسهم من قبل المساهمين وبطريقة سهلة
					03 الحصول في الوقت الملائم على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة
					04 المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بشكل عادل
					05 المساهمون لهم الحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة ولهم الحق في الأرباح
					06 المساهمون لهم كامل الحق وبشكل كاف في المشاركة في كل القرارات المهمة وإعلامهم بها مثل التعديلات في النظام الأساسي أو إصدار أسهم جديدة.
					07 يحصل المساهمون في الوقت الملائم على المعلومات الكافية والمتعلقة بمكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة
					08 يحصل المساهمون أيضا وفي حدود المعقول على إمكانية طرح أسئلة على مجلس الإدارة
					09 حق المساهمين في التصويت بالحضور

					شخصياً أو غيابياً	
					المساهمون لهم الحق في التأكد من أن الأسواق المالية تقوم بوظائفها في الرقابة على الشركات بطريقة فعالة وشفافة	10

3. المعاملة العادلة أو المتكافئة للمساهمين:

الرقم	قوانين حوكمة الشركات تعمل على المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	كل المساهمين لهم نفس حقوق التصويت ونفس المعاملة					
02	للمساهمين الحق في الحصول على كل المعلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكل فئة من فئات الأسهم					
03	المساهمون ذوي حقوق الأقلية يجب أن يكونوا محميين من كل الممارسات الاستغلالية					
04	الخطوات والإجراءات المتبعة المتعلقة باجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن المعاملة المتساوية والمتكافئة لكل المساهمين					

4. أصحاب المصالح:

الرقم	قوانين حوكمة الشركات تعمل على حماية جميع أصحاب المصالح	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم احترام الحقوق الخاصة بمختلف أصحاب المصالح					
02	حماية حقوق أصحاب المصالح بقوة القانون ينتج عنها إتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.					
03	أصحاب المصالح يجب أن يحصلوا وفي الوقت المناسب وبصفة دورية على كل المعلومات الجيدة والكافية والصادقة					
04	وجود آليات وميكانيزمات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين الأداء					
05	أصحاب المصالح بما فيهم العاملين أن يتمكنوا بكل حرية بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة					
06	نظام حوكمة الشركات يجب أن يزود					

					بإطار قانوني فعال وكفء، وهذا لحماية حقوق الدائنين في حالة الإفلاس	
--	--	--	--	--	---	--

5. الإفصاح والشفافية:

الرقم	قوانين حوكمة الشركات تعمل على تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة					
02	الإفصاح عن النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال للشركة					
03	الإفصاح عن أهداف الشركة والمساهمات الأساسية في رأس المال وحقوق التصويت					
04	الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وانتخابهم وعلاقتهم بمجالس الإدارة لشركات أخرى وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم					
05	الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي					

					العلاقة	
					الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	06
					الإفصاح عن المسائل الجوهرية التي تهم العاملين وغيرهم من أصحاب المصالح	07
					الإفصاح عن الهياكل والسياسات الخاصة بحوكمة الشركات وخاصة وكيفية تطبيقها وتنفيذها	08
					يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً للمعايير المعروفة دولياً، على المستوى المحاسبي وعلى مستوى المعلومة المالية وغير المالية	09
					إجراء تدقيق سنوي للحسابات من طرف مدقق مستقل، كفء ومؤهل ومكلف بإعطاء رأي خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين ويعتبر مسؤول أمام الشركة	10
					الإفصاح يتسم بالعدالة والمساواة لمستخدمي المعلومات المحاسبية	11

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

الرقم	قوانين حوكمة الشركات تعمل على تعزيز دور مجالس الإدارة	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	أعضاء مجلس الإدارة يعملون بحرص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.					
02	يعامل مجلس الإدارة كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية وعادلة					
03	يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة					
04	مجلس الإدارة يعمل على توجيه استراتيجية الشركة، مخططاتها الرئيسية، سياسة الخطر، ميزانياتها السنوية و برامج أنشطتها، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، إقتناءات والتنازلات عن الأسهم، اقتناء وتصفية الاستثمارات					
05	مجلس الإدارة يعمل على متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة					

					06	اختيار المدراء الرئيسيين التنفيذيين وتحديد مكافآتهم، ومتابعة أنشطتهم واستبدالهم عند الضرورة
					07	الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتحديدھا، مع مراعاة مصالح الشركة والمساهمين على المدى الطويل الأجل
					08	توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
					09	الرقابة علي حالات تعارض المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة
					10	التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية
					11	تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين تتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد تحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة

					12	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق ولجنة المكافآت ولجنة التعيين تتميز بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية
					13	يتحمل أعضاء مجلس الإدارة جميع مسؤولياتهم
					14	يحصل أعضاء مجلس الإدارة على جميع المعلومات الدقيقة والكافية بحرية وفي الوقت المناسب

المحور الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة البورصة في الجزائر

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يوجد إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز كفاءة بورصة الجزائر وشفافيتها					
02	تلتزم الشركات المقيدة ببورصة الجزائر بقواعد حوكمة الشركات أو ميثاق الحكم الرشد					
03	تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور الرقابي على الشركات المقيدة في البورصة					

					04	تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور التنظيمي في البورصة على أكمل وجه
					05	يساهم الوسطاء في عمليات البورصة IOB في تنشيط بورصة الجزائر
					06	تلتزم شركة تسيير القيم المنقولة ببورصة الجزائر SGVB بمبادئ الحوكمة
					07	يستجيب مؤشر الأسعار لكل المعلومات الواردة في بورصة الجزائر
					08	بورصة الجزائر توفر مبدأ الإفصاح والشفافية
					09	لا يوجد عدم تماثل المعلومات بالنسبة للمستثمرين في البورصة
					10	يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة السيولة في البورصة
					11	توفر بورصة الجزائر المعلومات للمستثمرين بشكل يتسم بالعدالة والسرعة ونقص التكلفة
					12	نظام المعلومات المطبق في بورصة الجزائر يوفر كل المعلومات الضرورية التي تعكس الأسعار الحقيقية للأسهم

					13	تتأثر أسعار القيم المنقولة في البورصة بشكل سريع وفوري تبعا لمحتوى المعلومات الواردة إلى البورصة دون فاصل زمني كبير.
					14	تحقق بورصة الجزائر التوازن بين الطلب على القيم المنقولة وعرضها دون تكلفة عالية

شكرا على تعاونكم معنا وعلى حسن المعاملة والاستقبال

الطالب: حميدي أحمد سعيد

الملحق رقم 02: الاستبيان باللغة الفرنسية

Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique

Université de Blida 2 Lounici Ali

Département des sciences commerciales

Spécialité : comptabilité et audit

Ce questionnaire est l'un des outils d'étude pour réaliser une thèse de doctorat intitulée:

Le rôle de la gouvernance d'entreprise dans la qualité de l'information comptable et l'amélioration de l'efficacité des marchés financiers

- Une étude analytique et évaluative de la bourse d'Alger-

Ce questionnaire fait partie de la recherche et vise à étudier et analyser les opinions des praticiens de la profession d'audit en Algérie, des commissaires aux comptes et des experts comptables, ainsi que les opinions des professeurs d'université, des membres du conseil d'administration, des cadres et dirigeants exécutifs des entreprises cotées en bourses, et tous les opérateurs économiques de la bourse d'Alger. Qui ont une expérience considérable dans ce domaine, sur la contribution de la gouvernance d'entreprise à la qualité de l'information comptable et son impact sur l'efficacité des marchés financiers, notamment dans l'environnement des affaires algérien.

Nous vous informons que la validité des résultats du questionnaire dépend de la validité de votre réponse, et compte tenu de votre expérience pratique et scientifique considérable dans ce domaine, vos réponses aux questions de ce questionnaire seront grandement appréciées.

Ces informations ne seront utilisées qu'à des fins de recherche scientifique.

Agréer mon respect et mon appréciation

L'étudiant : HAMIDI AHMED SAID

La première partie : informations générales

Veillez cocher la case appropriée

1. **Le sexe :** homme ☐ femme ☐ .
2. **L'âge :** moins de 30 ans ☐ de 30 à 40 ans ☐ plus de 40 ans ☐
3. **Qualification académique:** doctorat ☐ magistère ☐ master ☐
Licence ☐ autres diplômes ☐
4. **La fonction :** enseignant universitaire ☐ expert comptable ☐
Commissaire aux comptes ☐ membre de conseil d'administration ☐
Directeur ou gérant exécutif ☐ autre fonction ☐ .
5. **L'expérience professionnelle :** moins de 5 ans ☐ de 5 à 10 ans ☐
de 10 à 20 ans ☐ Plus de 20 ans ☐

La deuxième partie : La relation entre la gouvernance d'entreprise et la qualité de l'information comptable et l'amélioration de l'efficience des marchés financiers.

L'axe N° 01 : la contribution des outils de la gouvernance des entreprises à la qualité de l'information comptable.

1. Le rôle du conseil d'administration.

	Le Conseil d'administration contribue-t-il à la qualité de l'information comptable ?	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Développer une stratégie générale pour l'entreprise et suivre sa mise en œuvre					
02	Membres de l'équipe de direction sélectionnés de manière transparente					
03	Déterminer les salaires des membres de l'équipe de direction et les aligner avec les intérêts de l'entreprise					
04	Traiter les conflits d'intérêts entre la direction générale et les actionnaires					
05	Assurer la stabilité et la bonne conduite de l'entreprise conformément à la loi					
06	Surveiller, détenir et superviser l'équipe de direction et définir avec soin les responsabilités					
07	Assurer l'intégrité du système d'information et notamment du système comptable					
08	Assurer l'indépendance de l'auditeur externe					
09	Assurer un traitement équitable de tous les actionnaires					
10	Divulgarion et transparence dans l'information					

11	Adopter un système de contrôle interne efficace					
12	Suivi des conditions de stabilité de l'entreprise					

2. Le rôle de l'audit interne.

	La fonction d'audit interne contribue-t-elle à la qualité de l'information comptable à travers les points suivants:	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Assurer le respect des textes légaux et réglementaires internes					
02	Le bon positionnement de l'auditeur interne dans l'entreprise lui permet de bien diagnostiquer les procédures utilisées et d'évaluer les performances et les décisions des managers.					
03	Informar le Conseil d'Administration, la Direction Générale, le Comité d'Audit et l'auditeur externe de l'information correcte et appropriée					
04	Améliorer les relations entre l'auditeur externe, les administrateurs et le Comité d'audit					
05	Promouvoir des règles éthiques et des valeurs appropriées dans l'entreprise					
06	détecter tous les risques qui entravent la réalisation des objectifs de l'entreprise					
07	Évaluer le système de contrôle interne pour assurer une gestion efficace et un engagement à la responsabilité					

3. Le rôle de l'audit externe.

	La fonction d'audit externe fournit-elle les éléments suivants	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Fournir un jugement objectif sur l'intégrité des états financiers des anomalies significatives					
02	Augmenter la fiabilité de l'information dans les états financiers					
03	Augmenter le niveau de divulgation et réaliser le principe de transparence de l'information comptable					
04	Créer un équilibre entre les conflits d'intérêts pour les actionnaires et les gestionnaires					
05	Fournir un avis sur l'efficience et l'efficacité de la structure de contrôle interne de l'entreprise					

4. Le rôle du comité d'audit externe.

	La gouvernance d'entreprise contribue-t-elle à renforcer le rôle des comités d'audit pour atteindre la qualité de l'information comptable en:	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Améliorer l'indépendance des conseils d'administration, ce qui reflète l'indépendance des comités d'audit					
02	Contribution des comités d'audit pour renforcer l'indépendance de l'auditeur externe et interne					
03	Examiner les aspects du désaccord entre l'auditeur externe et la direction générale					
04	Les comités d'audit sont ceux qui choisissent et déterminent les honoraires de l'auditeur externe					
05	Examiner le système de contrôle interne avec					

	des auditeurs internes					
06	La coordination entre le travail de l'auditeur interne et l'auditeur externe					
07	Assurer la qualité de l'audit interne et le respect des règles d'audit interne et des objectifs de l'entreprise.					
08	Vérification des états financiers avant leur présentation au Conseil d'administration et confirmation de la validité des comptes annuels					
09	Assurer l'adéquation et la pertinence de la divulgation de l'information comptable					

L'axe N° 02 : Le rôle de l'application des principes de gouvernance d'entreprise dans l'amélioration de l'efficience des marchés financiers

1. l'existence d'une base pour un cadre de gouvernance d'entreprise efficace

	l'existence d'une base pour un cadre de gouvernance d'entreprise efficace	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Les lois et règlements sur la gouvernance d'entreprise améliorent-ils l'intégrité, la transparence et l'efficacité du marché financier?					
02	Les lois et règlements sur la gouvernance jouent-ils leur rôle de réglementation et de surveillance sur les entreprises cotées en bourse					
03	Les règles législatives et juridiques qui affectent la pratique du gouvernement d'entreprise sont conformes aux règles de droit, à sa transparence et à son engagement à l'application					

04	Les organes responsables et chargés du contrôle et de l'application des textes légaux doivent avoir l'autorité, l'impartialité, l'objectivité et la neutralité					
05	La répartition des responsabilités entre les différents organes de répression doit être claire et au service de tous					
06	Ces organes de contrôle prennent leurs décisions de manière opportune, transparente et appropriée					

2. les droits des actionnaires

	Les lois de la gouvernance d'entreprise protègent les droits des actionnaires	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Les actionnaires bénéficient de moyens sécurisés et fiables pour enregistrer leurs actions					
02	La possibilité de céder ou de transférer la propriété des actions par les actionnaires d'une manière simple et facile					
03	Accès rapide et régulier aux informations sur la Société					
04	Participation et vote dans les assemblées générales des actionnaires d'une manière équitable					
05	Les actionnaires ont le droit d'élire et de révoquer les administrateurs et ont le droit des bénéfices					
06	Les actionnaires ont des droits complets et suffisants pour participer à toutes les décisions importantes et les informer, tels que des amendements aux Statuts ou l'émission de nouvelles actions					

07	Au moment opportun, les actionnaires recevront des informations adéquates concernant le lieu, la date et l'ordre du jour des réunions de l'Assemblée Générale					
08	Les actionnaires pourront également raisonnablement poser des questions au conseil d'administration					
09	Le droit des actionnaires de voter en personne ou par contumace					
10	Les actionnaires ont le droit de s'assurer que les marchés financiers exercent leurs fonctions dans le contrôle des sociétés de manière efficace et transparente					

3. Traitement équitable ou égal des actionnaires

	Les lois de la gouvernance d'entreprise agissent sur le traitement équitable de tous les actionnaires	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Tous les actionnaires ont les mêmes droits de vote et le même traitement					
02	Les actionnaires ont le droit d'obtenir toutes les informations sur les droits de vote associés à chaque catégorie d'actions					
03	Les actionnaires minoritaires doivent être protégés contre toutes les pratiques d'exploitation					
04	Les étapes et les procédures suivies pour les assemblées générales des actionnaires					

	garantissent un traitement égal à tous les actionnaires					
--	---	--	--	--	--	--

4. Les parties prenantes

	Les lois de gouvernance d'entreprise protègent tous les parties prenantes	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Les droits des différentes parties prenantes sont respectés					
02	Protéger les droits des parties prenantes par la force de la loi leur donne l'opportunité de recevoir une compensation appropriée lorsque leurs droits sont violés.					
03	Les parties prenantes doivent recevoir, en temps opportun et périodiquement, toute information de qualité, suffisante et fiable.					
04	Des mécanismes existent pour la participation des parties prenantes dans l'amélioration des performances					
05	Les parties prenantes, y compris les employés, peuvent communiquer librement avec le conseil d'administration pour exprimer leurs préoccupations au sujet d'un comportement illégal qui est contraire à l'éthique de la profession.					
06	Le système de gouvernance d'entreprise doit être doté d'un cadre juridique efficace et efficient, qui protège les droits des créanciers en cas de faillite.					

5. Divulcation et transparence

	Les lois de la gouvernance d'entreprise promeuvent le principe de divulgation et de transparence à partir de :	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Diffuser des informations précises et opportunes sur les aspects importants de l'entreprise					
02	Divulgation du résultat financier et résultat de l'exploitation de l'entreprise.					
03	Divulgation des objectifs de la Société, et participations de base au capital et droits de vote.					
04	La divulgation de la rémunération des membres du conseil d'administration et des dirigeants, des informations sur leurs qualifications, leur mode de sélection et d'élection, leur relation avec les conseils d'administration des autres sociétés, leurs relations avec d'autres dirigeants.					
05	Divulgation des transactions des parties liées					
06	Divulgation d'éléments de risque significatifs prévus.					
07	Divulgation des principaux sujets de préoccupation des employés et des autres parties prenantes.					
08	Divulgation des structures et des politiques de gouvernance d'entreprise, en particulier la façon dont elles sont mises en œuvre.					
09	L'information comptable est préparée et divulguée conformément aux normes internationalement reconnues, au niveau comptable et au niveau de l'information financière et non financière					
10	Réaliser un audit annuel par un auditeur indépendant, compétent, autorisé à donner un avis externe et objectif au Conseil d'administration et aux actionnaires.					

11	La divulgation est juste et équitable pour les utilisateurs de l'information comptable.					
----	---	--	--	--	--	--

6. Responsabilités du conseil d'administration:

	Les lois de la gouvernance d'entreprise favorisent le rôle des conseils d'administration	Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
01	Les membres du Conseil d'administration travaillent avec diligence au profit de la Société et des actionnaires.					
02	Le conseil d'administration traite chaque catégorie d'actionnaires de manière égale et équitable					
03	Le conseil d'administration veille au respect de la loi tout en veillant aux intérêts des parties prenantes.					
04	Le conseil d'administration est responsable de la stratégie de la société, des plans clés, de la politique de risque, des budgets annuels et des programmes d'activités, des objectifs de performance, de l'exécution et du contrôle des performances, des dépenses en capital, des acquisitions et des abandons d'actions.					
05	Le conseil d'administration travaille à surveiller l'efficacité de la pratique de l'entreprise en matière de règles de gouvernance d'entreprise et à apporter les ajustements nécessaires					
06	Sélectionner les PDG, identifier leur rémunération, suivre leurs activités et les remplacer si nécessaire.					
07	Divulguer et déterminer de la rémunération des administrateurs et des membres du Conseil d'administration, en tenant compte des intérêts					

	de la Société et des actionnaires à long terme.					
08	La disponibilité d'un système formel et transparent pour la nomination et l'élection des membres du conseil d'administration.					
09	Contrôle des conflits d'intérêts entre les administrateurs, les membres du conseil d'administration et les actionnaires, y compris l'utilisation abusive des actifs de la société					
10	Assurer l'intégrité des systèmes comptables et financiers de l'entreprise, y compris le système d'audit financier indépendant et le contrôle interne.					
11	Affecter suffisamment des membres indépendants et non exécutifs du conseil d'administration ont la capacité de juger objectivement les tâches dans lesquelles des conflits d'intérêts potentiels peuvent survenir.					
12	Les comités émanant du Conseil d'Administration telles que le Comité d'Audit, le Comité de Rémunération et le Comité de nomination sont caractérisées par l'indépendance, l'impartialité et l'objectivité.					
13	Les membres du conseil d'administration assument toutes leurs responsabilités					
14	Les membres du conseil d'administration reçoivent tous les renseignements exacts et suffisants librement et en temps opportun					

L'axe N°3: la contribution de la gouvernance d'entreprise à l'amélioration de l'efficience de la bourse d'Alger.

		Tout à fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout
--	--	----------------------	----------	--------	--------------	-------------

01	Il existe un cadre de gouvernance d'entreprise efficace qui améliore l'efficacité et la transparence de la bourse d'Alger.					
02	Les sociétés cotées en bourse d'Alger sont soumises aux règles de gouvernance d'entreprise.					
03	La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB) fait le rôle de surveillance des entreprises cotées en bourse d'Alger.					
04	La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB) fait le rôle de régulateur des entreprises cotées en bourse d'Alger.					
05	Les intermédiaires en Opération de Bourse (IOB) contribuent à l'activation de la Bourse d'Alger.					
06	La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs SGVB est attaché aux principes de gouvernance des entreprises.					
07	L'indice des prix répond à toutes les informations sur la Bourse d'Alger.					
08	La Bourse d'Alger fournit le principe de la divulgation et de la transparence.					
09	Il n'y a pas d'asymétrie d'information pour les investisseurs en bourse.					
10	Le respect des principes de gouvernance d'entreprise augmente la liquidité du marché boursier.					
11	La Bourse d'Alger fournit des informations aux investisseurs de manière équitable, rapide et rentable.					
12	Le système d'information appliqué à la Bourse d'Alger fournit toutes les informations					

	nécessaires reflétant les prix réels des actions.					
13	Les cours de bourse sont affectés rapidement et immédiatement selon le contenu des informations reçues à la bourse sans un intervalle significatif.					
14	La Bourse d'Alger réalise l'équilibre entre la demande et l'offre des valeurs mobilières sans coût élevé.					

Merci pour votre coopération et bonne réception

L'étudiant: Hamidi Ahmed Said

الملحق رقم 03: نتائج برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

1. معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول:

Récapitulatif de traitement des observations		
	N	%
Observations Valide	50	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	50	100,0

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,563	33

2. معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني:

Récapitulatif de traitement des observations		
	N	%
Observations Valide	50	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	50	100,0

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,894	51

3. معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث:

Récapitulatif de traitement des observations		
	N	%
Observations Valide	50	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	50	100,0

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,972	14

4. معامل الثبات ألفا كرونباخ الاجمالي:

Récapitulatif de traitement des observations		
	N	%
Observations Valide	50	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	50	100,0

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,943	98

5. معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	50	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	50	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,904
		Nombre d'éléments	49 ^a
	Partie 2	Valeur	,870
		Nombre d'éléments	49 ^b
		Nombre total d'éléments	98
		Corrélation entre les sous-échelles	,940
Coefficient de Spearman-Brown		Longueur égale	,969
		Longueur inégale	,969
		Coefficient de Guttman split-half	,961

6. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

تحديد الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكور	40	80,0	80,0	80,0
Valide أنثى	10	20,0	20,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

7. توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

تحديد السن				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 30 سنة	10	20,0	20,0	20,0
من 30 إلى 40 سنة	25	50,0	50,0	70,0
أكثر من 40 سنة	15	30,0	30,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

8. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دكتوراه	10	20,0	20,0	20,0
ماجستير	30	60,0	60,0	80,0
ليسانس	10	20,0	20,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

9. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

المنصب المشغول				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أستاذ جامعي	30	60,0	60,0	60,0
محافظ حسابات	5	10,0	10,0	70,0
مدير أو مسير تنفيذي	15	30,0	30,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

10. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية				
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	15	30,0	30,0	30,0
من 5 إلى 10 سنوات	5	10,0	10,0	40,0
Validé من 10 إلى 20 سنة	25	50,0	50,0	90,0
أكثر من 20 سنة	5	10,0	10,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

11. آراء أفراد العينة حول دور مجلس الإدارة

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال وضع إستراتيجية عامة للشركة ومراقبة تنفيذها]	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال انتقاء أعضاء الفريق التنفيذي بشفافية]	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال تحديد رواتب أعضاء الفريق التنفيذي ومواءمتها مع مصلحة الشركة]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال معالجة تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين]	50	4,00	5,00	4,1000	,30305
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال ضمان الاستقرار والسير الحسن للشركة وفقا للقانون]	50	4,00	5,00	4,7000	,46291
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال مراقبة ومساءلة الفريق التنفيذي والإشراف عليه والتحديد الدقيق للمسؤوليات]	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال التأكد من سلامة نظام المعلومات وخاصة نظام المحاسبة]	50	4,00	5,00	4,9000	,30305
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال العمل على ضمان استقلالية المدقق الخارجي]	50	3,00	5,00	4,0000	,63888

هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال [ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين]	50	3,00	5,00	4,1000	,54398
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال [الإفصاح والشفافية في المعلومات]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال [تبني نظام رقابة داخلية فعال]	50	4,00	5,00	4,7000	,46291
هل يساهم مجلس الإدارة في جودة المعلومة المحاسبية من خلال [متابعة شروط استقرار الشركة]	50	4,00	5,00	4,8000	,40406
N valide (listwise)	50				

12. آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية : [ضمان الامتثال للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
[التموقع الجيد للمدقق الداخلي في الشركة يمكنه من التشخيص العميق للإجراءات المتبعة وتقييم أداء وقرارات المديرين].	50	4,00	5,00	4,4000	,49487
علام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي بالمعلومات الصادقة والملائمة]	50	4,00	5,00	4,4000	,49487
تحسين العلاقة بين المدقق الخارجي والمدراء التنفيذيين ولجنة التدقيق]	50	3,00	5,00	3,9000	,54398
هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية : [تعزيز القواعد الأخلاقية والقيم المناسبة في الشركة]	50	3,00	5,00	4,5000	,67763
هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية : [كشف جميع الأخطار التي تعيق تحقيق أهداف الشركة]	50	3,00	5,00	4,5000	,67763

تقييم نظام الرقابة الداخلية لضمان التسيير الفعال في الشركة والالتزام بالمساءلة]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
N valide (listwise)	50				

13. آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الخارجي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية : [إعطاء حكم موضوعي حول سلامة القوائم المالية من الاختلالات الجوهرية أو المعتبرة]	50	4,00	5,00	4,8000	,40406
هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية : [زيادة درجة الوثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية].	50	4,00	5,00	4,8000	,40406
هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية : [زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحقيق مبدأ الشفافية فيها]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية : [خلق توازن بين تضارب المصالح لكل من المساهمين والمسيرين]	50	3,00	5,00	3,9000	,83910
هل توفر مهمة التدقيق الخارجي العناصر التالية : [إبداء الرأي في مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في الشركة]	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
N valide (listwise)	50				

14. آراء أفراد العينة حول دور لجان التدقيق

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تعزيز استقلالية مجالس الإدارة الذي ينعكس بدوره على استقلالية لجان التدقيق	50	3,00	5,00	4,2000	,60609
مساهمة لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي والداخلي]	50	4,00	5,00	4,3000	,46291

فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية]	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
[لجان التدقيق هي من تختار وتحدد أتعاب المدقق الخارجي]	50	3,00	5,00	4,5000	,67763
فحص نظام الرقابة الداخلية مع المدققين الداخليين]	50	3,00	5,00	4,1000	,70711
[التنسيق بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي]	50	4,00	5,00	4,7000	,46291
التأكد من جودة التدقيق الداخلي ومن أنها متمشية مع لائحة التدقيق الداخلي وأهداف الشركة]	50	3,00	5,00	4,2400	,47638
فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من صحة الحسابات السنوية]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية]	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
N valide (listwise)	50				

15. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الأول لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هل تؤدي القوانين والتنظيمات الخاصة بالحوكمة دورها التنظيمي والرقابي على الشركات المقيدة بالسوق المالي	50	4,00	5,00	4,2000	,40406
التنظيمات التشريعية والقانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه	50	3,00	5,00	3,9000	,70711
الهيئات المكلفة والمسؤولة على الرقابة وتطبيق النصوص القانونية يجب أن تتمتع بالسلطة والنزاهة والموضوعية والحياد.	50	3,00	5,00	4,2000	,60609
إن توزيع المسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين يجب أن تكون واضحة وفي خدمة الجميع	50	3,00	5,00	4,0000	,63888
تتخذ هذه الهيئات الإشرافية قراراتها في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وملائمة.	50	3,00	5,00	4,0000	,45175

N valide (listwise)	50				
---------------------	----	--	--	--	--

16. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثاني لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يستفيد المساهمون من الطرق الآمنة والموثوقة لتسجيل ملكية أسهمهم	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
إمكانية التنازل أو تحويل ملكية الأسهم من قبل المساهمين وبطريقة سهلة	50	4,00	5,00	4,7000	,46291
الحصول في الوقت الملائم على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة	50	3,00	5,00	4,4000	,67006
المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بشكل عادل	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
المساهمون لهم الحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة ولهم الحق في الأرباح	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
المساهمون لهم كامل الحق وبشكل كاف في المشاركة في كل القرارات المهمة وإعلامهم بها مثل التعديلات في النظام الأساسي أو إصدار أسهم جديدة.	50	3,00	5,00	4,2000	,88063
يحصل المساهمون في الوقت الملائم على المعلومات الكافية والمتعلقة بمكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
يحصل المساهمون أيضا وفي حدود المعقول على إمكانية طرح أسئلة على مجلس الإدارة	50	3,00	5,00	4,0000	,63888
حق المساهمين في التصويت بالحضور شخصيا أو غيابيا	50	3,00	5,00	3,9000	,54398
المساهمون لهم الحق في التأكد من أن الأسواق المالية تقوم بوظائفها في الرقابة على الشركات بطريقة فعالة وشفافة	50	3,00	5,00	4,1000	,54398
N valide (listwise)	50				

17. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الثالث لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
كل المساهمين لهم نفس حقوق التصويت ونفس المعاملة	50	3,00	5,00	4,2000	,60609
للمساهمين الحق في الحصول على كل المعلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكل فئة من فئات الأسهم	50	3,00	5,00	4,3000	,64681
المساهمون ذوي حقوق الأقلية يجب أن يكونوا محميين من كل الممارسات الاستغلالية	50	3,00	5,00	4,3000	,78895
الخطوات والإجراءات المتبعة المتعلقة باجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن المعاملة المتساوية والمتكافئة لكل المساهمين	50	3,00	5,00	4,4000	,67006
N valide (listwise)	50				

18. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الرابع لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يتم احترام الحقوق الخاصة بمختلف أصحاب المصالح	50	2,00	5,00	4,0000	,78246
حماية حقوق أصحاب المصالح بقوة القانون ينتج عنها إتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	50	3,00	5,00	4,0000	,78246
أصحاب المصالح يجب أن يحصلوا وفي الوقت المناسب وبصفة دورية على كل المعلومات الجيدة والكافية والصادقة	50	3,00	5,00	4,4000	,67006
وجود آليات وميكانيزمات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين الأداء	50	2,00	5,00	4,0000	,90351
أصحاب المصالح يتمكنوا بكل حرية بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة	50	2,00	5,00	3,9000	,83910

نظام حوكمة الشركات يجب أن يزود بإطار قانوني فعال وكفاء، وهذا لحماية حقوق الدائنين في حالة الإفلاس	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
N valide (listwise)	50				

19. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ الخامس لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
الإفصاح عن النتيجة المالية ونتيجة الاستغلال للشركة	50	4,00	5,00	4,7000	,46291
الإفصاح عن أهداف الشركة والمساهمات الأساسية في رأس المال وحقوق التصويت	50	3,00	5,00	4,4000	,67006
الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وانتخابهم	50	3,00	5,00	4,5000	,67763
الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	50	3,00	4,00	3,9000	,30305
الإفصاح عن المسائل الجوهرية التي تهم العاملين وغيرهم من أصحاب المصالح	50	3,00	5,00	3,9000	,54398
الإفصاح عن الهياكل والسياسات الخاصة بحوكمة الشركات وخاصة وكيفية تطبيقها وتنفيذها	50	3,00	5,00	4,2000	,60609
يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً للمعايير المعروفة دولياً، على المستوى المحاسبي وعلى مستوى المعلومة المالية وغير المالية	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
إجراء تدقيق سنوي للحسابات من طرف مدقق مستقل، كفاء ومؤهل ومكلف بإعطاء رأي خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين ويعتبر مسؤول أمام الشركة	50	4,00	5,00	4,8000	,40406

الإفصاح يتسم بالعدالة والمساواة لمستخدمي المعلومات المحاسبية	50	3,00	5,00	4,5000	,67763
N valide (listwise)	50				

20. آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق المبدأ السادس لحوكمة الشركات في تعزيز كفاءة السوق المالي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
أعضاء مجلس الإدارة يعملون بحرص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
يعامل مجلس الإدارة كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية وعادلة	50	3,00	5,00	4,1000	,54398
يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
مجلس الإدارة يعمل على توجيه استراتيجية الشركة، مخططاتها الرئيسية، سياسة الخطر، ميزانياتها السنوية و برامج أنشطتها	50	4,00	5,00	4,4000	,49487
مجلس الإدارة يعمل على متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة	50	3,00	5,00	3,9000	,83910
اختيار المدراء الرئيسيين التنفيذيين وتحديد مكافآتهم، ومتابعة أنشطتهم واستبدالهم عند الضرورة	50	4,00	5,00	4,6000	,49487
الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد، مع مراعاة مصالح الشركة والمساهمين على المدى الطويل الأجل	50	3,00	5,00	4,1000	,70711
توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
الرقابة علي حالات تعارض المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة	50	4,00	5,00	4,3000	,46291

التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية	50	4,00	5,00	4,5000	,50508
تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين تتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي	50	3,00	5,00	4,0000	,78246
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق ولجنة المكافآت ولجنة التعيين تتميز بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية	50	4,00	5,00	4,2000	,40406
يتحمل أعضاء مجلس الإدارة جميع مسؤولياتهم	50	4,00	5,00	4,3000	,46291
يحصل أعضاء مجلس الإدارة على جميع المعلومات الدقيقة والكافية بحرية وفي الوقت المناسب	50	4,00	5,00	4,4000	,49487
N valide (listwise)	50				

21. آراء أفراد العينة حول مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة بورصة الجزائر

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يوجد إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز كفاءة بورصة الجزائر وشفافيتها	50	1,00	5,00	3,1000	1,05463
تلتزم الشركات المقيدة ببورصة الجزائر بقواعد حوكمة الشركات أو ميثاق الحكم الرشيد	50	1,00	4,00	2,5000	,93131
تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور الرقابي على الشركات المقيدة في البورصة	50	2,00	5,00	3,1000	,83910
تقوم لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها بالدور التنظيمي في البورصة على أكمل وجه	50	2,00	5,00	3,5000	,81441
يساهم الوسطاء في عمليات البورصة IOB في تنشيط بورصة الجزائر	50	2,00	5,00	3,2000	,98974
تلتزم شركة تسير القيم المنقولة ببورصة الجزائر SGVB بمبادئ الحوكمة	50	2,00	5,00	2,9000	1,05463

يستجيب مؤشر الأسعار لكل المعلومات الواردة في بورصة الجزائر	50	2,00	5,00	2,9000	1,23305
بورصة الجزائر توفر مبدأ الإفصاح والشفافية	50	2,00	5,00	3,1000	,83910
لا يوجد عدم تماثل المعلومات بالنسبة للمستثمرين في البورصة	50	3,00	5,00	3,5000	,67763
يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة السيولة في البورصة	50	2,00	5,00	3,1000	,95298
توفر بورصة الجزائر المعلومات للمستثمرين بشكل يتسم بالعدالة والسرعة ونقص التكلفة	50	2,00	5,00	2,9000	,95298
نظام المعلومات المطبق في بورصة الجزائر يوفر كل المعلومات الضرورية التي تعكس الأسعار الحقيقية للأسهم	50	2,00	5,00	3,0000	,90351
تتأثر أسعار القيم المنقولة في البورصة بشكل سريع وفوري تبعا لمحتوى المعلومات الواردة إلى البورصة دون فاصل زمني كبير.	50	2,00	5,00	2,9000	1,14731
تحقق بورصة الجزائر التوازن بين الطلب على القيم المنقولة وعرضها دون تكلفة عالية	50	2,00	5,00	3,0000	,78246
N valide (listwise)	50				

22. تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الأولى من الدراسة الاستبائية

ANOVA à 1 facteur

تحديد الجنس

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	4,250	5	,850	9,973	,000
Intra-groupes	3,750	44	,085		
Total	8,000	49			

Statistiques de groupe

	تحديد الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مساهمة أدوات حوكمة الشركات في	ذكر	40	4,4773	,11250	,01779
جودة المعلومات المحاسبية	أنثى	10	4,3182	,14374	,04545

23. تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الثانية من الدراسة الاستبائية

ANOVA à 1 facteur

تحديد الجنس

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	5,500	6	,917	15,767	,000
Intra-groupes	2,500	43	,058		
Total	8,000	49			

Statistiques de groupe

	تحديد الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في	ذكر	40	4,2672	,26436	,04180
تعزيز كفاءة الأسواق المالية	أنثى	10	4,2255	,05167	,01634

24. تحليل التباين الأحادي (ANOVA à 1 facteur) الخاص بالفرضية الثالثة من الدراسة الاستبائية

ANOVA à 1 facteur

تحديد الجنس

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	8,000	7	1,143	.	,625
Intra-groupes	,000	42	,000		
Total	8,000	49			

Statistiques de groupe

	تحديد الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مساهمة حوكمة الشركات في تحسين	ذكر	40	3,1875	,85664	,13545
كفاءة البورصة في الجزائر	أنثى	10	2,5000	,15058	,04762

Le résumé :

Le but de cette étude est de mettre en évidence l'apport du concept de gouvernance d'entreprise dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable grâce à ses outils internes et externes, et comment cela se reflète dans l'efficience des marchés financiers en adhérant à ses six principes, qui garantissent la transparence et la crédibilité des états financiers, sur la base desquels les utilisateurs des états financiers prennent leurs décisions. L'étude a conclu que l'établissement des principes de la gouvernance d'entreprise contribue à accroître la crédibilité et la fiabilité des informations comptables contenues dans les états financiers et à accroître le niveau de divulgation de ces informations, en plus de contribuer à résoudre le problème de l'agence entre les gestionnaires et les actionnaires, ce qui se reflète positivement sur l'efficience des marchés financiers. Cependant, le rôle réglementaire et du control de la gouvernance d'entreprise en Algérie ne répond pas aux attentes souhaitées en raison de la faiblesse de la performance boursière et de son manque de réactivité aux informations comptables d'une part, et du caractère familial des entreprises qui caractérisent l'environnement économique algérien d'autre part.

Les mots clés :

La gouvernance d'entreprise, l'efficience des marchés financiers, les informations comptables, les normes internationales d'audit, les normes comptables internationales, la bourse.